"الخَصْمِ" و "الحَكَم" إمّا للعهد وإمّا للحقيقة. وقوله : "فَأَنْتَ.." إلى آخره من التّذييل الجاري مجرى المثل، وأوقع الظّاهر موقع المضمر في "الخَصْم" و "الحَكَم" تفخيما لشأنهما.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكالخَصْم، وإذا لم يكن على هذا الوجه مجازًا من الاستعارة بالكناية؛ لاشتمال الكلام على ذكر طَرَفَي التّشبيه، والاستعارة لا يُصرّح فيها بالطّرفين كما أشرنا إليه قبلُ، ويُسمّى هذا النّوع تشبيهًا بليغًا؛ لحذف الأداة منه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقول القاضي عياض[1] في صيفيّة باردة :

«كَـأَنَّ كَـانُونَ أَهـدَى مـن مَلاَبسـه   لشَهر تَمُّوزَ أَنوَاعا منَ الحُلَل

أو الغَزَالَةُ من طوُل المَدَى خرفت   فَمَا تفَرّقُ بَينَ الجَدي والحَمَل

فالغزالة الشّمس، وقُرنت بما يلائم معناها القريب وهو الحيوان، وذلك الجَدْي والحمل»[2].

قلتُ : وفي جعل هذا المثال من التّورية نظر، فإنّ الغزالة مشترك أو منقول، وكذا الجَدْي والحمل. وهي هنا في ألفاظ "الاستِفْراغ" و "الامتلاء" و "الحِمْية"، فإنّ معانيها القريبة ما يستعملها فيه الأطبّاء؛ من امتلاء العضو بما يفسد مزاجه بسبب خلط فيه وانصباب مادة إليه، ثمّ استفراغه بدواء مسهل أو بفصد مثلاً، ثمّ إلزام ذي المرض الاحتماء من الأغذية المقوّية لذلك الخلط، أو استعمالها على غير الوجه الطّبيعي، ثمّ أُريد بالاستِفْراغ هنا البكاء، وبالامتلاء ما ترتّب على المكلّف من المآثم الكثيرة، وبالاحتماء النّدم؛ لأنّ باستحضار النّدم يمتنع من معاودة الذّنب، كما يمتنع من الغذاء مخافة الدّاء، وهي من التّوريات اللّطيفة. وفيه

---

(1) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (476 - 544هـ= 1083 - 1149م). عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموما، قيل : سمه يهودي. انظر الأعلام. الزركلي : 99/5.

(2) الذي جعل هذا المثال من التّورية هو القزويني. انظر كتابه الإيضاح في علوم البلاغة : ص 332.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مراعاة النّظير لجمعه بين "الاستفراغ" و "الامتلاء" و "الاحتماء". والأوّلان أيضاً من الطّباق.

قال بعضهم : «وهذا إذا أُخذا مطلقَين، وأمّا مع تعليق "الاستفراغ" بـ "الدّمع"، و "الامتلاء" بـ "المحارم"، فلا مضادة بينهما؛ لأنّ هذا الامتلاء بسبب ذلك الاستفراغ».

قلتُ : وفيه نظر؛ لأنّ الطّباق في علم البديع : «أَنْ يُذْكَرَ لَفْظَان مَعْنَاهُمَا مُتَضَادَّان وَإِنْ اخْتَلَفَ مُتَعَلَّقَاهُمَا»[1]، بل لا يكون إلاّ كذلك، لأنّ الضدّين لا يجتمعان. وفيه طباق من وجه آخر؛ فإنّ "الامتلاء" يضادّ كلاًّ من "الاستفراغ" و "الاحْتِماء". فتأمّله. وهو أيضاً في "استَفْرِغ" و "الزَمْ" لمضادّتهما، وفي "المَحَارم" و "النّدَم".

وفي الثّاني مراعاة النّظير، لجمع "النّفس" و "الشّيطان" و "المخالفة" و "العصيان"، و "النهي عن الطّاعة" في البيت الّذي يليه و"النّصح" و "التّهمة". وقد يُقال : إنّ هذين وكذا "المخالفة" و "النّصح" من الطّباق أيضاً، ومفعول "اعْصِهما" والضّمير فيهما من التّكرار، وفائدته تقدّمت. ويحتمل أنْ يكون قوله : "وإنْ هُما مَحَّضَاكَ النّصْح" مِن تجاهل العارف، وسمّاه السكاكي[2] : "سَوْقُ المَعلُوم مَسَاقَ غَيرِه"، ما وقع منه في القرآن، ويأتي لنُكت كالتّوبيخ والمبالغة في مدح أو ذمّ والتدلّه في الحب والتّحقير وغير ذلك، ولعلّ نُكتته هنا : تجهيل المخاطَب بصفات النّفس والشّيطان، حتّى كأنّه ممّن يجوز عليه اعتقاد

---

(1) انظر الإيضاح في علوم البلاغة. القزويني : ص 317 وما بعدها.

(2) انظر نهاية الأرب في فنون الأدب. النويري : 123/7.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مَحْضهما النّصح، ويتفرّع على هذا المقصد أنْ يكون من القول بالمُوجِب ومن المذهب الكلامي؛ أيْ وإنْ سلّمنا مَحْضهما النّصح، فاتّهمهما. وكذا لا يكون قوله : "فاتّهِم" من الإرصاد؛ لاحتمال أنْ يكون موضعه "فاغْتنم"؛ إمّا تجاهلاً أو تسليمًا جدليًا. وفيه التّقسيم ثمّ الجمع؛ لتقسيم المأمور بمخالفته إلى النّفس والشّيطان، ثمّ جمعهما في قوله : "واعْصِهما" و "إنْ هما"؛ ومنه قول حسّان رضي الله عنه[1] :

قَوْمٌ إذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِي أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تِلْكَ منهم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ إنَّ الْخَلائِقَ فَاعْلَمْ شَرُّهَا الْبِدَعُ

وهو ضدّ التّوشيع.

وفي الثّالث مراعاة النّظير في "الخَصْم" و "الحَكَم" و "الكيد"، وفي ذكر "الخَصْم" و "الحَكَم" مرّتين تكرير؛ فائدته ما مرّ في آخر المعاني، وهو من ردّ الصّدور على الأعجاز، وتقدّم تفسيره[2]. ثمّ إنْ جعلتَ الخَصْمَ النّفَس والحَكَمَ الشّيطانَ في البيت قبله، فلفٌّ ونشرٌ مرتّبٌ، وإنْ عكستَ الجعل، فهو من المعكوس؛ نحو : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ .. ﴾ الآية[3]. وإنْ تصوّر مْن كلّ منهما الخَصْم والحَكَم، فهو من الجمع ثمّ التّقسيم؛ لذكر حال كلّ منهما مجملاً ثمّ مفصّلاً، وتقدّم أنّ

---

(1) انظر البيتين في نهاية الأرب في فنون الأدب. النويري : 154/7.

(2) وذلك في شرح قول الناظم : "يا لائمي في الهوى العُذْرِيّ".

(3) سورة آل عمران : من الآية 106. ويقصد الآيتين وليس الآية، وهما بتمامهما : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (106) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مِن أمثلته قول المتنبّي : حتّى أقامَ على أرْباضِ خَرْشنةٍ.. البيتين[1]. وعلى هذا الاحتمال يكون في البيت التّجريد، وتقدّمت الإشارة إليه[2].

(1) البيتان سبق توثيقهما، وهما بتمامها :

حتّى أقامَ عَلى أرْباضِ خَرْشَنَــــةٍ تَشْقَى بِهِ الرّومُ والصّلبانُ والبِيَعُ
مُخْلًى لَهُ المَرْجُ مَنْصُوباً بصارِخَةٍ لَهُ المَنابِرُ مَشْهُوداً بهَا الجُمَـــعُ

(2) وذلك في شرح أول بيت من القصيدة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي البيت أنّ كلاًّ منهما لمّا بلغ الغاية في الخَصْم والحَكَم، فهو بحيث يصحّ أنْ يُجرّد منه خَصْم آخر أو حَكَم. وقوله : "فأنت.." إلى آخره من المذهب الكلامي، إلاّ أنّ نوعية دليله من الخطابة، وفيه حسن التّعليل. وفي البيت الإرصاد، ولو سُمّي نحو قوله : "فَأَنْتَ.." إلى آخره بالإحالة أو التّفويض أو بهما لكان لقبًا.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْإِعْرَابُ

جملة "اسْتَفْرِغ.." وما تعلّق بها : معطوفة على "واخْشَ..".

و "مِن" في "مِن عين" : لابتداء الغاية.

وجملة "قد امتلَأَت.." : في موضع خفض صفة لـ "عين".

و "من المَحَارم" : متعلّق بـ "امتلَأَت"، و "مِن" فيه للتّبعيض أو للتّعليل؛ أيْ امتلأت مِن الآثام مِن أجل المحارم.

وقد : الظّاهر أنّها للتّحقيق، وغير بعيد هنا اعتبار تقريبها الماضي مِن الحال.

وما بعد هذا من الجمل المتعاطفة إلى قوله : "واعْصِهما" إعرابه ظاهر.

وقوله : "وإنْ هما" : فاعل بفعل محذوف يفسّره الظّاهر، وقد تقدّم في المعاني.

محّضَاك : فعل ماضٍ، والفاعل ضمير المثنّى، وهو الألف، والكاف مفعول به. والنّصح : مفعول ثانٍ.

وجملة "ولا تُطِع.." معطوفة على "واعْصِهما..".

وخَصْمًا : مفعول بـ "تُطِع".

و "مِن" في "منهما" للتّبعيض، والمجرور في موضع الحال من "خَصْم"؛ لأنّه من نعت النّكرة، تقدّم عليها فانتصب على الحال.

و "لا حَكَمًا" : معطوف على "خَصْمًا"، و "لا" لتأكيد النّهي.

وجملة "تَعْرِفُ.." وما تعلّق بها : في موضع رفع خبر "أنت".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عزَّ وجَلَّ نَعتَ العُلماءَ، فقَالَ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾(1) إلى : ﴿..يَبْكُونَ..﴾(2)»(3). وعن الحسن(4) أنّه قرأ : ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ..﴾ الآية(5). وقال : «وَاللهِ إنّ أكْيَسَ القَوم في هَذَا الأَمر لَمَن بَكَى، فَأبكوا هَذه القلوبَ وَأَبكوا هَذه الأَعمَال، فَإنَّ الرَّجلَ لَتَبْكِي عَيْنَاهُ، وَإنَّه لَقَاسِي القَلْبِ»(6). وقال الصدّيق رضي الله عنه(7) : «مَنْ اسْتَطَاعَ منْكمْ أَنْ يَبْكِي فَليَبْكِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطعْ فَلْيَتَبَاك»(8).

---

(1) سورة الإسراء : من الآية 107.

(2) سورة الإسراء : من الآية 109.

(3) رواه ابن المارك في الزهد : 41/1. الأثر رقم 125.

(4) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد (21 - 110هـ= 642 - 728م). تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النسّاك. ولد بالمدينة، وشبّ في كنف علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان أبوه من أهل ميسان، أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة. توفي بالبصرة. انظر الأعلام. الزركلي : 226/2.

(5) سورة النجم : من الآية 59. ويقصد الآيتين وليس الآية، وهما بتمامهما : ﴿**أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ** (59) **وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ**﴾.

(6) رواه ابن المارك في الزهد : 41/1. الأثر رقم 127.

(7) هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر، أبو بكر (51 ق هـ- 13هـ= 573 - 634م). أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الرجال، وأحد أعاظم العرب. ولد بمكة، ونشأ سيدا من سادات قريش، وغنيًا من كبار موسريهم. ومدة خلافته سنتان وثلاثة أشهر ونصف شهر، وتوفي في المدينة. انظر الأعلام. الزركلي : 102/4.

(8) رواه ابن المارك في الزهد : 42/1. الأثر رقم 131.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وعن عقبة بن عامر[1] قلتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا النّجَاة؟ قَالَ : «**امْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ**»[2].

وعن ثابت البناني[3] عن مطرّف[4] عن أبيه[5] قال : «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يُصَلِّي، وَلِجَوْفِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيزِ الْمِرْجَلِ»[6]؛ يَعْنِي : يَبْكِي.

---

(1) هو عقبة بن عامر بن عبس بن مالك الجهني (.. - 58هـ= .. - 678م). أمير. من الصحابة. كان رديف النبي صلى الله عليه وسلم، وحضر فتح مصر مع عمرو بن العاص. وولي مصر سنة 44هـ، وعزل عنها سنة 47، وولي غزو البحر. ومات بمصر. كان شجاعا فقيها شاعرا قارئا، من الرماة. وهو أحد من جمع القرآن. انظر الأعلام. الزركلي : 240/4.

(2) رواه رواه الترمذي في الزّهد. بَاب مَا جَاءَ فِي حِفْظِ اللِّسَانِ. ورواه غيره. والحديث حسن.

(3) هو ثابت بن مسلم البناني، يكنى أبا محمد، توفى في ولاية خالد بن عبدالله على العراق. انظر صفة الصفوة. ابن الجوزي : 260/3.

(4) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير الحرشى العامري، أبو عبد الله (..- 87هـ=..- 706م). زاهد من كبار التابعين. له كلمات في الحكمة مأثورة، وأخبار. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. ثم كانت إقامته ووفاته في البصرة. انظر الأعلام. الزركلي : 250/7.

(5) هو عبد الله بن الشخير بن عوف بن كعب. وفد على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في وفد بني عامر بن صعصعة، سكن البصرة وحديثه عند أهلها. انظر الثقات. ابن حبان : 238/3.

(6) رواه رواه النسائي في السّهو. بَاب الْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ. ورواه غيره. والحديث صحيح.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وحين قرأ ابن مسعود على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سورة النّساء حتّى بلغ : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾[1]. قال : فَرأيْتُ عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ. قال لي : «**حَسْبُكَ**»[2].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها : إنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه أَسِيفٌ[3]، إذَا قَامَ مَقَامَك لَا يُسْمِعُ النَّاسَ مِنْ الْبُكَاءِ[4].

وفي التّوراة : «إذَا أَحَب اللهُ عَبْداً نَصَب فِي قَلبِه نَائِحَةً، وإذَا أَبْغَضَ عَبداً جَعَلَ فِي قَلبه مِزماراً»[5].

وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَاصِلَ الأَحْزَانِ، دَائِمَ الْفِكْرِ[6].

وفي الخبر : «**إِنَّ اللهَ يُحِب كُلَّ قَلْب حَزِينٍ**»[7].

وقال الدّقاق : «يَقْطَعُ صَاحِبُ الحُزْنِ مِنْ طَرِيقِ اللهِ فِي شَهرٍ، مَا لاَ يَقطعُهُ مَن فَقَدَ حُزنَه سِنِينَ»[8].

---

(1) سورة النساء : الآية 41.

(2) رواه البخاري في فضائل القرآن. بَاب قَوْلِ الْمُقْرِئِ لِلْقَارِئِ حَسْبُكَ. ورواه غيره.

(3) أيْ يَغْلِب عَلَيْهِ الْحُزْنُ.

(4) رواه البخاري في الأذان. بَاب حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ. ورواه غيره.

(5) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 267/1.

(6) رواه البيهقي في شعب الإيمان عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عن هِنْدَ بْنَ أَبِي هالَةَ : 24/3. رقم الحديث 1362. ورواه غيره. وفي سنده مقال.

(7) رواه البيهقي في شعب الإيمان عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ مرفوعا : 271/2. رقم الحديث 866. ورواه غيره. وإسناده حسن.

(8) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 267/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[التوبة والندم على المعاصي]

ولمّا قال : "امْتَلأتْ مِن المَحَارِمِ" عقِبه بقوله : "والْزَمْ حِميَةَ النَّدَمِ"، وهكذا الشّأن أنْ تعقب المعصية بالتّوبة؛ لأنّ النّدم هو التّوبة؛ أيْ الزَمْ الاحْتِماء من المَحَارم؛ أيْ مِن فعلها بالنّدم. ويحتمل أن يكون أشار إلى أنّه يمتنع مِن عقاب المعصية بالنّدم، قال الله تعالى : ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1].

ومن حديث أنس : سمعتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**التَّائِب مِنَ الذَّنْب كَمَنْ لاَ ذَنْب لَهُ، وإذا أحبَّ الله عَبداً لم يَضُرُّه ذَنْبٌ**، ثمّ تلا : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾[2]، قيل : يا رسول الله، ما علامة التّوبة؟ قال : «**النَّدَامَةُ**»[3].

ومِن حديثه أيضاً : «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَحَبَّ إلَى اللهِ مِنْ شَاب تَائِبٍ**»[4].

فإنْ قلتَ : إنّ التّوبة هي النّدم على ما فعل مِن المخالفة، والإقلاع في الحال، والعزم على أنْ لا يعود، فلأيْ شيء اقتصر على النّدم؟

قلتُ : قال بعض المحقّقين : إنّه يكفي في تحقيقها، وهو منبع الرّكنين الآخرين، فإنّه يستحيل أنْ يندم على ما هو مصرٌّ أو عازمٌ على

---

(1) سورة النور : من الآية 31.

(2) سورة البقرة : من الآية 222.

(3) رواه بهذا اللفظ القشيري. انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 207/1.

(4) رواه بهذا اللفظ القشيري. انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 207/1. ورواه غيره.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

مثله، ولهذا قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**النّدَمُ تَوْبَةٌ**». وقيل : المعنى معظمها؛ كقوله : «**الحَجُّ عَرَفَةُ**»[1]؛ أيْ معظمه[2].

---

(1) رواه الترمذي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ مرفوعا في الحج. بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ بِجَمْعٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجَّ. ورواه غيره. والحديث صحيح.

(2) رواه بهذا اللفظ القشيري. انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 208/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[أسباب التّوبة]

وأوّل أسباب التّوبة هجران إخوان السّوء، فإنّهم الحاملون على السّوء، كما أنّ النّفس والشّيطان كذلك : ﴿ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾[1]. فليستبدلْ بصحبتهم العزلة عنهم، وليصلْ ليله بنهاره في التلهّف، ويمحو بعَبرته آثار عثرته، ولا يتِمّ له هذا إلاّ بإرضاء خصومه أو استحلالهم، فإنْ لم تسمح نفوسهم، أو لم يتّسع حاله، فليعزمْ على ذلك عند الإمكان، وليبتهلْ إلى الله تعالى بالدّعاء لهم.

والكلام في التّوبة وفي أقسام التّائبين يطول. تاب الله علينا بمنّه.

قوله : "وَخَالِفِ النَّفْسَ.." البيت؛ إشارة إلى هجران إخوان السّوء الحاملين على المعاصي، وليبدأْ بتَرك الأقرب فالأقرب منهم ومَن لا يُفارق كالنّفس والشّيطان، فإنّ مفسدة الدّاخل أعظم، وإذا أُمر بهجران الأقرب مع شدّة اتّصاله، فالأبْعَد أحرى، فكم من جاهل أردى حليمًا حين آخاه، وأمّا النّفس الّتي بين جنبيك فأمّارة كما قال تعالى حكاية عن الصدّيق[2]، ولا نجاة منها إلاّ برحمة الله تعالى؛ كما قال تعالى : ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ﴾[3]. ومخالفتها رأس العبادة، وترك

---

(1) سورة الأعراف : الآية 202.

(2) أيْ يوسف عليه السلام.

(3) سورة يوسف : من الآية 53.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

شهوتها أوّل مراتب السّعادة؛ ولذا قيل[1] : «النّعمةُ العُظْمَى الخُرُوجُ مِنَ النَّفْسِ؛ لأَنَّهَا أَعْظَمُ حِجَاب بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ»[2].

وسُئل ابن عطاء عن أقرب شيء إلى مَقْت الله تعالى، فقال : «رُؤْيَةُ النَّفْسِ وَأَحْوَالَها، وَأَشَدُّ مِن ذَلِكَ مُطَالَعَةُ الأَعْوَاضِ[3] عَلَى أَفْعَالِهَا»[4].

وتقدّم كثير من الإشارة إليها وإلى ترك شهواتها ومخالفة نُصْحها وأهوائها. وأمّا الشّيطان فعداوته لا تخفى على اليقظان، وكيف يقبل اللّبيب نصيحتَه!؟ أم كيف يأمنُ العاقل خديعتَه!؟ ولذا قال بعضهم : «انظر فعلَه مع أبيكَ، وقد أقسمَ له أنّه له لمِن النّاصحين[5]، فكيف بك، وقد أقسم عليك ليُغوينّك»[6]. اللّهمّ لا حول لنا عن غوايته ولا قوّة بنا عن مخالفته إلاّ بحولك وقوّتك. اللّهمّ إنّا نعوذ بك من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا ومن كيد الشّيطان الرّجيم، يا سميع يا عليم. ويرحم الله هذا النّاظم، فلقد حذّر منهما غاية التّحذير، وأمر بالتّشمير عن ساعد الجدّ في مجانبتهما غاية التّشمير، فقال : "وخالِف" "و اعصِهِمَا" "ولا تُطِعْ" "واتَّهِمِ". اللّهمّ أَنِلنا عصمتك، وانشُر علينا رحمتَك بمنّك وفضلك وكرمك.

---

(1) القائل هو : أَبُو بَكْر الطمستاني.

(2) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 142/1.

(3) في النسخة ح 18 : الأغراض.

(4) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 285/1.

(5) يشير إلى قوله تعالى : ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾. سورة الأعراف : الآية 21.

(6) يشير إلى قوله تعالى : ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. سورة يس : الآية 82.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة اسم الجلالة الله]

قال أبو حامد[1] : «هَذَا اسْم وَاجِبِ الوُجُودِ الجَامِعِ لِصِفَاتِ الإِلَهِيَةِ وَنُعُوتِ الرُّبُوبِيَّةِ، المُتَفَرِّدِ بِالوُجُودِ الحَقِيقِيِّ، فإنّ كلّ موجود سواه غير مستحقّ الوجود مِن نفسه»[2]. انتهى.

والكلام على هذا الاسم العظيم الجليل يفوت الحصر. ولنُشرْ إلى بعض ما ذُكر فيه: واختلف في اشتقاقه، فذهب كثيرٌ من أهل الحقّ - وهو أحد قولَيْ الخليل[3]، ويُحكى عن الشّافعي[4] - إلى أنّه غير مشتقّ، وأنّه اسم تفرّد تعالى، واختصّ به، قالوا : لأنّ أهل اللّغة لم يتصرّفوا فيه، وقلّ ما يوجد في كلامهم قبل الشّرع مستعمَلاً في صفته تعالى، فضلاً

---

(1) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام (450 - 505هـ= 1058 - 1111م). فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته. انظر الأعلام. الزركلي : 22/7.

(2) انظر المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى. أبو حامد الغزالي : ص 61.

(3) نقل عَنِ الْخَلِيلِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، أَنَّهُ اسْمُ عَلَمٍ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ، فَلا يَجُوزُ حَذْفُ الأَلْفِ أَوِ اللامِ مِنْهُ، كَمَا يَجُوزُ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَرَوَى عَنْهُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ اسْمٌ مُشْتَقٌّ، فَكَانَ فِي الأَصْلِ إِلاهٌ مِثْلَ فِعَالٍ، فَأَدْخَلَ الأَلِفَ وَاللامَ بَدَلا مِنَ الْهَمْزَةِ. انظر الأسماء والصفات. البيهقي : 56/1.

(4) هو محمد بن إدريس بن العباس الشافعي (150 - 204هـ= 767 - 820م). أحد الأئمة الأربعة. وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة 199هـ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة. انظر الأعلام. الزركلي : 26/6.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عن صفة غيره، ويكتبون : باسمك اللّهمّ. وقيل في قوله تعالى : ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[1]؛ أيْ هل تعلم أحدًا يُسمّى الله؟ وهذا الخبر ممّا يدلّ على صدقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو معجزة، فمنع الله تعالى الألسن من إطلاقه في صفة غير الله مع كثرة أعداء الدّين. وقيل باشتقاقه، ثمّ اختلفوا، فقيل: مِن يُوَلَّه إليه في الحوائج؛ أيْ يُفزع، كلِحاف لِما يُلتحف به. وهذا التّفسير ليس بتحديد؛ لأنّه لم يكن في الأزل فازِع يَفزَع إليه، لكنّه باعتبار الصحّة. وقيل: من الوَلَهِ، وهو الطرب؛ لأنّ العبد يطرب بسماع هذا الاسم، وهذا القول بحسب الصّلاحية أيضاً. وقيل: مِن لاَهَ؛ بمعنى احتَجَبَ، وليس مِن حِجاب الأجسام - تعالى الله عن ذلك - بل لأنّه منع المبصرين مِن إدراكه، وهو أيضاً بحسب الصحّة. وقيل: من لاَهَ بمعنى عَلاَ، ومنه لاَهَت الشّمسُ: عَلَت، وهي تسمى إلَهَة، وهو في حقّه – تعالى - مِن عُلوّ الصّفة لا المكان. وقيل: ألِه بالمكان؛ إذا أقَام؛ وذلك لدوام وُجوده وقِدمه. وقيل: مِن ألَه؛ إذا تحيّر؛ لتحيّر العقول في جلاله، وهو بحسب الصّلاحية. وقيل : من إلَه إذا عُبد، فإلَه فِعال بمعنى مَفْعول ككتاب، وهو كالّذي قبله، فقيل: حُذفت همزته على غير قياس، وأُلزِم حرف التّعريف. وقيل: أُدخلت عليه بهاء، ثمّ نُقلت حركتها إلى لام التّعريف السّاكنة، ثمّ حُذفت. وقيل: لمّا اجتمعت في الكلمة همزتان، والسّاكن بينهما ليس بحصين، فحُذفت الثّانية تخفيفًا، ولم تُحذف

(1) سورة مريم : من الآية 65.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الأولى؛ لأنّها مجتلبة لسكون اللاّم، فاجتمع المثلان على هذه الأقوال، فأُدغِم، وأُلزِمت الكلمة التّفخيم تعظيمًا[1].

القَوْل : مصدر قَالَ، ومثله قَوْلَة، ومَقَال، ومَقَالَة، وقِيلَ وقَالَ، وقَالَة[2]. والمُراد به هنا الألفاظ المأمور بها، والمنهيّ والمُرغّب والمُحذّر ونحوه، ويُطلق أيضاً على النّفسيّ[3]. وفي اصطلاح النُّحاة على: الكَلِمة والكَلاَم والكَلِم[4].

والعَمَل : مصدر عَمِلَ، ورجلٌ عَمِلٌ - بكسر ميمها - وعَمُول أيضاً: مطبوع على العَمَل[5].

ونَسَبتُ : أيْ أَضَفْت. ونَسَبْتُ الرجل أَنْسُبُهُ – بالضمّ – نِسْبَةً ونَسَباً؛ ذكرتُ نَسَبه. والجمع أَنْسَاب. وانْتَسَبَ : اعْتَرَى. وتَنَسَّبَ : ادَّعى أنَّه نسيبُك. وفي المَثل : "القَرِيبُ مَنْ تَقَرَّب لا مَنْ تَنَسَّبَ". ونَسَّابَةٌ : عالم بالأنْسابِ، والهاء للمبالغة، كأنّهم أرادوا دَاهِية أو غاية أو نهاية[6].

---

(1) انظر هذا كله في كتاب المواقف. عضد الدين الإيجي : 314/3.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 1806/5. مادة قول.

(3) ويستدلون عليه بقول الشاعر:

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما   جُعل اللّسان على الفؤاد دليلاً.

(4) وقال ابن هشام: «والقول عبارة عن: اللّفظ الدالّ على معنًى (أيْ سواء صحّ السُّكوت عليه أم لا)، فهو أعمُّ من الكَلاَم، والكَلِم، والكَلِمة، عمومًا مطلقا (ومثاله نحو: ظلمة الليل؛ فهو قول، وليس كلامًا، ولا كَلِمًا، ولا كلمةً) لا عمومًا من وجه». انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام: 36/1.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 1775/5. مادة عمل.

(6) انظر الصحاح. الجوهري : 224/1. مادة نسب.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والنّسْل : الوَلدُ. وتناسَلُوا؛ ولدَ بعضُهم مِن بعضٍ. ونَسَلَتِ الناقةُ بوَلدٍ كثيرٍ تنسُلُ – بالضمّ -. والنَسولَةُ : الّتي تُقْتَنَى للنّسلِ(1).

والعُقْم : مصدر عقَمَت الرّحمُ والمرأةُ - بفتح القاف - عَقْمًا؛ أيْ لم تقبل الولد، والقاف منه مُسكّنة، إلاّ أنّ النّاظم حرّكها بالضمّ اتّباعا لضمّة العين، وهو جائز للضّرورة، ويجوز فتح العين أيضاً.

وليس ما في البيت جَمع عَقِيم وإنْ سُمع عَقيم وعُقُم؛ لأنّ إضافة "ذو" إليه تمنع من ذلك؛ لأنّها لا تُضاف إلاّ إلى المصدر، وإن كان هذا الوجه يسلم من الضّرورة.

وأعقَمَ الله رحمَها فعُقِمَتْ، على ما لم يُسمّ فاعله. ورَحِمٌ مَعْقومَةٌ : مسدودةٌ لا تلد. وكلامٌ عَقْمِيٌّ، بفتح العين وضمّها : غامض. وعُقِمَت مفاصله : يَبِسَت. ورجلٌ عَقيمٌ : لا يُولد له. والمُلك عَقِيمٌ؛ لأنّ الرّجل يخاف وَلَده على ملكه، فيقتله. وريحٌ عَقِيمٌ : لا تُلقِّح سحاباً ولا شجراً. ويوم القيامة عَقيمٌ؛ لأنّه لا يوم بعده. وامرأةٌ عَقيمٌ، ونسوةٌ عُقُمٌ، وقد يُسكَّن(2).

وأَمَر : يَأْمُر أَمْرًا، والجمع الأوَامِر،

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 1829/5. مادة نسل.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 1989/5. مادة عقم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة الأمر ودلالته]

وهي : «حَقِيقَة فِي القَوْلِ الدَّالِ عَلَى طَلَبِ الفِعْلِ مَعَ الاسْتِعْلاَءِ»[1].

واختلف في دلالته على الفِعل، نحو : ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٍ﴾[2]. فقيل : حقيقة؛ فيكون مشترَكًا، وقيل : مجاز، وقيل : متواطئ فيهما[3].

والخَير : ضدّ الشَرّ، والأخْيَار ضدّ الأشْرَار.

وائتَمَرْتُ : افْتَعَلْتُ مِن الأمْر؛ أيْ امتَثَلتُ، وهو مطاوع أَمَرَ، تقول : أَمَرْتُه فَائْتَمَر؛ أيْ امتَثَل الأمْرَ.

واستَقَمْتُ : اعْتَدَلْت، وأصله اسْتَقْوَمْتُ، فنُقلت حركة العين - الّتي هي الواو لأنّها حرف علّة - إلى السّاكن الصّحيح قبلها، إذْ هو أولى بالحركة، فقُلبت الواو ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها، أو تقول لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال، ثمّ سكّن آخر الفعل للإسناد، فحُذفت الألف لالتقاء السّاكنين.

وأصل **استَقِم** اسْتَقْوِم، نُقلت حركة الواو إلى القاف، ثمّ قُلبت ياءً، ثمّ حُذفت لالتقائها ساكنة مع المسكَّن للجزم. والمصدر اسْتِقَامَة،

---

(1) انظر إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول. الشوكاني : 244/1.

(2) سورة هود : من الآية 97.

(3) الجُمْهُورُ عَلَى أنَّه مَجاز، وَزَعَمَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ، وَبَيْنَ الشَّيْءِ، وَبَيْنَ الصِّفَةِ، وَبَيْنَ الشَّأْنِ وَالطَّرِيقِ، واختار الشوكاني أنه حقيقة. انظر إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول. الشوكاني : 242/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأصله اسْتِقْوَامًا، فنُقلت حركة الواو إلى القاف أيضاً، وأُبدِلت ألفًا، فالتقى أَلِفان، فحُذفت المُبدلة مِن الواو، وقيل الزّائدة، وعُوّض منها هاء التّأنيث. والاستِقَامَة : الاعْتِدَال، وقيل إنّه مجاز في المعاني، حقيقة في الأجسام، يُقال اسْتَقَام له الأمر، ومنه : ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ﴾(1)؛ أيْ في التّوجّه إليه دون الآلهة. وقَوَّمْتُ الشّيء، فهو قَوِيم؛ أيْ مُستَقِيم. وما أَقْوَمَه شاذ. و : ﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾(2)؛ أُنّث بمعنى المِلّة. و : ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾(3)؛ عَدْلاً. وقِوَامُ الرّجل : قَوْمَتُه وقَامَتُه وحُسن طوله. وقِوَام الأمر – بالكسر – : نظامه وعِماده وملاكه الّذي يقوم به(4).

وتَزَوَّدْتُ : تَفَعَّلْت مِن الزَّاد، إمّا للاتّخاذ؛ أيْ اتّخذتُ الزّاد؛ كتبنَّيْت الصبيّ، وإمّا للتلبّس بمُسمّى ما اشتُقّ منه، كتَقَمَّص وتَعَمَّم، ويَبعُد كونه للمُطاوعة.

وأصل الزَّاد الطّعام المُتَّخذ للسّفر، يُقال: زَوَّدْته فَتَزَوَّد، ويُتجوَّز به في المعاني، ومنه : ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾(5). والمِزْوَد : وِعاء الزَّادِ. والعرب تلقّب العَجَم برِقَاب المَزَاوِد(6).

---

(1) سورة فصلت : من الآية 6.

(2) سورة البينة : من الآية 5.

(3) سورة الفرقان : من الآية 67.

(4) انظر الصحاح. الجوهري : 2016/5. مادة قوم.

(5) سورة البقرة : من الآية 197.

(6) انظر الصحاح. الجوهري : 481/2. مادة زود.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والموت : ضدّ الحياة، ومَاتَ يَمُوت ويَمَاتُ. ومَيِّتٌ. أصله مَيْوِت، فأُبدلت الواو ياءً، وأُدغِم، وتُخفّف أيضاً، ومَوْتى، وأَمْواتٌ، ومَيِّتُونَ. وتُخفّف أيضاً[1].

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 266/1. مادة موت.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والصّلاة : واحدة الصَّلَوَات المَفروضة، وهو اسم يُوضع مَوْضع المَصْدر، تقولُ : صَلَّيْت صَلاَةً، ولا تقلْ : تَصْلِية. وصَلّيتُ على النّبيّ صلى الله عليه وسلم[1].

وأصلها لغة : الدّعاء. ونَقَلَها الشّرع للعِبَادَة المَخْصُوصَة.

وأصل **الصّوم** لغةً : الحَبْسُ والإمسَاك. ونَقَلَه الشّرع لإمسَاك مَخْصُوص.

وَصَامَ صَوْما وصِيَاما، وقومٌ صُوَّمٌ وصُيَّم بالتّشديد. وصَوْمانُ؛ أيْ صائِمٌ. أبو عبيدة : كلُّ ممسكٍ عن طعامٍ أو كلامٍ أو سَيرٍ؛ فصائِمٌ. و : ﴿نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[2]؛ أيْ صَمتًا. وصامَ الفرسُ والنّهار صَوْماً : قامَ[3] على غير اعتلافٍ. وقام قائمُ الظَهيرة واعتدل[4]. والصَوْمُ : ركود الرّيح[5].

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 2402/6. مادة صلا.

(2) سورة مريم : من الآية 26.

(3) أيْ الفرس.

(4) أيْ معنى صوم النّهار.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 1970/5. مادة صوم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التَّفْسِيْرُ

[توبيخ النّفس واستقصارها]

لمّا حذّر من غوائل النّفس، وأمر بصرف الهوى عنها ومخالفتها ومخالفة الشّيطان وغير ذلك ممّا حضّ عليه، خاف على نفسه الرّياء، فأخذ يغض منها ويستقصرها؛ فأخبر عن نفسه أنّه ممّن لا يعمل بمقتضى وعظه، وطلب غفران الله له من ذلك، فقال : أستغفرُ؛ أيْ أطلبُ غفران الله مِن أجل قولٍ صدر منّي بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر بلا عمل؛ أيْ وليس لي عمل - أو لم أتلبّس بعمل - موافق لِما أمرتُ به، وأصل استغفرُ الله الخبر عن طلبِ المغفرة، لكنّ المراد منه الإنشاء : إمّا إنشاء الدّعاء؛ أيْ اللّهمّ اغفر لي، وإمّا إنشاء التّوبة؛ أيْ ندمتُ على ما صدر منّي، واستغفرتُ.

وقوله : "لَقَدْ نَسَبْتُ بِهِ.." إلى آخره؛ أيْ أنّ مثلي - فيما تصدّيت له من الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وتخلّفي عن العمل - على شاكلة ذلك؛ كمثل من ينسب النّسل الّذي هو الولد للعقيم، فكذا ما نسبتُ لنفسي من رتبة الوعظ، فإنّها لا تنسب إلاّ لمن يأتمر وينتهي، ويكون مستقيم الأحوال، فهذا هو الحقيق بأنْ تُنسب له هذه الرّتبة، فإنّها كنتيجة فعله وكولده، وأمّا إنْ نُسبت إلى غيره ممّن لا يأتمر ولا ينتهي، ولم تستقم أحواله، فهي نسبة نتيجة إلى العقيم الّذي لا ينتجها، ولمّا كان هذا التّمثيل غير ظاهر لكلّ أحد من قوله : " لقد نسبتُ به نَسلاً لذي عُقمِ"؛ أيْ لصاحب عُقْم؛ وهو من لا يلد، فسّر ذلك بقوله: "أمرتُك الخَيْرَ"؛ أيْ بالخير، فنصب الخير بعد إسقاط الخافض، ومراده بـ "الخير"

مادة محمية بموجب حقوق النشر

هذا ولا أنقص؛ يعني الفرائض : «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»[1]. فإنّه قال : لا أنقص. فمعنى قوله : "ولا تزوّدت"؛ أيْ ولا عملت قبل موتي نافلةً، الّتي هي بمثابة الزّاد لسفر الموت. ومعنى قبل الموت؛ أيْ الّذي هو مَغَامِض لا يُدرى وقته. ثمّ قال: "ولَمْ أُصَلِّ سِوَى فَرْضي"، وهذا تأكيد لِما قبله، وتنبيه على أنّ الفرائض لا يصحّ الإخلال بها. وقوله: "ولَم أَصُم"؛ أيْ سوى فرضي، يدلّ عليه ما قبله.

لا يُقال : المقام مقام ذمّ النّفس، والآتي بالفرائض لا يُذمّ للحديث المتقدّم! لأنّا نقول : المُخلّ بالنّوافل عادةً مُخلّ بشيء مِن الفرائض، ولذا قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**إن صَدَقَ**». تنبيهًا على أنّ الإتيان بجميع الفرائض على وجهها مع الإخلال بالنّوافل نادر أو متعذّر، ولأنّه نبّه على فساد مذهب المرجئة القائلين : لا يضرّ مع أصل الإيمان ترك طاعة ولا فعل معصية[2].

فإن قلتَ : وما ذكره النّاظم أيضاً نادر؛ لأنّه لا تنفكّ الفرائض مِن نافلة غالبًا، وأقلّها ما اشتملت عليه الفرائض من فضائل.

قلتُ : كلامه مبني على المجاز والمبالغة؛ أيْ ما أتيتُ به من النّوافل لقلّته لا يُعدّ شيئًا.

قال بعضهم : «ولو قال : ولم أُوَفّ بتكليف ولم أَقُم. لكان أحسن، ولا يلزمه الكذب؛ لإخباره بتوفية الصّلاة الفرض؛ لأنّ مبنى كلامه على المجاز والمبالغة كما ذكرنا».

---

(1) رواه البخاري عن طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ مرفوعا في الإيمان. بَاب الزَّكَاةُ مِنْ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ.
(2) انظر لوامع الأنوار البهية. أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني : 89/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قلتُ : لو كان ذلك، لوقع في مذهب المرجئة، وأيضاً لا يلائم ملاءمة تامّة ما قصده من قوله : "ظَلَمتُ.." إلى آخر البيت الثّالث؛ مِن قيامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للنّافلة وملازمته الجُوع للصّوم، ولذا خصّ هذين النّوعين من الفرائض، ولأنّهما مِن الدّين بالمكان المعروف، فهو يقول : وإذا كان حالي مِن هاتين العبادتين اللّتين لا أعظم منهما، من الفروع، والاقتصار على الفرض منهما، فكيف بغيرهما. وأيضاً لو قال ذلك لنفى عن نفسه الإيمان، لأنّه من التّكاليف، فيخاف على قائل هذا إنْ نُوقش الإقرار بالكفر؛ لأنّ أصل الإيمان إذا لم يُوَفّ، فهو كفر؛ إذ لا واسطة بين تمام أصل الإيمان والكفر عند أهل الحقّ[1].

فإنْ قلتَ : إذا أخبر عن نفسه أنّ عمله مخالف لقوله، فكيف صحّ منه أنْ يأمر بالمعروف، أو ينهى عن المنكر؟

قلتُ : مذهب أهل السنّة صحّة ذلك، وذهب مخالفوهم إلى أنّ الآمر النّاهي لا بدّ وأنْ يكون مؤتمرًا منتهيًا، وهو عند أهل السنّة من شروط الكمال، إذ ترك الأمر والنّهي معصية، وعدم امتثاله معصية. فإنْ فاته الامتثال، فلا يفوته الأمر والنّهي؛ لأنّ تقليل المعاصي ما أمكن أولى أو واجب، ومثله الخلاف في التّوبة من بعض الذّنوب[2].

---

(1) أيْ أهل السنة والجماعة، وأمَا مذهب المعتزلة: فمنزلة مرتكب الكبيرة عندهم في منزلة وُسطى؛ تتجاذبها منزلتان، منزلة الكفر ومنزلة الإيمان، فليست منزلته منزلةَ الكافر، ولا منزلةَ المؤمن، بل له منزلة بينهما.

(2) انظر لوامع الأنوار البهية. أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني : 384/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[أقوال في معنى الأبيات]

وممّا ورد في هذا المعنى قول الخليل بن أحمد[1] :

اعْمَل بقوْلي وَإنْ قَصَّرْتُ في عَمَلي   يَنْفَعْكَ قَوْلِي ولا يضْرِرْكَ تَقْصِيري
وانْظُرْ لِنَفْسِكَ فِيمَا أَنْتَ فَاعِلُهُ   مِنَ الأُمُورِ وَشَمِّرْ فَوقَ تَشْمِيرِي

ومثله :

خُذ العُلُومَ، وَلاَ تَعْبَأ بِنَاقِلِهَا   اجْنِ الثِّمَارَ، وَخَلِّ الْعُودَ لِلنَّارِ[2]

وممّا ورد في النّهي عن هذه الحالة قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾[3]. وقوله صلى الله عليه وسم : «**ابْدَأْ بِنَفْسِكَ**»[4].

وقد تقدّم من هذا المعنى في الشّعر كقوله : ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا.. البيت[5]. وقوله : لا تَنْهَ عن خُلُقٍ.. البيت[6].

---

(1) سبقت ترجمته. وانظر البيتين في الدر الفريد. محمد بن أيدمر المستعصمي: 454/3.

(2) الذي وقفت عليه في معنى هذا البيت هو :

خُذْ مِنْ عُلُومِي وَلَا تَنْظُرْ إِلَى عَمَلِي   وَاقْصِدْ بِذَلِكَ وَجْهَ الْوَاحِدِ الْبَارِي
وَإِنْ مَرَرْتَ بِأَشْجَارٍ لَهَا ثَمَرٌ   فَاجْنِ الثِّمَارَ وَخَلِّ الْعُودَ لِلنَّارِ

ونسبه ابن مفلح لبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. انظر الآداب الشرعية : 47/2.

(3) سورة البقرة : من الآية 44.

(4) سبق تخريجه.

(5) قائل هذا البيت هو أَبو الأسوَد الدُؤلي أو المتوَكل الكناني، وسبق توثيقه، وهو بتمامه :

ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا   فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

(6) قائل هذا البيت هو أَبو الأسوَد الدُؤلي أو المتوَكل الكناني وسبق توثيقه، وهو بتمامه :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تقدّم أنّ "اسْتَغْفِر" من وضع الخبر موضع الإنشاء، وفائدته الرّغبة في حصوله وإخراجه في صورة المحقّق الّذي له خارج. والتّنكير في "قَوْل" للنّوعية أو للتّحقير. وفي "عَمَل" للتّقليل، وهو الأظهر، أو للنّوعيّة؛ أيْ موافق للقول أو صالح أو نحوه. وفي البيت الأوّل مجاز الحذف، لأنّ "لَقَد" جواب قَسَم محذوف. وتنكير "نَسلاً" للنّوعية أو للحقيقة، كما أنّها في "عُقم" للحقيقة. وفي هذا البيت أيضاً مع البيتين بعده الإطناب؛ لأنّ في الأوّل إبهامًا في وجه تشبيه صدور القول منه بلا عمل بنسبة النّسل لذي عُقم، ثمّ فسّره بالبيتين بعده. وفي مثل قولهم[1]؛ "أمَرْتُك الخَيرَ.." إيجاز؛ لأنّ أصله بالخير، ووجهه - والله أعلم - تقليل الكلمات مع فهم المعنى، وقصد إيصال فعل الأمر بنفس الخير، لا بواسطة حرف، ترغيبًا في التلبّس به.

فإن قلتَ : فلِم لم يقل : ما ائتَمَرْتُه؟ لتحصيل هذا.

قلتُ : هذا جاء على الأصل؛ ولأنّ لفظ الضّمير فيه اختصار، فناسب أنْ يطوّله بالحرف؛ إظهارًا للكلام في صورتين معتدلتين ومتقابلتين، وهو من محاسن الكلام كما قيل في : زيدٌ نِعْم الرّجل[2]،

---

(1) يقصد عمرو بن معد يكرب، الّذي يقول :

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ … فقدْ تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ

انظر البيت في الكتاب. سيبويه : 73/1.

(2) لأنه لما كان القصد بالرجل إلى الجنس، وكان زيد منهم، اكتفى بكونه منهم من ضمير يعود إليه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَيَانُ

قوله : "نسلاً لِذِي عُقم" من التّشبيه البليغ، وليس باستعارة لذكره طَرَفَي التّشبيه، فإنّ "قَوْل بِلا عَمَل" هو المشبّه، و "نَسلاً.." إلى آخره هو المشبّه به، ويحتمل أنْ يكون تشبيه مفرد بمفرد، أو مركّب بمركّب.

وقوله : "مِن قَول" مِن مجاز الحذف؛ أيْ من صدور قول. ويشبه أنْ يكون قوله : "نَافِلة" من الاستعارة بالكناية؛ بأنْ شبّه النّافلة بطعام السّفر.

والتّخييل في قوله : "تزوّدْتُ"، ووجه الشّبه: أنّ الطّعام الزّاد يُدّخر ليُتوصّل به إلى غاية السّفر، وهو المكان الّذي قصد الوصول إليه، ولا سَلامة من عطب الجوع إن لم يحمل الزّاد، فكذا التنقّل في الطّاعات؛ يُدّخر قبل الموت لبلوغ الغاية بعده، وهي دار الجنّة، والسّلامة من العذاب. ختم الله لنا بالسّلامة من العذاب، والفوز بالجنّة بمنّه.

ويحتمل أنْ تكون "نَافِلة" مِن المجاز المرسل، على أنْ يكون من مجاز الحذف؛ أيْ ثواب نافلة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في البيت الأوّل مراعاة النّظير في الجمع بين "القول" و "العمل"، و "النّسب" و "النّسل" و "العُقم". وفي قوله : "قَوْل بلا عَمَل" و "نَسْل" و "عُقم" طباق. وقوله : "لقد نَسَبْت.." إلى آخر البيت من المذهب الكلامي، والبيت بكامله من توبيخ المرء نفسه، وإقراره بذنبه، ويشبه أنْ يكون اللّقب المُسمّى : "عِتَاب المَرْءِ نَفْسَهُ"[1]؛ كقوله[2] :

وأنَا الذي جَلَب المَنيّةَ طَرْفُهُ فَمَنِ المُؤاخَذُ والقَتيلُ القاتِلُ[3]

وفي قوله : "أَمَرْتُكَ" و "مَا ائْتَمَرْتُ"، وقوله : "وَمَا اسْتَقَمْتُ" و "اسْتَقم" طباق، وقوله: "لكن" من الاستدراك أو من الرّجوع. وفي البيت الثّاني ردّ الصّدور على الأعجاز، ولا يبعُد أنْ يكون في الأبيات الثّلاثة إرصاد. وقوله : "فَمَا قَوْلي.." إلى آخره من المذهب الكلامي.

وفي قوله : "أُصَلِّ" و "أَصُم" و "نَافِلة" و "فَرْضِي" مراعاة النّظير.

---

(1) قال النويري (انظر نهاية الأرب في فنون الأدب: 125/7 و 126) : هو من أفراد ابن المعتزّ، ولم ينشد عليه سوى بيتين، ذكر أن الآمديّ أنشدهما عن الجاحظ وهما:

عصانى قومى فى الرشاد الذى به أمرت ومن يعص المجرّب يندم

فصبرا بنى بكر على الموت إننى أرى عارضا ينهلّ بالموت والدم

قال : ولا يصلح أن يكون شاهدا لهذا الباب، إلاّ قول أحد شعراء الحماسة :

أقول لنفسى فى الخلاء ألومها لك الويل ما هذا التجلّد والصبر

(2) البيت للمتنبّي.

(3) المحفوظ من قول المتنبي هو :

وأنَا الذي اجتَلَب المَنيّةَ طَرْفُهُ فَمَنِ المُطالَب والقَتيلُ القاتِلُ

انظر الدر الفريد وبيت القصيد. محمد بن أيدمر المستعصمي : 150/10.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإعراب

أَستغفرُ : يطلب مفعولين، والثّاني مجرور، وهو هنا "مِن قول"، ويجوز حذف جارّه، فينتصب، ومنه : "استغفرت الله ذنبًا.." [1]؛ أيْ مِن ذنب. ويحتمل أن تكون "مِن" في "مِن قَوْل" للتّعليل.

وبلا عمل : جار ومجرور، والباء للمصاحبة، و "لا" زائدة لفظًا لا معنًى، وهي نافية، واستُسهل فصلها بين حرف الجرّ ومجروره، لكونها كجزء المجرور، والمجرور في موضع الصّفة لـ "قول".

و "لقد نَسبْتُ" : جواب قَسَم مقدّر.

ونسلاً : مفعول لـ "نَسبتُ". و "به" و "لذي" : يتعلّقان به. والباء سببية، والهاء عائدة على "القول"، ولا يصحّ جعل "لذي" صفة لـ "نسل"؛ لئلاّ يلزم التّناقض؛ لأنّ النّسل لا يكون لذي العُقم، ولا يلزم مثله على الأوّل؛ لأنّه لا يلزم مِن نسبته له ثبوته.

وأَمَرَ كاسْتَغْفَرَ في التّعدّي، وثاني مفعولَيه "الخير"، وأصله بالخير.

ولكن : عاطفة لوقوعها بين نقيضين؛ لأنّ ما بعدها نافية.

وائْتَمَرْت : فعل ماضٍ وفاعل، يتعدّى إلى واحد بحرف الجرّ؛ لأنّه مطاوع ما يتعدّى إلى اثنين.

---

(1) هكذا في جميع النسخ الخطية، والمحفوظ "استغفر الله ذنبا". وهو جزء من بيت أورده سيبويه، ولم ينسبه لقائل معين، وهو بتمامه :

أَسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيةَ ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَملُ

انظر البيت في الكتاب. سيبويه : 1/73.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وجملة "مَا اسْتَقَمْت.." كجملة "ما ائْتَمَرْت.." إعرابًا ومعنًى، وهي معطوفة على جملة "أَمَرْتُك..".

وجملة "فَمَا قَوْلي.." معطوفة على "مَا اسْتَقَمْت..", و "ما" استفهامية؛ المراد به الإنكار أو غيره ممّا تقدّم في المعاني، وهو خبر مقدّم وجوبًا؛ للزومها صدر الكلام، والمبتدأ "قَوْلي"، والعكس ضعيف.

ولك : متعلّق بـ "قَوْلي"، واللاّم للبيان؛ كسُقيًا لَكَ.

وجملة "اسْتَقِم.." : مفعول "قَوْلي".

ولا محلّ لجملتي "أَمَرْتك.." و "مَا اسْتَقَمْت.."؛ لأنّهما تفسيريتان لـ "قَوْل بلاَ عَمَل"، أو مستأنفتان استئنافًا بيانيًا على تقدير : كيف هذا القول؟ فقال : أَمَرْتُك..

وجملة "ولا تَزَوَّدْت.." : معطوفة على "ومَا اسْتَقَمْت..", و "لا" زائدة لتأكيد النّفي، وصحّ دخولها على الماضي لتكرّر النّفي في "فمَا اسْتَقَمْت" و "لَم أُصَلّ".

وقبل الموت : ظرف، وخُفض به معمول "تَزَوَّدْت".

ونافِلة : مفعوله.

وسوى : مفعول بـ "أُصَلّ"، واستعملها النّاظم متصرّفة، وهو مختار ابن مالك، ومذهب سيبويه عدم تصرّفها، ولزومها النّصب على الظّرفية(1).

---

(1) انظر شرح التسهيل. ابن مالك : 316/2. وانظر أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك. ابن هشام الأنصاري : 281/2. واستثنى سيبوية الشعر من هذا الحكم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْإِشَارَاتُ

[هضم النّفس واحتقارها]

لمّا أمر ونهى رضي الله عنه، أخذ في احتقار نفسه، وأقرّ بسوء كَسْبه، فاستغفر ربّه من صدور قول بلا عمل، وناهيك منه قلّة حياء وأكثر زلل، واحتقار المرء نفسه أجلّ ذُخرًا وأرفع ذكرًا. عن خالد بن معدان[1] : «لاَ يَفْقَهُ الرَّجُلُ كُلّ الفِقْهِ حتّى يَرَى النَّاسَ فِي جَنْبِ اللهِ عزَّ وجَلَّ أَمثَالَ الأَبَاعِرِ، ثُمّ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ فَيَكُونُ أَحْقَرَ حَاقِرٍ لَهَا»[2].

وقال غيلان بن جرير[3] : «أَقْبَلَ عَلَيْنَا مُطرّف[4] يومًا، فَقَالَ : لَوْ كُنتُ رَاضِيًا عَنْ نَفْسِي لَقَلَيْتُكُمْ، وَلَكِنِّي لَسْتُ عَنْهَا بِرَاضٍ»[5].

وقال مُطَرِّف : «العَبدُ مُلقَى بَينَ ربّهَ والشّيطَانِ، فَإِنْ اسْتَنْقَذَه رَبُّه نَجَا، وإنْ تَرَكَهُ وَالشّيطَان ذَهَب بِهِ»[6].

---

(1) هو خالد بن معدان بن أبي كرب الكلاعي، أبو عبد الله (.. - 104هـ= .. - 722م). تابعي، ثقة، ممن اشتهروا بالعبادة. أصله من اليمن، وإقامته في حمص (بالشام) وكان يتولّى شرطة يزيد ابن معاوية. انظر الأعلام. الزركلي : 299/2.

(2) رواه ابن المبارك في الزهد : 99/1. الأثر رقم 295.

(3) هو غَيْلانُ بْنُ جَرِيرٍ، أَبُو يَزِيدَ الْمَعْوَلِيُّ الأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ. وَكَانَ ثِقَةٌ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 479/3.

(4) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير الحرشى العامري، أبو عبد الله (..- 87هـ =..- 706م). زاهد من كبار التابعين. له كلمات في الحكمة مأثورة، وأخبار. ثقة في ما رواه من الحديث. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. انظر الأعلام. الزركلي : 250/7.

(5) رواه ابن المبارك في الزهد : 100/1. الأثر رقم 297.

(6) رواه ابن المارك في الزهد : 100/1. الأثر رقم 298.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وعَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ[1] : «حُقُوقُ اللهِ تعالَى أَعْظَمُ مِن أَنْ يَقُومَ بِها العِبَادُ، ونِعَمُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحصَى، وَلَكِن أَصْبِحُوا تَائِبِينَ، وَأَمْسُوا تَائِبِينَ»[2].

(1) هو طَلْقُ بْنُ حَبِيب الْعَنَزِيُّ الْبَصْرِيُّ وَكَانَ صَالِحًا عَابِدًا شَدِيدَ الْبِرِّ بِأُمِّهِ، طَيِّب الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 68/3.

(2) رواه ابن المبارك في الزهد : 101/1. الأثر رقم 302.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[الاستغفار رأس التّوبة]

ولمّا كان الاستغفار رأس التّوبة وأوّلها كما جاء : «**لاَ ذَنْب مَعَ الاسْتِغْفَارِ، ولاَ صَغِيرةَ مَعَ الإِصْرَارِ**»[1]. لجأ إليه النّاظم مع استعماله الاستحقاق. قال الله تعالى حكاية عن نوح : ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾[2]. ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[3]. ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ .. ﴾ الآية[4].

ورُوينا في الصّحيح من حديث النّزول : «**مَنْ يَسْتَغْفِرْنِي، فأَغْفِرْ لَهُ**»[5]. وفي الحديث : «**يقولُ اللهُ تَعَالَى : عَبْدِي. لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَاب الأَرْضِ ذُنُوبًا، لأَتَيْتُكَ بِقُرَاب الأرْضِ مَغْفِرَةً، مَا لَم تُشْرِكْ بِي**»[6].

---

(1) الحديث ورد بلفظ "لاَ كَبِيرَة مَعَ الاسْتِغْفَارِ". قال المتقي الهندي : رواه الديلمي عن ابن عباس. انظر كنز العمال : 218/4. الحديث رقم : 10238. والحديث سنده جيد.

(2) سورة نوح : الآية 10.

(3) سورة النساء : الآية 110.

(4) سورة النساء : من الآية 64. والآية بتمامها : ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا**﴾.

(5) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في الجمعة. بَاب الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ. ورواه غيره.

(6) رواه الترمذي عن أَنَس بْن مَالِكٍ مرفوعا في الدعوات. بَاب فِي فَضْلِ التَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَمَا ذُكِرَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِعِبَادِهِ. والحديث حسن.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي حديث مسند : «**يُؤْمَرُ بِرَجُلٍ إِلَى النّارِ، فَيَلتفتُ في ثُلُثِ الطّريقِ، ثُمّ فِي نِصفِهِ، ثُمّ في ثُلثَيهِ. فَيقولُ اللهُ سُبحانَه : رُدُّوهُ، ويُسأَلُ عَنِ التِفَاتَاتِهِ. فيَقولُ : تفكّرتُ في ثُلثِه قولَك : ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾**[1]. **فَرَجَوْتُ، وَفِي نِصفِهِ : ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾**[2]. **فَقُلتُ : لَعَلّكَ، وَفِي ثُلُثَيْهِ : ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾**[3]. **فَازْدَدْتُ طَمَعًا. فَيَقولُ اللهُ تَعالَى : اذْهَبْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ**»[4].

وفي قوله تعالى : ﴿ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ﴾[5]؛ تنبيه على أنّ مَن أفنى حياته في الزلاّت، ثمّ ندم قبل الوفاة، وجد من الله العفو عن السيّئات، فتراخي "ثمّ" يدلّ على أنّ من لم يتب حالاً، يتب آخر العمر.

قال بعضهم : «إلهي أبطأتُ». فهتف به هاتف : «إنّمَا أَبْطَأَ مَنْ مَاتَ وَلَم يَتُب، ويَعْمَل سوءَ الفِعْل، ثمّ يَسْتَغفِر بالقَوْل، فَقَد سهّل عليك

---

(1) سورة الكهف : من الآية 58.

(2) سورة آل عمران : من الآية 135.

(3) سورة الزمر : من الآية 53.

(4) لم أقف على هذا الحديث بلفظه، والذي وقفت عليه من رواية ابن أبي الدنيا مسندة عن فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ، وَعُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ مرفوعا هو : «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَفَرَغَ اللَّهُ مِنْ قَضَاءِ الْخَلْقِ، يَبْقَى رَجُلَانِ، فَيُؤْمَرُ بِهِمَا إِلَى النَّارِ، فَيَلْتَفِتُ أَحَدُهُمَا، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ : «رُدُّوهُ»، فَيُرَدُّ، فَيُقَالُ لَهُ : «لِمَ الْتَفَتَّ؟» فَيَقُولُ : كُنْتُ أَرْجُو أَنْ تُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، قَالَ : فَيُؤْمَرُ بِهِ إِلَى الْجَنَّةِ، فَيَقُولُ : لَقَدْ أَعْطَانِي اللَّهُ حتّى لَوْ أَنِّي أَطْعَمْتُ أَهْلَ الْجَنَّةِ، مَا نَفِدَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي شَيْئًا**». قَالَ : فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ذَكَرَهُ، يُرَى السُّرُورُ فِي وَجْهِهِ. نظر كتابه حسن الظن بالله. ص 67. الأثر رقم 58.

(5) سورة النساء : من الآية 110.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[مخالفة القول العمل]

وأمّا مخالفة القول العمل؛ فمِن أقبح القبائح، وأشهر الفضائح، فحقّ ما خصّص الاستغفار منها سيما حال التلبّس بها، وعن قيس بن رافع[1] : اجتمع ناس من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي عنهم عند ابن عباس رضي الله عنهما، فتذاكروا ورقّوا، وواقد بن الحارث[2] ساكت، فقالوا : ألاَ تتكلّم؟ فقال : «تَكَلّمْتُم وَكَفَيْتُم، أَسْمَعُ قَوْلَ خَائِفٍ، وَأَنْظُرُ فِعْلَ آمِنٍ»[3]. وقال ابن مسعود رضي الله عنه : «كُلُّ النَّاسِ أَحْسَنَ القَوْلَ، فَمَنْ وَافَقَ فِعْلَهُ قَوْلَهُ أَصاب حَظّهُ، وَمَنْ خَالَفَ وَبَّخَ نَفْسَهُ»[4]. وقال الحسن[5] : «اعتبرُوا النّاسَ بأعمالِهم ودَعُوا قَولَهم، ولَم يَدعِ اللهُ سبحانَه قَولاً إلاّ جَعَلَ عليه دَليلاً مِن عَمَلٍ يُصدّقُه أو يُكذّبُه، فَمَنْ وَافَقَ قَولُه الحَسَنُ عَمَلَه فَنَعَم، فَآخِهِ وَأَحِبَّه، وكَفَى بِقولِه تعالَى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ ﴾[6] ذمًا مَن خَالَفَ قَولُه فِعلَه. وكَذَا مَا أخبَرَ عنهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصّحيح مِن عُقوبَةِ مَن يَأمُرُ بالخَيرِ ويُخَالِفُهُ»[7].

---

(1) هو قَيْس بْنُ رَافِعٍ الأَشْجَعِيُّ الْقَيْسِيُّ الْمِصْرِيُّ. أَحَدُ الْعُلَمَاءِ من التابعين. رَوَى عَنْ : أَبِي هـرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ. انظر تارخ الإسلام. الذهبي : 2/ 1161.

(2) هو واقد بن الحارث الأنصاري له صحبة عداده في أهل مصر، ولم أقف على ترجمة وافية له.

(3) رواه ابن المبارك في الزهد : 25/1. الأثر رقم 74.

(4) رواه ابن المبارك في الزهد : 25/1. الأثر رقم 75.

(5) هو الحسن البصري، وسبقت ترجمته..

(6) سورة البقرة : من الآية 44.

(7) رواه ابن المبارك في الزهد : 26/1. الأثر رقم 77.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[الارتقاء في مقامات الإنابة ومجاهدات النّفس]

ولمّا كان قوله : "أَسْتَغْفِرُ اللهَ.." البيت مجملاً؛ لاحتمال أنْ يكون "أستغفرُ اللهَ مِن قولٍ بلا عملٍ" حيث وُجد ذلك، إذ ليس فيه إفصاح بأنّ ذلك صدر منه، إذ لم يقل "مِنْ قَوْلِي"، بل نكّره. وكذا قوله : "لَقَدْ نَسَبْتُ بِهِ"؛ لاحتمال أنْ يكون ذلك إشارة إلى صاحب تلك الخِصلة، أَفصح باحتقار نفسه في البيتين بعده، فقال : "أَمَرْتُك"؛ أيْ أنا ذلك، لا يُخبرك عنّي مخبر، وكأنّه ارتقى في مقامات الإنابة ومجاهدات النّفس، فيشبه أنْ يكون روّضها أوّلاً على التّسجيل عليها بمخالفة القول الفعل، فخافت الفضيحة، فلم تُساعفه، فلم يزل بها حتّى سمحت له بذلك على سبيل الاحتمال، فلمّا تمكّن منها بذلك القدر، سَهُل أمرها عنده، فدرجها إلى أنْ أذنت في الإفصاح، وصار عندها كالأمر المباح : هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَّلْتَهَا تَتَحَمَّلُ..[1]، و "النَّفْسُ كَالطِّفْلِ..". ولمّا كان في قوله : "أَمَرْتُك الخيرَ" إلى قوله : "به" إبقاء ما عليها، وإجمال في الإخبار بقصورها، وإن كان أَفصَحَ مِن الّذي قبله؛ لاحتمال أنْ يكون الخير الّذي لم يأتمر به الدّرجة الكاملة في العبادة مع حصول الاستقامة له، بالغ بعدُ في نفي الاستقامة عنه، ثمّ لمّا كان المتّصف بهذا بصدد أنْ يتوب، ويستدرك ما فاته قبل الموت، زاد في المبالغة بأنْ أخبر عنها: أنّها ممّن لا يستدرك الفائت قبل الموت.

فإنْ قلتَ : ومن أين له هذا الإخبار عن الغيب؟ قلتُ : لمّا رأى من حال تسويفها التّوبة، واستطالتها الأمل، حتّى غلب على ظنّه أنّها لا تُقلع. وبالجملة فقصده المبالغة في هضم النّفس واحتقارها، وهذه الرّتبة

---

(1) هذا شطر من بيت شعري لعلي بن الجهم سبق توثيقه، والبيت بتمامه :

هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَّلْتَهَا تَتَحَمَّلُ وَلِلدَّهْرِ أَيَّامٌ تَجُورُ وَتَعْـــدِلُ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أقصى غاية في ذلك، وهذا وجه آخر في أنّ قوله : "قبل الموت" ليس بحَشْوٍ كما تقدّم في التّفسير. تداركنا الله برحمته ونعمائه، ومنّ علينا بالتّوبة والإنابة قبل لقائه.

ومن التّحريض على الزّاد للمَعاد قبل الموت والمهاد، وتقريب وقوعه، وطرح طول الأمل والاستبعاد قول عمر بن عبد العزيز في بعض خطبه : «إنّ لِكُلّ سَفَرٍ زَادًا لاَ مَحَالَةَ، فَتَزَوَّدُوا لسَفرِكُم مِن الدّنْيَا إلى الآخرةِ التّقوَى، وكُونُوا كَمَن عَايَنَ مَا أعدَّ اللهُ له مِن ثَوابِه وعِقابِه، فَتَرغَبُوا وَتَرهبُوا، ولاَ يَطُولَنَّ عَلَيكُم الأمدُ فَتَقْسُوا قُلُوبُكُم، وتَنْقَادُوا لِعَدُوّكُم». ثمّ قال بعد كلام طويل، وهو من معنى ذمّ مخالفة القول الفعل : «وَأَعُوذُ باللهِ أَنْ آمُرَكُم بِمَا أَنْهَى عَنْهُ نَفْسِي، فَتَخْسَر صَفْقَتِي، وَتَظْهَر عَيْبَتِي، وَتَبْدُو مَسْكَنَتِي في يَوْمٍ لاَ يَنْفَعُ فِيهِ إلاّ الحَقُّ وَالصِدّقُ»(1). زوّدنا الله إياهما لذلك اليوم بمنّه.

---

(1) انظر الخطبة في إحياء علوم الدين. أبو حامد الغزالي : 454/4.

والخطبة بتمامها : إنّ لكل سفر زادًا لا محالة، فتزوّدوا لسفركم من الدنيا إلى الآخرة التقوى، وكونوا كمن عاين ما أعدّ الله من ثوابه وعقابه، ترغبوا وترهبوا، ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، وتنقادوا لعدوكم، فإنّه والله ما بسط أمل مَن لا يدرى لعله لا يصبح بعد مسائه، ولا يُمسى بعد صباحه، وربّما كانت بين ذلك خطفات المنايا، وكم رأيت ورأيتم من كان بالدنيا مغترًّا، وإنّما تقرّ عين من وثق بالنجاة مِن عذاب الله تعالى، وإنّما يفرح مَن أمن أهوال القيامة، فأمّا مَن لا يداوى كلّما إلاّ أصابه جرح من ناحية أخرى، فكيف يفرح - أعوذ بالله - مِن أن آمركم بما لا أنهى عنه نفسي، فتخسر صفقتي، وتظهر عيبتي، وتبدو مسكنتي في يوم يبدو فيه الغنى والفقر، والموازين فيه منصوبة، لقد عنيتم بأمر لو عنيت به النجوم لانكدرت، ولو عنيت به الجبال لذابت، ولو عنيت به الأرض لتشقّقت، أما تعلمون أنه ليس بين الجنة والنار منزلة، وإنكم صائرون إلى إحداهما.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ظَلَمْتُ سُنَّةَ مَنْ أَحْيَا الظَّلاَمَ إِلَى   أَنِ اشْتَكَتْ قَدَمَاهُ الضُّرَّ مِنْ وَرَمِ
وَشَدَّ مِنْ سَغَبٍ أَحْشَاءَهُ وَطَوَى   تَحْتَ الحِجَارَةِ كَشْحاً مُتْرَفَ الأَدَمِ
وَرَاوَدَتْهُ الجِبَالُ الشُّمُّ مِنْ ذَهَبٍ   عَنْ نَفْسِهِ فَأَرَاهَا أَيَّمَا شَمَمِ
وَأَكَّدَتْ زُهْدَهُ فِيهَا ضَرُورَتُهُ   إِنَّ الضَّرُورَةَ لاَ تَعْدُو عَلَى العِصَمِ

شَرْحُ الْغَرِيْبِ

الظُلم : والمَظْلِمَةً؛ وضعُ الشّيء في غير موضعه. ويُقال : "مَن أشبهَ أباه فَمَا ظَلَمَ " . و "مَن اسْتَرْعَى الذِّئبَ فَقد ظَلَمَ". والظُلامَةُ والظَليمَةُ والمَظْلِمَةُ : ما تطلبُه عند الظّالم؛ اسمُ ما أُخِذَ منك. وتَظَلَّمَني : ظَلَمَنِي. وتَظَلَّمَ منه : شَكَا ظُلْمَهُ. وظَلَّمْتُه : نَسَبتُه للظُلْمِ. وانْظَلَمَ : احتمل الظُلْمَ. واظَّلَمَ : تكلّفه. وهو افْتَعَلَ، فمِنْهم مَن يقلب التّاءَ طاءً، ثمّ يُظهر[1]، فيقول اظْطَلَم، ومِنهم مَنْ يُدْغِم[2]، ويَقلب الطّاء المُهمَلة الّتي هي بَدَل، وهو الأكثر، ومِنهم مَن يقلب الأصليّ فيدغم[3].

والسنّة : السّيرة.

---

(1) أيْ يظهر الظّاء والطّاء جميعًا.
(2) أيْ يدغم الظّاء في الطّاء.
(3) انظر الصحاح. الجوهري : 1977/5. مادة ظلم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة السُنَّة]

وفي الشّرع : «مَا أَمَرَ بِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ، وَأَظْهَرَهُ فِي جَمَاعَةٍ». وقِيل فيها غير ذلك(1).

والظّاهر أنّه أراد بها هنا ما عدَا الفرض، فتشمل المندوب، والنّافلة، والفضيلة، والرّغيبة، والمستحب، وغير ذلك بكلّ اصطلاح؛ لأنّ اصطلاحات الفقهاء اضطربت في هذه الأسماء(2).

والسَّنَن : الطّريقة. وامضِ على سَنَنِكَ بفتح السّين وضمّها؛ أيْ على وجهك. ومنه تَنَحَّ عن سَنَنِ الخيل، وعن سَنَنِ الطريق. وسُنَنِهِ بالحركات الثّلاث. وجاءت الرّيح سَنائِنَ؛ أيْ على طريقة واحدةٍ(3).

وأحيا الظّلامَ : قام فيه للصّلاة. وأَحيَيْتُ اللّيل : قُمته، وهو مجاز، ومنه بالمعنى : نهاره صائم وليله قائم. ومادة الحياة بيّنة.

---

(1) انظر الفواكه الدواني. النفراوي : 156/1.

(2) قال ميّارة : «قول الجمهور إنّ المندوب والمستحبّ والتطوّع والسُنّة ألفاظ مترادفة؛ أيْ أسماء لمعنًى واحد، وهو الفعل المطلوب طلباً غير جازم، أو على معنى أنّ المندوب أعمّ، فيصدق بالسُنّة وبغيرها.. وهو قول القاضي حسين وغيره بعدم ترادفهما، وأنّ الفعل إنْ واظب عليه النبيّ فهو السُنّة، وإنْ لم يواظب عليه، فإنْ فعله مرّة أو مرّتين، فهو المستحبّ، وإنْ لم يفعله، وهو ما ينشئه الإنسان باختياره مِن الأوراد، فهو التطوّع، والمندوب يشملها كلّها، وقال ابن رشد : إنْ كثرت أجور المندوب وأظهره النبيّ صلى الله عليه وسلم في الجماعات يُسمّى سنّة، وإنْ قلَّتْ ولم يظهره سُمّي نافلة، وإنْ توسّطت بين القسمين سُمّي فضيلة». انظر الدر الثمين والمورد المعين. ميّارة الفاسي : ص 118.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 2138/5. مادة سنن.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والظّلام أوّل اللّيل، وظَلِمَ الليل – بالكسر – وأظْلَمَ بمعنًى. ويُقال لثلاث مِن ليالي الشّهر اللاّئي يَلِينَ الدُّرَعَ ظُلَمٌ ؛ لإظْلاَمها، وهو شاذ، والقياس تسكين اللاّم، لأنّ واحدتها ظَلْمَاء[1]. وتقدّم شيء من هذه المادّة أوّل النّظم.

شكوته : أَشْكوهُ شَكوى وشِكايَةً وشَكِيَّةً وشَكاةً، وأَشْكَيْتَه أيضاً؛ إذا أخبرتَ بسوءِ فَعَلَه بك، فهو مَشْكُوٌّ ومَشْكِيٌّ، والاسم الشَكْوى. وأَشْكَيْتُه : فعلتُ به ما أحوجَه إلى الشّكوى. وأَشْكَيْتُهُ أيضاً : أعتبته مِن شَكْوَاه. ونَزَعت من شِكَايَتِهِ وأزلته عما يَشْكوهُ؛ فهو من الأضداد. واشْتَكَى عضواً وتَشَكَّى بمعنىً. والشَكِيُّ : الّذي يَشْتَكي، وهو أيضاً المَشْكُوُّ : المُوجَعُ[2].

ومعناه هنا مجاز؛ أيْ صارت حال قدميه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حال من يشتكي؛ نحو: شَكَا إليَّ جَمَلِي طُولَ السَّرى.. [3]

والقدمان : تثنية قَدَم، وجمعها أَقْدَام، وهي طرف الرِّجْل ممّا يلي الأصابع. وفيها حِمَارَتها؛ وهي : ظهر عظمها قريبًا من مفصلها. وعُرْشُها: أصول سُلاميّاتها المنتشرة القريبة مِن الأصابع. وعقِبها – بكسر

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 1977/5. مادة ظلم.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 2394/6. مادة شكا.

(3) هذا شطر من بيت للملبد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان. وهو بتمامه :

شَكَا إليَّ جَمَلِي طُولَ السَّرى   يَا جَمَلِي لَيسَ إِلَيَّ المُشْتَكَى

انظر البيت في حياة الحيوان الكبرى. أبو البقاء : 286/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

القاف وسكونها - : مؤخّرها الّذي يفصل عن مؤخّر القَدَم، وهو موقع الشِّراك مِن خلفها. وأَخْمُصَها : خَصْر باطنها الّذي يمسّ الأرض. وصَدْرها : ما تحت الأصابع من مقدّمها[1].

وفيها كلام كثير، منعنا قصد الاختصار مِن استيفائه واستيفاء غيره.

والضرّ : - بالضمّ - الهُزال وسوء الحال، وبالفتح خلافُ النّفع، وضَرَّه وضَارَّه بمعنًى. والاسم الضَرَرُ. والمَضَرَّةُ : خلاف المنفعة. والضِّرَار : المُضَارَّةُ. ومكانٌ ذو ضِرارٍ : ضَيِّقٌ. ولا ضَرَر عليك ولا ضارورةَ ولا تَضِرَّةَ. وذو ضَارُورَة وضَرُورَةٍ؛ أيْ حاجة. وقد اضْطُرَّ إلى الشّيء : أُلجئ إليه[2].

والوَرَم : مصدر وَرِم يَرِم – بكسرهما -؛ أيْ انتفخ، وهو ممّا سُمع مِن كسْر مضارع فَعِل في ألفاظ أخرى محفوظة.

وقال الجوهري : «الوَرَمُ : واحد الأوْرَامِ. ووَرِمَ وتَوَرَّمَ بمعنىً. ووَرَّمْتُهُ أنا تَوْريماً. وأوْرَمَتِ الناقةُ : وَرِمَ ضرعها»[3].

وشدّ : رَبَط، وشَدَّه : أوثقه. وشين مضارعه تُضمّ وتُكسر، وهو من النّوادر. قال الفَرَّاء: «مضارع فَعَّل - المضعّف اللاّزم - تُكسر عَيْنه، وعَيْن مضارع مُتعدّيه تُضمّ إلاّ شَدَّهُ، وعَلَّهُ - مِن العَلَلِ؛ وهو الشّربُ

(1) انظر المخصص. ابن سيده : 175/1.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 719/2. مادة ضرر.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 2050/5. مادة ورم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الثاني -، ونَمَّ الحديث، فإنّه ورد في مضارعها الضمّ والكسر، وما وردِ مثله أيضاً مقصورٌ على السّماع»[1].

والسَّغَب : الجُوعُ، يُقال : سَغِب – بالكسر – يَسْغَب سَغَباً – بالفتح – فهو سَاغِب وسَغْبانُ، وامرأةٌ سَغْبى. ويتيمٌ ذو مَسْغَبَةٍ : ذو مجاعة[2].

والأحشاء : جمع حَشَا، وهو ما انضمّت عليه الضّلوع، وحُشْوَة البطن - بالضمّ والكسر -: أمعاؤه[3].

وطوى الثّوبَ ونحوه طيًّا : ثَنَاه، فانْطَوَى، والهَيئة طِيَّةُ كجِلْسة. والطَوَى أيضاً الجُوع. يقال : طَوِيَ – بالكسر – يَطْوى طوًى فهو طَاوٍ وطَيَّانُ. وطَوَى – بالفتح – يَطْوي طَيًّا : تعمَّد ذلك. وطوَى كشحَه : أعرض بِوُدّه. وطَوي البطنِ – على فَعلِ –؛ أيْ ضامره. وتَطَوَّتِ الحيّة : تَحَوَّتْ. وقوله تعالى : ﴿ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[4]؛ أيْ قدّس مرّتين. وقال الحسن[5] : «ثُنِيَتْ فيهِ البركةُ والتّقديسُ مَرّتَين». والطَوِيَّةُ : الضّمير. والطَوِيُّ : البئر المَطْوِيّةُ[6].

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 493/2. مادة شدد.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 147/1. مادة سغب.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 2313/6. مادة حشا.

(4) سورة طه : من الآية 12.

(5) هو الحسن البصري، وسبقت ترجمته.

(6) انظر الصحاح. الجوهري : 2415/6. مادة طوى.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقال الزّمخشري : « ﴿ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾[1].. كأنّ المعنى : خَادعته»[2].

والجِبال : معروفة.

الشُمّ : جمع أَشَمّ. يُقال : جبلٌ أَشَمُّ؛ أيْ طويلُ الرأس، فهو بيّن الشَمَمِ. وشَمَامِ - بكسر الميم - : اسم جبل. وله رأسان يُسميان ابني شَمَام[3].

وقوله : "**فأراها**"؛ أيْ أَبْصَرَهَا؛ أيْ جعلها تبصر منه.

والشَّمَم : ارتفاعٌ قصَبة الأنف مع استواءِ أعلاهُ. فإن كان فيها احدِيداب فهو القَنا. ورجلٌ أَشَمُّ الأنف : بيّن الشّمم أيضاً. وأشَمَّ الرّجل يُشِمُّ إشْمَاماً : مرَّ رافعاً رأسَه. وقَتَب شَمِيمٌ؛ أيْ مرتفع[4].

والذّهب : معروف. وربّما أُنِّثَ، والقطعة منه ذَهَبَةٌ؛ وجمعه أَذَاهِب[5] وذُهُوب. وذَهِب الرجُلُ – بالكسر –؛ أيْ رأى في المَعْدِنِ ذَهَباً، فَبَرِقَ بَصَرُهُ من عِظَمِهِ في عَيْنِهِ. والمَذَاهبُ : سُيورٌ تُمَوَّهُ بالذّهب. والمُموّهَ مُذْهَبٌ، والفاعل بكسر الهاء. والإذْهَاب والتّذهيبُ : التّمويهُ به. وكُمَيْت مُذهّب : عَلَت حُمرته صُفرة، فإنْ اشتدّت حُمرته ولم تَعْلُه صُفرة فمُدَمَّى[6].

---

(1) سورة يوسف : من الآية 32.

(2) انظر الكشاف. الزمخشري : 429/2.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 1961/5. مادة شمم.

(4) انظر الصحاح. الجوهري : 1961/5. مادة شمم.

(5) "أذاهب" هو جمع الجمع.

(6) انظر الصحاح. الجوهري : 129/1. مادة ذهب.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأكَّدَت : أيْ قَوَّت وشَدَّت. يُقال : وكَدْتُ العهدَ والسّرجَ تَوْكِيداً، وأكَّدْتُهُ تَأْكيداً، والواو أفصحُ. وكذا أوْكَدَهُ وآكَدَهُ إيكَاداً فيهما؛ أيْ شَدَّهُ. وتأكَّدَ الأمرُ وتَوَكَّدَ بمعنًى. والوِكادُ : حبلٌ يُشَدُّ به البقر عند الحلْب[1].

والزّهد : ضدّ الرّغبة، يُقال : زَهِدَ فيه وعنه - بكسر الهاء وفتحها لغةً - زَهَداً وزَهادَةً. ويَتَزَهَّد : يتعبَّد. والتّزهيدُ في الشّيء وعنه : خلافُ التّرغيب. ووادٍ زَهِيد : قليل الأخذ للماء. وأرض زَهَادٌ : لا تسيلُ إلاّ عن مطرٍ كثير. وخُذْ زَهْدَ ما يكفيك؛ أيْ قدره. وازْدَهَدَ عَطاءَ فلان : أيْ عدّه زَهِيداً قليلاً[2].

والضّرورة : الحاجة، ومثلها الضَارُورَة كما تقدّم. قال[3] :

أثِيبِي أَخَا ضَارُورةٍ أصْفَقَ العِدى ... عليه وقلَّت في الصّديق أواصِرُهْ

وعَدَا : عليه يَعْدُو عَدَاءً - بفتح العين والمدّ - وعَدْوًا وعُدُوًّا - على فُعُول -؛ أيْ ظَلَم وتجاوز الحدّ. ومنه : ﴿ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا ﴾[4]، وقرأ الحسن[5] : ﴿**عُدُواً**﴾؛ كجُلُوس[6].

والعَصِم : قالوا كلّهم : إنّه جمع عِصْمَة : وهو المَنْعُ والحِفْظ.

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 553/2. مادة وكد.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 481/2. مادة زهد.

(3) هو يزيدُ بنُ الطَّثَريّة. انظر البيت في لسان العرب. ابن منظور : 201/10.

(4) سورة الأنعام : من الآية 108.

(5) هو الحسن البصري، وسبقت ترجمته.

(6) انظر الصحاح. الجوهري : 2419/6. مادة عدا.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التَّفْسِيْرُ

[عبادة الرّسول صلى الله عليه وسلم وزهده]

قوله : "ظَلَمتُ.." إلى آخره؛ هو شروع فيما قصده بهذا النّظم من مدح سيّدنا ومولانا ونبيّنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وخرج عمّا كان فيه مِن الغزل، وما ختمه به من الوعظ، فإنّه لمّا أخبر عن نفسه بما أخبر - عن كثرة التّفريط الّذي أبرزه في معرض الاعتذار للّذي عذله، وقال : إنّه لم يتزوّد للموت من النّافلة.. - حكم على نفسه بأنْ ظَلَم سنّة سيّد المرسلين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أيْ حاد عنها، وجار فيها، ووضعها في غير موضعها؛ لأنّ موضعها بالنّسبة إلى الصّلاة إحياء اللّيل بها، لا النّوم فيه، وبالنّسبة إلى متاع الدّنيا الزّهد فيه، لا الرّغبة فيه، وأنّه لم يحافظ عليها، وهو الّذي عناه بقوله : "مَن أحيَا الظّلامَ.." الأبيات، فذكر مِن عبادته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكثرة زهده ما ذكر، فهو يقول : فإذا كانت هذه حاله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أنّه المغفور له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر، فما عُذر مَن هو كثير الذّنوب، غريق في الخطايا مثلي، عن تقصيره، فما يكفّر خطاياه، ويكون سبب نجاته من عذاب ربّه، والفوز بجنّته.

فقوله : "أحيَا الظّلامَ"؛ أيْ قام فيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للصّلاة، والظّاهر أنّه أراد ظلام اللّيل، وإنّما كان القيام فيه إحياءً له؛ لأنّ تعمير الزّمان بحركات العبادة كالرّوح له، والهدوء فيه بالنّوم أو غيره، أو السّعي فيما لا يحصل من الدّنيا ما لا يعين على الآخرة،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إماتة له، مصداق ذلك كلّه قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴾[1]. وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**إِنّمَا الدُّنْيَا مَزْرَعَةُ الآخِرَةِ**»[2].

فمَن استعمل الزّمان مِن ليل أو نهار لغير عبادة الله أو ما يُعين عليها، فقد ظلم سنّة سيّد المرسلين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمات الزّمان، ومَن سعى فيه كما أمر، فقد أحياه، واتّبع السنّة.

ويحتمل أنْ يريد ظلام الجهل؛ لأنّه أتى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحنادس[3] ظلام الجهل حالكة، فجلاّها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسُنّة.

وقوله : "إلى أنْ اشتكَتْ.." البيت؛ أيْ قام باللّيل للصّلاة إلى أنْ تورّمت قدماه؛ أيْ انتفختا مِن طول القيام؛ لأنّ طول القيام سبب في انصباب المواد الكائنة في أعالي الجسم إليها؛ لسهولة الانصباب حينئذٍ، وعدم استقرارها في الأعضاء، كالماء المرسل مِن أعلى إلى أسفل، والاستلقاء أو الجلوس أو الحركة يمنع مِن كثير من ذلك، فصارت قدماه بعد ذلك بحالة الشّاكي ما نزل به من ضرر ذلك الورم.

---

(1) سورة الذاريات : الآيتان 56 و 57.

(2) قال السخاوي : «لم أقف عليه مع ايراد الغزالي له في الاحياء وفي الفردوس بلا سند عن ابن عمر مرفوعا: (الدنيا قنطرة الآخرة فاعبروها ولا تعمروها). وفي الضعفاء للعقيلي ومكارم الاخلاق لابن لال من حديث طارق بن اشيم رفعه: (نعمت الدار الدنيا لمن تزوّد منها لآخرته..) الحديث، وهو عند الحاكم في مستدركه وصححه، لكن تعقبه الذهبي بأنّه منكر، قال : وعبد الجبار - يعني راويه - لا يُعرف». انظر المقاصد الحسنة. السخاوي : 351/1.

(3) الحنادس جمع حِنْدِس : وهو الظُّلمَة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأشار بهذا الإحياء إلى ما رُويناه في الصّحيح من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه[1] أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلّى حتّى انتفخت قدماه، فقيل : أتكلّف هذا، وقد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر!؟ فقال : «**أَفَلاَ أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا**»[2]. ومثله في حديث عائشة رضي الله عنها، إلاّ أنّ فيه : قَامَ حتّى تَفَطَّرَ رِجْلاَهُ[3].

وقوله : "وشَدَّ مِن سَغَبٍ.."؛ لمّا أخبر عن قطعه اللّيل بالقيام المذكور، أخذ يذكر ملازمته النّهار بالصّيام والصّبر على الجوع، فقال: وشدّ؛ أيْ عَصَب وربط، مِن سَغَب؛ أيْ مِن أجل كثرة جوع به، أحشاءَه؛ أيْ أحشاء بطنه، وما انضمّت عليه ضلوعه، وطَوَى؛ أيْ ثنى مِن جلد بطنه تحت الحجارة، كشحاً؛ وهو ما بين خاصرته وأقصى ضلع مِن جنبه.

وإنّما قلنا : إنّ معنى طَوَى : ثَنَى؛ لأنّ جلد البطن مع خلائه ينثني بالشدّ والطيّ، وإذا امتلأ البطن لم ينثن جلده. ويحتمل أنْ يكون معنى طَوَى؛ أيْ ستر وأضمر، وهذا أظهر.

فإنْ قلتَ : إنّ الأحشاء خفيّة باطنة، فكيف ينالها الشدّ؟

---

(1) هو المغيرة بن شعبة بن أبى عامر بن مسعود الثقفى، أبو عبد الله (20 ق هـ- 50هـ= 603 - 670م). أحد دهاة العرب وقادتهم وولاتهم. صحابي. ولد في الطائف (بالحجاز) وبرحها في الجاهلية فدخل الإسكندرية وافدا على المقوقس، وعاد إلى الحجاز. فلما ظهر الإسلام تردد في قبوله إلى أن كانت سنة 5هـ، فأسلم. وشهد الحديبية واليمامة وفتوح الشام. انظر الأعلام. الزركلي : 277/7.

(2) سبق تخريجه.

(3) رواه مسلم في صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ. بَاب إِكْثَارِ الْأَعْمَالِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الْعِبَادَةِ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قلتُ : إذا وقع الشدّ فيما حواها انضمّ بانضمامه عليها بعضها إلى بعض بسبب شدّ الحاوي لها، فحصل الشدّ فيها.

وإنّما فعل هذا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليسكن بعض ألم الجوع، وإنّما كان هذا الفعل مسكناً له؛ لأنّ كَلَب الجوع مِن شدّة حرارة المعدة الغريزية، فهي إذا امتلأت مِن الطّعام اشتعلت تلك الحرارة بالطّعام، فإذا لم يكن فيها طعام طلبت رطوبات الجسم وجواهره، فيتألّم الإنسان بتلك الحرارة، فإذا لم يشدّ البطن انتشرت تلك الحرارة، فتعلّقت بكثير مِن جواهر البدن، وإذا انضمّت، انضمّ على المعدة الأحشاء والجلد، فانخمدت نارها بعض الانخماد، فقلّ الألم، كما أنّ النّار إذا لم تُغطّ لم يُقدر على الاصطلاء بها، فإذا غُطّيت تُمكّن من ذلك بها.

فإنْ قلتَ : هذه فائدة الشدّ، فما بال الحجارة؟ إذ صورة ما أشار إليه النّاظم أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل على بطنه حجرًا، وعصبه من فوق.

قلتُ : فائدة الحَجَر أمران : أحدهما تثقيل الجلد ليكثر انضمامه على الأحشاء، وهو المقصود بالشدّ. الثّاني ما فيه من البرودة؛ ليكسر من حرارة المعدة، وتشتغل ببرودته.

فإنْ قلتَ : ثبت في الصّحيح أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين نهى النّاس عن الوصال، وقيل له : إنّك تواصل! فقال : «**إنّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُم، إنّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي**»[1]. فمَن هذه حاله، كيف يتألّم بالجوع، حتّى يحتاج إلى عصْب بطنه بحجر؟

---

(1) سبق تخريجه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قلتُ : إنّما نهاهم عن الوصال لئلاّ تضعف قواهم، فلا يقدرون على الجهاد ولا القيام بغيره من العبادات، ولهذا كان عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رضي الله عنهما يقول على ما رُوينا في الصّحيح في آخر عمره : يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم[1]. يعني حين خفّف عليه في الصّوم، فشدّد على نفسه. ولم ينههم لأجل تألّمهم بالجوع خاصّة، فإنّ التألّم سبب الأجر، و «**أَفْضَلُ العِبَادَةِ أَحْمَزُهَا**»[2]، وإذا كان كذلك، فهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضمن الله سبحانه له بقاء قوّته، ولهذا حين ضرب الْكُدْيَة الّتي أعيت الصّحابة رضي الله عنهم عادت كثيباً أَهِيلَ، كما ستراه إن شاء الله تعالى عند ذكر الحديث الّذي أشار إليه النّاظم. وأمّا تألّمه بالجوع فحاصل؛ ليحصل له تضعيف الأجر مع حفظ قوّته ونضارة جسمه، حتّى أنّ من يراه لا يظنّ أنّ به جوعاً؛ لأنّ جسمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّما كان يُرى أشدّ نضارة من أجسام المُترفين بالنّعم في الدّنيا، وهذا المعنى هو الّذي قصد النّاظم بقوله : "مُتْرَفَ الأَدَمِ" وهذا الوجه هو الّذي حسَّن استعماله لهذه اللّفظة، وإنْ تعيّن تفسيرها بما قال الجوهري؛ أنّ جسمه

---

(1) سبق تخريجه.

(2) قال السخاوي : قال المزي : هو من غرائب الأحاديث، ولم يروى في شيء من الكتب الستة. انظر المقاصد الحسنة. السخاوي : ص 130. وأحمزها أيْ أمتنها وأقواها. ورجل مَحْموزُ الجَنانِ؛ أيْ شديدُ.
أقول : نعم. إنّ التألّم سبب الأجر، وهذا طبعا إذا كان التألم والمشقة لا تنفك العبادة عنهما، ولا تحصل إلاّ بهما، وأمّا إذا انفكت العبادة عنهما، فلا يصحّ قصدهما لذاتهما؛ لأنّه من التنطع في الدين المنهي عنه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع ما كان عليه من مقاساة الجوع، وانتهائه فيه إلى الحالة المذكورة - أشدّ نضارة في عين الرّائي مِن جسم المُترف.

فإنْ قلتَ : فكيف علم جابر ما به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الجوع، وأخبر بذلك امرأته، وأثر الجوع لا يُعرف فيه؟

قلتُ : إنّما عرفه بعد أنْ كشف على بطنه متهيّئاً للحفر، ثمّ شَرْح هذه القصّة هي ما رُويناه في صحيح البخاري في غزوة الخندق قال : ثنا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى[1] ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ[2] عَنْ أَبِيهِ[3] قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : إِنَّا يَوْمَ الْخَنْدَقِ نَحْفِرُ فَعَرَضَتْ كُدْيَةٌ شَدِيدَةٌ، فَجَاءُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : هَذِهِ كُدْيَةٌ عَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ. فَقَالَ: «**أَنَا نَازِلٌ**». ثُمَّ قَامَ وَبَطْنُهُ مَعْصُوب بِحَجَرٍ، وَلَبِثْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا نَذُوقُ ذَوَاقًا، فَأَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمِعْوَلَ فَضَرَبَ، فَعَادَ كَثِيبًا أَهْيَلَ - أَوْ أَهْيَمَ - فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي إِلَى الْبَيْتِ. فَقُلْتُ لِامْرَأَتِي : رَأَيْتُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مَا فِي ذَلِكَ صَبْرٌ، فَعِنْدَكِ شَيْءٌ؟ فقَالَتْ : عِنْدِي شَعِيرٌ وَعَنَاقٌ. فَذَبَحَتْ الْعَنَاقَ، وَطَحَنَتْ الشَّعِيرَ، حتّى جَعَلْنَا اللَّحْمَ فِي الْبُرْمَةِ. ثُمَّ جِئْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَجِينُ قَدْ

---

(1) هو خلاد بن يحيى بن صَفْوان، أبو محمد السُلَميّ الكُوفيُّ. سَمِعَ : عيسى بن طَهْمان، وفِطْر بن خليفة، وعبد الواحد بن أيمن، وسُفيان الثوري، وخلقا. وَعَنْهُ : البخاري، وأبو داود وغيرهما، مات سنة سبْع عشرة. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 309/5.

(2) هو عَبْد الْوَاحِدِ بْن أَيْمَنَ الْمَكِّيّ، رَوَى عَنْ : أَبِيهِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَأَبِي بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هشَامٍ. وَعَنْهُ : حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَوَكِيعٌ، وَخَلادُ بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَجَمَاعَةٌ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 921/3.

(3) هو أَيمن الحبشي مولَى ابْن أبي عَمْرو المَخْزُومِي الْقرشِي الْمَكّيّ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ذلك أنّه مِن فاقة وعيلة، فيستبعد ذلك؛ لأنّه على خلاف قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ﴾[1]، فأردف ذلك بما يدفع هذا التوهّم، وأخبر أنّ ذلك إنّما هو لزهده في الدّنيا ورغبته عنها، وإلاّ فقد تمكّن منها بما لم يتمكّن منه غيره، فإنّ الجبال الشمّ؛ أيْ المرتفعات الرّؤوس لزيادة علوّها على غيرها، راودته؛ أيْ أرادته على نفسها أنْ تنقلب له ذهباً، وتسير معه حيث سار بإذن الله تعالى، وأنْ تطاوعها على ذلك نفسه، وهذا معنى قوله: "عن نفسه"، وتقدّم في الغريب أنّ تعدية راود بـ "عن"؛ لأنّه في معنى خادع؛ فـ "عن" للمجاوزة؛ أيْ راودته أنْ يجاوز خداعها نفسه، لا أن يقف عندها؛ بأنْ لا يطاوعها.

وقوله : "فأراها أيّما شَمَم"؛ أيْ لمّا كانت الجبال المذكورة ذات شَمَم في الصّورة الظّاهرة، فهي تتبختر بما لها من الارتفاع، سيّما إذا انقلبت إلى الذّهبية، ارتفع عنها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارتفاعاً معنويًّا، أعلى وأرفع من ارتفاعها الحسّي، وذلك بالإعراض عنها الإعراض الكلّي، وعدم الالتفات إلى جهتها، كما أمره ربّه سبحانه وتعالى في قوله : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ .. ﴾ الآية[2].

و "أَرَاهَا"؛ أيْ جعلها ترى مِن نفسه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَمَمًا عظيماً، وأيّما شَمَم، وعلامة شَمَم النّفس ما يظهر في الأنف من الارتفاع؛ لأنّ الكارهُ في الشّيء المحتقرُ له يَبْعُد منه، ويرفع أنفه عند

(1) سورة الضحى : الآية 8.

(2) سورة طه : من الآية 131. وهي بتمامها : ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإحساس به، كأنّه يشير إلى أنّه ينزّه أنفه عن شمّ رائحته ولو عند ذكره، كما أنّ المحبَّ في الشّيء المعظّم له يقرب منه ويضمّه ويشمّه، حتّى يودّ لو ابتلعه، فهي لمّا تاهت بارتفاعها الصّوري الذّهبي، ووثقت بأنْ تُشمّ رائحتها وتُضمّ، أراها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أنفه الشّمم الدّال على أنّها من حيث هي منتنة لا تُقرب، فإنّ رضا الله سبحانه وتعالى في الزّهد فيها، والبعد منها، وهذا هو الشّمَم العظيم، الّذي يُطلب به رضى الله تعالى، لا الشّمَم الّذي هو مِن أقوى الأسباب على معاصي الله تعالى إلاّ من عصمه الله تعالى ووفّقه.

ثمّ قال : "وأَكَّدَت زُهدَهُ.." البيت؛ هذا البيت أيضاً رَفْعٌ لتوهّم ما لم يرد من البيت الّذي قبله، كما كان الّذي قبله رفعاً للتوهّم المذكور، وذلك أنّه لمّا أخبر عن ارتفاعه العظيم عن الجبال المذكورة، وزهده فيها، إنّما يُتوهّم أنّ ذلك لمال عظيم عنده، أغناه عن النّظر إليها، وإلاّ فالعادة أن لا يُهمل مثل هذا المال الحلال، فأخبر أنّ ذلك الزّهد في الجبال المراودة لم يكن لكثرة مال، بل كان مع شدّة الحاجة والضّرورة، وفيه الدّليل الأعظم على تأييد الله إيّاه على ذلك، واختياره له الدّار الباقية على الفانية، وأنّ ذلك لم يكن إلاّ لِما جعل الله فيه من غنى النّفس والنّزاهة والتّعفّف عن متاع الدّنيا، وطيّ الكشح إلاّ عن نعيم الآخرة.

ولمّا كان شأن البشر - إلاّ مَن عصم - الترخّص شرعاً وطبعاً في تناول متاع الدّنيا عند الضّرورة لدفعها، ولو بتناول المحرّم الأصل كالميتة للمضطرّ، أخبر أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ضدّ هذا الوصف الموصوف، وخلاف ذلك العرف المألوف، وأنّ ضرورته مخالفة

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومن حديث عائشة رضي الله عنها قالت : لقد ماتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا فِي بَيْتِي شَيْءٌ يَأْكُلُهُ ذُو كَبِدٍ إلاَّ شطر شَعِيرٍ فِي رَفٍّ لِي، وقال لي : **«إنّي عُرِضَ عَلَيَّ أنْ يَجْعَلَ لِي بَطْحَاءَ مَكَّةَ ذَهَبًا، فَقُلْتُ : لَا يَا رَبِّ، أَجُوعُ يَوْمًا، وأَشْبَعُ يَوْمًا، فأمّا اليَوم الّذي أجُوعُ فيهِ فأتضرّع إليكَ وأَدعُوكَ، وأمّا اليَوم الّذي أَشْبَع فيهِ فَأَحْمَدُكَ وأُثْنِي عَلَيكَ»**[1].

وأمّا ضرورته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فمن ذلك ما في الصّحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها أنّها قالت : إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ نَارا، إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ[2].

وعن سِمَاكٍ[3] سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بن بشير رضي الله عنه[4] يَقُولُ : أَلَسْتُمْ فِي طَعَامٍ وَشَرَاب مَا شِئْتُمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

---

(1) أورده بهذا اللفظ القاضي عياض في الشفا : 141/1.

ولم أقف عليه بهذا اللفظ مسندًا من طريق عائشة، وإنّما ورد الشطر الأوّل منه في الصحاح، وهو قوله : "لقد ماتَ.. فِي رَفٍّ لِي". انظر صحيح البخاري في فرض الخمس. بَاب نَفَقَةِ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ. وأمّا الشطر الباقي، فقد ورد من طريق أبي أمامة، وقد سبق تخريجه قبل قليل.

(2) هذا لفظ مسلم. انظر صحيح البخاري في الرقاق. بَاب كَيْفَ كَانَ عَيْشُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَتَخَلِّيهِمْ مِنْ الدُّنْيَا. صحيح مسلم في الزهد والرقاق. باب منه.

(3) هو سِمَاكُ بْنُ حَرْب بْنِ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ أَبُو الْمُغِيرَةِ الذُّهَلِيُّ الْبَكْرِيُّ الْكُوفِيُّ. أَحَدُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ. توفي سنة 123هـ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 428/3.

(4) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أبو عبد الله (2 - 65 ه = 623 - 684م). أمير، خطيب، شاعر، من أجلاء الصحابة. من أهل المدينة. وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة. انظر الأعلام. الزركلي : 36/8.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأمّا الأحاديث الدالّة على زهده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأكثر مِن أنْ تُحصى، وخصوصاً في جبال الذّهب؛ منها ما رُوينا في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي ذرّ[1] رضي الله عنه قال : كنتُ أمشي مَعَ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حرّة المدينة، فاستقبلْنا أُحُد، فقال : «**يَا أَبَا ذَرّ**». فقلتُ : لبيك يا رسول الله. قال : «**مَا يَسُرُّنِي أنّ عندي مِثْلُ أُحُدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمْضِي عَلَيَّ ثَالِثَةٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دينار، إِلَّا شَيْءٌ أُرْصِدُهُ لِدَيْنِي، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا**» عَنْ يَمِينِهِ وعَنْ شِمَالِهِ، ثمّ مَشَى، ثمّ قال : «**إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمْ الْأَقَلُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا**» عَنْ يَمِينِهِ وعَنْ شِمَالِهِ ومِنْ خَلْفِهِ، «**وَقَلِيلٌ مَا هُمْ**»[2].

ورُوي أَنَّ الدّنْيَا تَزَيَّنَتْ لَهُ بِزِينَتِهَا، وَتَجَمَّلَتْ بِبَهْجَتِهَا، وَتَعَرَّضَتْ لَهُ، فَقَالَ لَهَا : «**إِلَيكِ عَنّي أُمَّ نَتَنٍ، فَلَسْتُ مِنْ رِجَالِكِ**»[3]. فأعرض عنها، ولم يلتفت إليها.

---

(1) هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد، من بني غفار، أبو ذر (.. - 32هـ= .. - 652م). صحابي، من كبارهم. قديم الإسلام، يُقال أسلم بعد أربعة وكان خامساً. يُضرب به المثل في الصدق. انظر الأعلام. الزركلي : 140/2.

(2) هذا لفظ البخاري. انظر صحيح البخاري في الرقاق. بَاب قَوْلِ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أُحِب أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا. وأما رواية مسلم فانظرها في صحيحه في الزكاة. بَاب التَّرْغِيب فِي الصَّدَقَةِ.

(3) لم أقف عليه مسندا. ولكن ذكر الواقدي عن عمر بن الخطاب أنه خاطب الدنيا لما تزينت له، فقال لها : «اذهبي فلست من رجالك، ولا ممن يقع في حبالك، ولا في أوحالك، أما علمت إنّي قد تجردت لمعاندتك، ولا حاجة لي في مشاهدتك..». انظر فتوح الشام. الواقدي : 231/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قوله : "ظَلَمْتُ.." وما بعده من الاستئناف البياني، كأنّ قائلا قال : هل أنصفتَ من اقتصارك على الفرض من صلاة أو صوم، أو ظلمتَ؟ فقال : "ظَلَمْتُ.." ومثله :

زَعَـمَ العَـواذِلُ أَنَّنِـي فـي غَمْـرَةٍ صَدَقُوا ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي[1]

لأنّ التّقدير : أصدقوا أم لا؟ فقال : صدقوا.

وفي قوله : "الضُّرَّ مِن وَرَمٍ" إطناب؛ لأنّ فيه إجمالاً وتفسيرًا، ومثله "مِن سَغَب أحشاءَهُ".

وإسناد "ظَلَمْتُ" إلى مفعوله الّذي هو "سنّة" مجاز عقليّ، وكذا إسناد "الإحياء" إلى "الظّلام"، وكذا إسناد "اشتكت" إلى "القدمين" و "الضرّ". و «أل» في "الظّلام" للجنس على الأظهر، وكذا هي في "الضرّ". وتنكير "ورم" للتّعظيم لا للضّرورة؛ لإمكان الاستغناء بلام التّعريف عن النّون. ولا مفهوم لقوله : "إلى أنْ"؛ لأنّ إحياءه الظّلام لم يزل دأبه إلى أنْ مات صلى الله عليه وسلم.

وتنكير "سَغَب" للتّعظيم. وتقديمه "مِن سَغب" على "أحشاءه"؛ إمّا للضّرورة، أو للإيذان مِن أوّل الأمر بعلة الشدّ، وتقديمه أهمّ، ولو أخّر لتوهّم أوّل الأمر أنّ الشدّ إعانة على القيام أو لغير ذلك. وتنكير "كَشْحاً" للنّوعية. وفي قوله : "مُترَف الأَدَم" تكميل، وهو الاحتراس؛ لأنّه لمّا ذكر

(1) البيت ينقله الكتّاب ولا يذكرون قائله. انظر البيت في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. أبو الفتح العباسي : 281/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

أنّ شدّه مِن سَغَب، يُتوهّم أنّ جسمه حينئذٍ يظهر فيه أثر الجوع وشحوبه، فاحترس، ورفع ذلك الإيهام بقوله : "مُترَف الأَدَم". وقد تقدّم بسطه في التّفسير. و «أل» في "الجبال" للعهد كما تقدّم.

وفي قوله : "الجِبَال الشُمّ" إبهام، فسّره بقوله : "مِن ذَهَب"، فهو نوع من الإطناب. وعطف "أراها" بالفاء إيذانا بأنّ سبب ذلك عَرضها نفسَها عليه، وترغيبها إيّاه في أن يتناول منها، ولولا ذلك لنظر إليها على أنّها من مخلوقات الله تعالى، ونعمة منه على خَلْقه، فلا يزدريها. وفي هذا البيت إيجاز؛ إذ التّقدير : شَمَماً أيّمَا شَمَمٍ عَنها.

وإسناد "أكّدت" إلى "الضّرورة" و "الزّهد"، وإسناد "تعدو" إلى ضمير الضّرورة، كلّ ذلك من المجاز العقليّ. وتعريف "زهده" و "ضرورته" بالإضافة لإفادة الاختصاص، وتعريف "الضّرورة" بـ «أل» لإفادة الجنس. و «أل» في "العِصَم" للعهد أو للجنس.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَيَانُ

يحتمل أن يكون "ظَلَمْتُ سُنَّةَ" من المجاز العقليّ كما تقدّم، ويحتمل أنْ يكون استعارة؛ بأنْ تُشبّه السنّة - لكونها لم توفَّ حقّها، ولم تنزَّل منزلتَها - بشخص ظُلم بأخْذ ماله أو غير ذلك، ثمّ لم يُذكر ذلك الشّخص، واستُدلّ على التّشبيه بإسناد الظّلم إلى السنّة. وقوله "أَحيَا الظّلاَمَ" يحتمل الوجهين أيضاً. والثّاني بأنْ يُشبّه الظّلام بكونه لا تظهر فيه الألوان ولا آثار الأشياء، والملازمة السّكون فيه، بالميّت الّذي لا يظهر عليه آثار الأفعال، وانتفت عنه الحركة، وحُذف الميّت، ولم يُذكر غير الظّلام، وقرينة التّشبيه نسبة الإحياء إليه. وفيه وجه ثالث؛ وهو احتمال كون الظّلام مجازًا عن الجهل، والإحياء عن العلم، فإنّ العلم نور وحياة، والجهل ظُلمة وموت، وشاهده : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾[1]؛ أيْ ضالاً فهديناه، فيكون المعنى في هذا الوجه أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قام بإحياء ما أماته الجهل من الشّرائع.

فإنْ قلتَ : قوله : "إِلَى أَنْ اشْتَكَتْ" يُبعد هذا الوجه، ويقتضي أنّ إحياء الظّلام إنّما هو بالقيام إلى الصّلاة.

قلتُ : لا يُنافيه، إذ يكون التّقدير : أحيَا ظلامَ الجهل، فقام بأنواع العبادات، فمِن ذلك قيامه للصّلاة إلى أنْ اشتَكَت.. ومن ذلك صَبره على الجوع وغير ذلك.

(1) سورة الأنعام : من الآية 122.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقوله : "اشْتَكَتْ قَدَمَاهُ"؛ يحتمل أنْ يكون من المجاز المرسل؛ بأنْ يكون سمّى التورّم - الّذي هو سبب الشّكوى أو ملزومها - باسمها، فهو من باب تسمية السّبب - أو الملزوم - باسم المسبّب أو اللاّزم.

وفي قوله : "أَحْشَاءَهُ" مجاز الحذف؛ أيْ جَامِع أحشائه.

وقوله : "وَرَاوَدَتْهُ الجِبَالُ"؛ يحتمل أنْ يكون إسناد "المراودة" إليها حقيقة، بأنْ يخلق الله سبحانه وتعالى فيها النّطق وإدراك ذلك. ويحتمل أنْ يكون مِن مجاز التّشبيه، بأنْ شبّه تمكّنه منها، وانتفاء المانع عنه مِن أخذها، بعرضها نفسها عليه، ومراودتها إيّاه على أخْذها، وعلى هذا الوجه فالمراودة منه أيضاً مجاز؛ لأنّه بامتناعه مِن أخْذها في صورة مَن يراودها على تركه ممّا طَلَبت منه، وعلى الأوّل فَفَاعَلَ على حقيقته من أقسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنىً، ولا يصحّ جعلها بمعنى المجرّد من باب "عاقبتُ اللصّ" كما ظُنّ[1]. وقوله : "فَأَرَاها" يحتمل الحقيقة إنْ خُلق فيها الإدراك، وإلاّ فهو مِن المجاز التّشبيهيّ.

ويُشبه أنْ يكون قوله : "إنَّ الضَّرُورَةَ لاَ تَعْدُو عَلَى العِصَمِ" من الاستعارة بالكناية؛ بأنْ تُشبّه الضّرورة بأسد ضارٍ بالعِدَى، ولم يُذكر، وذكر العَدِي، الّذي هو مِن لوازمه، لكنّه منفيّ، ووجه تشبيه الضّرورة بالأسد - وما أحقّها بذلك التّشبيه - أنّها تَحْمِل على افتراس الميتات وغيرها من المحرّمات كما يفترس الأسد.

---

(1) أقول: كلّ ما جاء من باب المفاعَلة، كقولك: (ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) ، فالمنصوب مرفوعٌ في المعنى؛ لأنّك تقول: (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) ؛ فإن اختصّ أحدهما بمعنى الفاعليّة، كان الآخَرُ منصوبًا بالمفعوليّة، كقولك: (عاقبت اللِّصَّ).

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة حسن التخلّص]

ومعناه : «أَنْ يَكُونَ الانْتِقَالُ مِمَّا سَبَقَ الكَلاَمُ بِهِ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَى المَقْصُودِ مُلاَئِمًا، لأَنَّ السَّامِعَ يَرْتَقِبُ الانْتِقَالَ إِلَى المَقْصُودِ، فَإِنْ كَانَ حَسَنًا مُلاَئِمًا لِمَا كَانَ فِيهِ أَصْغَى لِمَا بَعْدَهُ، وَإِلاَّ فَلاَ»[1].

ومِن أحسنه قول أبي تمّام[2] :

يقولُ في قَوْمَسٍ قومي وقد أخذَتْ ... مِنَّا السَّرَى وخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ

أَمَطْلَعِ الشَّمسِ تبغي أنْ تَؤُمَّ بنا ... فقلتُ كلاّ ولكنْ مطلعَ الجودِ

وقول مسلم بن الوليد[3] :

أَجِدَّكِ هل تَدْرِيْنَ أنْ رُب لَيْلةٍ ... كأنَّ دُجاها من قُرونِكِ تُنشَرُ

لهوتُ بها حتّى تجلَّتْ بغرَّة ... كغُرَّة يحيى حين يمدح جعفرُ

وقول المتنبّي[4] :

خَليلَيّ ما لي لا أرَى غيرَ شاعرٍ ... فَلِمْ منهُمُ الدّعوَى ومنّي القَصائِدُ

فَلا تَعْجَبَا إنّ السّيُوفَ كَثيرَةٌ ... وَلكِنّ سَيفَ الدّوْلَةِ اليَوْمَ واحِدُ

وقد تقدّم في أوّل ترجمة التّفسير توجيهه هناك.

---

(1) انظر الإيضاح في علوم البلاغة. القزويني : ص 393.

(2) قالهما أبو تمام في عَبْدِ اللَّهِ بن طَاهِرٍ. انظر البيتين في الدر الفريد وبيت القصيد. محمد بن أيدمر المستعصمي : 210/1.

(3) سبقت ترجمته. وانظر البيت بلفظه في الحماسة البصرية. أبو الحسن البصري : 164/1.

(4) انظر البيتين في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. أبو الفتح العباسي : 58/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ممّا هو معلوم لا يخفى - ما يدلّ على ذلك؛ كإبراهيم بن أدهم[1] وغيره. وفي البيت الرّابع الطّباق في "الزّهد" و "الضّرورة"؛ لأنّه لا يجامعها غالباً، سيما وهي هنا آكدة، وجمعهما.

وقوله : "إنّ الضّرورة.." البيت من المذهب الكلامي، ومن الكلام الجامع، ويقرب من إرسال المثل، وهو أيضاً من الاستئناف البيانيّ؛ لأنّه جواب عَن علّة الحكم الخاصّ؛ كأنّه قيل : كيف تكون الضّرورة مؤكّدة للزّهد في المباح؟ ويقرب منه قول بشّار[2] :

بَكِّرا صاحِبَيّ قبلَ الهَجيرِ إنَّ ذاكَ النَّجاحَ في التَّبْكير

وهذا النّوع من علم المعاني فيلحق بترجمته، كما أنّه يشبه أنْ يكون تذييلاً، فيلحق به أيضاً.

---

(1) هو ابراهيم بن أدهم بن منصور، التميمي البلخي أبو إسحاق (.. - 161هـ= .. - 778م). زاهد مشهور. رحل من بلخ إلى بغداد، وجال في العراق والشام والحجاز. وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البساتين والحمل والطحن، ويشترك مع الغزاة في قتال الروم. انظر الأعلام. الزركلي : 31/1.
ومن قصص زهده، ما أورده القشيري، حيث قال عنه : «كَانَ من أبناء الملوك، فخرج يوما متصيّداً، فأثار ثعلباً أَوْ أرنباً وَهُوَ فِي طلبه، فهتف بِهِ هاتف : يا إِبْرَاهِيم، ألهذا خُلقت؟ أم بِهَذَا أُمرت؟ ثُمَّ هتف بِهِ أيضاً من قربوس سرجه : والله مَا لِهَذَا خُلقت، ولا بِهَذَا أُمرت. فنزل عَن دابته، وصادف راعياً لأبيه، فأخذ جبة للراعي من صوف ولبسها، وأعطاه فرسه وَمَا مَعَهُ، ثُمَّ إنه دَخَلَ البادية، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّة، وصحب بِهَا سُفْيَان الثَّوْرِي والفضيل بْن عياض، ودخل الشام وَمَاتَ بِهَا». انظر الرسالة القشيرية : 35/1.

(2) سبق التعريف به وتوثيق البيت.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإعراب

لا محلّ لجملة "ظَلمتُ.." وما تعلّق بها؛ لاستئنافها كما تقدّم.

و "مَن" : مضاف إليه، وهي موصولة، لا يصحّ غير ذلك فيها. وفاعل "أَحْيا" عائد عليها.

و "أنْ اشتكَت" : في موضع مصدر مجرور بـ "إلى"، وتقدّم أن لا مفهوم هنا للغاية.

و "مِن وَرَم" : متعلّق بـ "اشتكت"، و "مِن" للتّعليل، وتحتمل بيان الجنس، ورجّحه بعضهم؛ لاستلزام التّعليل تحقيق الشّكاية، وهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يشْكُ قطّ.

قلتُ : وهو غفلة، لأنّ الشّكاية مسندة للقدمين، ولا يُتصوّر شكايتها إلاّ بالمجاز، فلا فرق بين المعنيين.

وجملة "شدّ.." : معطوفة على "أَحْيا.." لا على "اشتكت.."؛ لأنّه فاسد، وفاعله ضمير "مَن" أيضاً.

و"من سَغَب" : متعلّق بـ "شدّ". و "من" للتّعليل.

و"أحشاءه" : مفعول بـ "شدّ"، ومضاف إليه، وضميره عائد على "مِن". و "طَوى" عطف على "شدّ" أو على "أَحيا".

و"تحت" : ظرف مكان عامله "طوى".

و"كشحاً" : مفعول "طوى".

و"مترف" : نعت لـ "كشح".

و"الأدم" : مضاف إليه، وإضافة "مترف" غير محضة، ولذا نعت به النّكرة، والمراد بها الانفصال، إذ الأصل: مترفاً أَدَمُه، فَأَدَمُه مرفوع

مادة محمية بموجب حقوق النشر

على أنّه مفعول لم يسمّ فاعله بـ "مُترف"، واسم المفعول يُعامل معاملة الصّفة المشبّهة في إضافته إلى المرفوع.

وجملة "راودته.." : معطوفة على الجمل قبلها.

و"الشمّ" : نعت لـ "الجبال".

و"مِن ذهب" : الأولى أن يكون متعلّقا بمحذوف كما تقدّم في التّفسير. و"مِن" للتّبعيض، أو نعتا لها عند مَن يرى(1) المعرّف بـ «أل» الجنسية كالنّكرة.

و"عن نفسه" : متعلّق بـ "راودت"، وتقدّم في التّفسير أنّ معنى "عن" المجاوزة، ويحتمل التّعليل؛ نحو : ﴿إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ﴾(2).

"فَأَرَاها" : الفاء عاطفة على "رَاوَدَت"، وهي للسّببية كما تقدّم. و"أَرَى" فعل ماضٍ، فاعله ضمير النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، و "ها" مفعوله، وهو ضمير "الجبال".

و"أيّما شَمَم" : أيّا مفعول ثان لـ "أَرَى"، و"ما" زائدة، و"شَمَم" مضاف إليه، و"أيّا" في الأصل صفة لمفعول موصوف بها حُذف وقامت صفتُه مقامَه، وحَذْف الموصوف مع "أيّ" قليل، والتّقدير : شَمَماً أيّما شَمَم، ويُوصف بـ "أيّ" هذه النّكرة، كما يقع حالاً من المعرفة؛ لقَصْد التّعظيم والمبالغة، وتُضاف في الوجهين إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنىً، أو معنىً خاصّة. و "شَمَماً" المقدّر

---

(1) منهم ابن هشام الأنصاري، حيث يقول : «الْمُعَرّف الجنسي قريب من النكرَة». انظر كتابه مغني اللبيب : ص 210.

(2) سورة التوبة : من الآية 114.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

هو مفعول "أَرَى" الثّاني في الأصل، وهذا إنّما يصحّ إذا كان الشّمَم المُقدّر - الّذي أَرَاها - هو ارتفاع قصبة أنفه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأمّا إنْ كان المراد بالشّمَم المقدّر - والّذي أضيفت إليه "أيّ" - هو المصدر، فيكون "أيّا" مصدرًا، ويكون المفعول الثّاني حينئذٍ محذوفاً، أيْ أَرَاها إعراضَه عنها، وعامل "أيّا" محذوف؛ أيْ وشَمّ شَمَماً أيّما شَمَم، وفي هذا الوجه تكلّف.

وأجاز الأستاذ القصّار رفع "أيّ" على الابتداء، وهي استفهامية فيها معنى التعجّب، والخبر محذوف يدلّ عليه السّياق؛ أيْ عنده. قال :

«ومثله قول الرّاعي[1] :

فأَوْمأتُ إيماءً خَفِيًّا لحَبْتَرٍ ... ولِلهِ عَيْنَا حَبتَرٍ أيَّما فَتَى»

أيْ: أيْ فتًى هو. وجملة المبتدأ والخبر في موضع مفعول "أَرَى" الثّاني، علّقه الاستفهام عن العمل فيه.

قال : «ويحتمل أنْ يخلو من الاستفهام، مع كونها مبتدأ، وتكون صفة مدح وتعظيم، والتّقدير : أيْ شَمَم عظيم عنده، والجملة في موضع المفعول الثّاني أيضاً». انتهى.

---

(1) هو عبيد بن حصين النميري، أبو جندل (.. - 90هـ= .. - 709م). شاعر من فحول المحدثين. كان من جلة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. وقيل : كان راعي إبل، من أهل باديه البصرة. عاصر جريرا والفرزدق. وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاءً مرًّا. انظر الأعلام. الزركلي : 188/4.
وانظر البيت في الكتاب. سيبويه : 180/2.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْإِشَارَاتُ

[التزام المجاهدة والمعين عليه]

في البيت الأوّل التّحريض على قيام اللّيل، وأنّ تاركه ظالم، فإنّها سنّة سيّد المرسلين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعنى سنّته : طريقته، وليس معنى حقيقة السنّة في اصطلاح الفقهاء[1]، إذ ليست كذلك، أمّا في حقّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو واجب، وأمّا في حقّ الأمّة فهو مندوب، إلاّ أن يُقال : الواجب في حقّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مطلق القيام أو مقيّده، لا على ما ذكره النّاظم من استمراره إلى أنْ تورّم قدماه، فيكون حينئذٍ على ذلك الوجه سنّة في حقّه أو مندوباً، أو يكون على اصطلاح من يطلق السنّة على المندوب، فيعمّ الجميع.

وبالجملة فالنّاظم أشار بهذه الأبيات إلى أنّ المكلّف إنّما يكون على السنّة الجادّة إذا بالغ في إتعاب نفسه بالمجاهدة، وليعتبرْ بالمغفور له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولينظرْ هل يجد الغريقُ في الخطايا لنفسه عذرًا إنْ قصّر، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[2]. وقال تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ

(1) السنة في اصطلاح الفقهاء ما ليس بواجب ، أو ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه.

انظر إرشاد الفحول. الشوكاني : 26/1.

(2) سورة العنكبوت : الآية 69.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

رَبِّهِ.. ﴾ الآية[1]. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، والأَحْمَقُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ**»[2]. وفي المعنى قيل :

إذا أنتَ لم تَزْرَع وأَبصرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى التَّفْرِيط في زَمن البَذْرِ[3]

وقال الدقّاق رحمه الله : «مَنْ زَيَّنَ ظَاهِرَهُ بِالْمُجَاهَدَةِ، حَسَّنَ اللَّهُ سَرَائِرَهُ بِالْمُشَاهَدَةِ»[4]. وقال أبو عثمان المغربي[5] : «مَنْ ظَنَّ أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِ بِشَيءٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، أَوْ يُكْشَفَ لَهُ.. إلاَّ بِلُزُومِ المُجَاهَدَةِ، فَهُوَ فِي غَلَطٍ»[6]. وقال الأستاذ أبو علي[7] : «مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي بِدَايَتِهِ قَوْمَةٌ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي نِهَايَتِهِ جِلْسَةٌ»[8].

---

(1) سورة الكهف : من الآية 110. وهي بتمامها : ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾.

(2) سبق تخريجه.

(3) البيت لخالد بن مَعْدان. انظر العقد الفريد. ابن عبد ربه : 133/3.

(4) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 216/1.

(5) هو أَبُو عُثْمَان سَعِيد بْن سلام المغربي أوحد عصره، صحب ابْن الكاتب وحبيبا المغربي وأبا عَمْرو الزجاجي وابن الصائغ وغيرهم. مَات بنيسابور سنة ثَلاث وسبعين وثلاث مائة، وأوصي بأن يصلي عَلَيْهِ الإِمَام أَبُو بَكْر بْن فورك. انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 144/1.

(6) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 216/1.

(7) أيْ الدقاق.

(8) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 216/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقال في قولهم "الحَرَكَةُ بَرَكَةٌ" : «حَرَكَاتُ الظَّوَاهِرِ بَرَكَاتُ السَّرَائِرِ»[1].

وقال القزّاز[2] : «بُنِيَ هَذَا الأَمْرُ عَلَى ثَلاَثَةٍ : أَنْ لاَ تَأْكُلَ إلاَّ فَاقَةً، وَلاَ تنَامُ إلاَّ غَلَبَةً، وَلاَ تَتَكَلَّمْ إلاَّ لِضَرُورَةٍ»[3].

وقال ابْن أَدْهَم : «لَنْ تنَالَ دَرَجَةَ الصَّالِحِينَ إلاّ بعد سِتَّ عقاب؛ غلقُ بَاب النِّعْمَةِ، وفتح بَاب الشِّدَّةِ، وغلقُ بَاب الْعِزِّ، وفتح بَاب الذُّلِّ، وغلقُ بَاب الرَّاحَةِ، وفتحُ بَاب التّعب، وغلقُ بَاب النَّوْمِ، وفتح بَاب السَّهَرِ، وغلقُ بَاب الْغِنَى، وفتحُ بَاب الْفَقْرِ، وغلقُ بَاب الْأَمَلِ، وفتح بَاب الِاسْتِعْدَادِ لِلْمَوْتِ»[4].

وقال ذو النُّونِ : «إنَّمَا دَخَلَ الْفَسَادُ عَلَى الْخَلْقِ مِنْ سِتَّةٍ.. ضَعْفُ النِّيَّةِ لِعَمَلِ الْآخِرَةِ، وصَارَتْ أَبْدَانُهُمْ رَهِينَةً لِشَهَوَاتِهِمْ، وغَلَبَهمْ طُولُ الْأَمَلِ مَعَ قُرْب الْأَجَلِ، وآثَرُوا رِضَا الْمَخْلُوقِينَ عَلَى رِضَا الْخَالِقِ، واتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَنَبَذُوا سُنَّةَ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وجَعَلُوا قليلَ زَلَّاتِ السَّلَفِ حُجَّةَ أَنْفُسِهِمْ، وَدَفَنُوا كَثِيرَ مَنَاقِبِهِمْ»[5].

وخصّ النّاظم التّنبيه على المجاهدة بالتزام ثلاثة أنواع من العبادة، وهي الصّلاة والصّوم والزّهد في متاع الدّنيا لما تقدّم من

(1) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 216/1.
(2) هو الحسن القزاز الدينوري، ولم أقف على ترجمة وافية له.
(3) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 217/1.
(4) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 217/1.
(5) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 221/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قبلُ؛ ولأنّ التزام هذه الثّلاثة تتضمّن معنى ما رُويناه في الأحاديث الصّحيحة من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَنْ ضَمِنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ ضَمِنْتُ لَهُ عَلَى اللهِ الْجَنَّةَ**»[1]، وذلك أنّ المواظب على قيام اللّيل غالباً مواظب على الصّلاة دائماً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[2]. فالمواظب على الصّلاة، المعتدّ بكونها صلاة، المراقب لها، يبعد وقوع فاحشة الفرج منه، والمواظب على الصّوم الزّاهد في متاع الدّنيا الحلال المباح، يمتنع أنْ يدخلَ فاه كثيرٌ من المباح، فكيف بالحرام، ويمتنع أنْ ينطق بالمحرّم، وإلاّ لمَا كان الصّوم معتدًّا به؛ لما رُويناه من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ**»[3]. وأيضاً فالصّلاة أفضل الأعمال، ورُوينا في الصّحيح أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**وَاعْلَمُوا، وخَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلاَةُ**»[4].

ورُوينا فيه أيضاً أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلاَّ الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِى بِهِ، ولَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَب عِنْدَ اللَّهِ مِنْ**

---

(1) رواه البخاري عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مرفوعا في الرّقاق. بَاب حِفْظِ اللِّسَانِ. ورواه غيره.
(2) سورة العنكبوت : الآية 45.
(3) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في الصوم. بَاب مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ. ورواه غيره.
(4) لم أقف عليه بلفظه في الصحيح، ورواه ابن ماجة عَنْ ثَوْبَانَ مرفوعا في الطهارة وسننها. بَاب الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوُضُوءِ. ورواه غيره. والحديث صحيح.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

رِيحِ الْمِسْكِ»[1]. ورُوينا عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه قال : «**ازْهَدْ فِي اَلدُّنْيَا يُحِبَّكَ اَللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي اَلنَّاسِ يُحِبُّكَ اَلنَّاسُ**»[2]. وفي رواية: «.. **فِيمَا فِي أَيْدِي النّاسِ، وَانْبِذْ إِلَيْهِمْ مَا فَضَلَ عَنْكَ يُحِبُّوكَ**»[3]. وأمّا قيام اللّيل خصوصاً، فورد في فضله في الصّحيحين وغيرهما ما هو معلوم[4].

وفي الأبيات أيضاً إشارة إلى استغراق جميع الأزمنة بالعبادة، فاللّيل بالقيام، والنّهار بالصّيام والزّهد في متاع الدّنيا، حيث لا يشغله شيءٌ عن عبادة ربّه، وأنّ ذلك لا يُترك وإنْ أنهك البدنَ وأضرّ به؛ كانتفاخ القدمين بالصّلاة، واشتعال حرارة نار المعدة في أجزاء البدن حتّى يُفنيها، وأنّ الجوع إذا أفرط بصاحبه طَوَى كَشْحه تحت الحجارة، ليتذكّر نار جهنّم، وأنّ ﴿ **وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ** ﴾[5]، ويستعين على الصّبر على ذلك - ولو مع الضّرورة - بتذكّر أنّ بعض مَن لم يصبر على جوع بطنه، وتناول ما لا يحلّ، يطعم في الآخرة النّار، الّتي لا يردّها برد الحجر، بل يكون مِن وقودها؛ قال تعالى :

(1) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في اللباس. بَاب مَا يُذْكَرُ فِي الْمِسْكِ. ورواه غيره.

(2) رواه ابن ماجة عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه مرفوعا في الزهد. بَاب الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا. ورواه غيره. والحديث حسن.

(3) هذه رواية أبي نعيم، ورواها عن أنس مرفوعة. وقال : ذِكْرُ أَنَسٍ فِي هذَا الْحَدِيثِ وَهْمٌ مِنْ عُمَرَ أَوْ أَبِي أَحْمَدَ فَقَدْ رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَلَمْ يُجَاوِزْ فِيهِ مُجَاهِدًا. انظر الحلية : 41/8.

(4) انظر صحيح البخاري في التهجد. بَابُ فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ. وصحيح مسلم في صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا. بَاب فَضِيلَةِ الْعَمَلِ الدَّائِمِ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَغَيْرِهِ.

(5) سورة البقرة : من الآية 24. أو سورة التحريم : من الآية 6.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تَقْنَـعُ بِالقَلِيـلِ تَعِـشْ غَنِيًّـا   فَمَـنْ يَبْغِـي الكَثِيـرَ هُـوَ الفَقِيـرُ

فِإنَّ خُبْزَ الشَّعِيرِ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ   لِمَـنْ طَلَـب النَّجَـاةَ لَـهُ كَثِيـرُ

أيقظنا الله من سِنَة الغافلين، وسلك بنا طريق أوليائه الزّاهدين العاملين، بمنّه وكرمه.

وهذه العبادات الّتي تضمّنتها هذه الأبيات مترتّبة، وكلٌّ مُعين على ما قبله، فرأسها الصّلاة النّاهية عن الفحشاء والمنكر، يُعين عليها الصّيام؛ لأنّ كثرة الأكل تورث النّوم كما تقدّم، والزّهد في الدّنيا يُعين على الجوع، والصّبر عند الضّرورة يُعين على الزّهد في السّعة.

وفّقنا الله لما يحبّه ويرضاه، وجعل الجنّة مع السّلامة من العذاب منزلة كلّ منّا ومن أحبابنا ومثواه.

۞ ۞ ۞

ففي خبز القفار بغير أَدَم   وفي ماء الفرات غني وكاف

انظر روضة العقلاء ونزهة الفضلاء. محمد بن حبان البُستي : ص 150.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وَكَيفَ تَدْعُو إلَى الدُّنيا ضَرُورَة مَنْ   لَوْلاَهُ لَمْ تَخْرُجِ الدُّنْيَا مِنَ العَدَمِ
مُحَمَّدٌ سَيِّدُ الكَوْنَيْنِ وَالثَّقَلَيْـ   ـنِ وَالفَرِيقَيْنِ مِنْ عُرْبٍ وَمِنْ عَجَمِ
نَبِيّنَا الآمِرُ النَّاهِي فَلاَ أَحَدٌ   أَبَرَّ فِي قَوْلِ "لاَ" مِنْهُ وَلاَ "نَعَمِ"
هُوَ الحَبِيبُ الّذِي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ   لِكُلِّ هَوْلٍ مِنَ الأَهْوَالِ مُقتَحَمِ
دَعَا إِلَى اللهِ فَالمُسْتَمْسِكُونَ بِهِ   مُسْتَمْسِكُونَ بِحَبْلٍ غَيْرِ مُنفَصِمِ

شَرْحُ الْغَرِيْبِ

كيف : اسم مبهم غير متمكّن، بُني على حركة لالتقاء السّاكنين، وخصّ بالفتحة دون الكسرة لأجل الياء، ودون الضمّة لثقلها، وهي للاستفهام عن الحال، وقد تقع للتعجّب؛ نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1].[2] وهي هنا للاستبعاد والنّفي، ولها تقاسيم يطول ذكرها، ومحلّه علم النّحو[3].

وتَدْعُو : تَصِيحُ. دَعَوتُ فُلاَنا : صِحْتُ به، واسْتَدْعَيْتُهُ[4].

---

(1) سورة البقرة : من الآية 28.
(2) انظر الصحاح. الجوهري : 1425/4. مادة كيف.
(3) انظر مغني اللبيب. ابن هشام : ص 270 وما بعدها.
(4) انظر الصحاح. الجوهري : 2337/6. مادة دعا.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة العدم]

والعَدَم ضدّ الوجود، وينقسم إلى مُطلق، وهو الّذي لا يُضاف إلى شيء، وإلى مقيّد، وهو ما يُضاف إلى شيء، نحو : عَدَم كذا. ولا يُسمّى المَعْدُوم شيئاً عند أهل السنّة، كان مستحيلاً أو ممكناً، وخالفت المعتزلة في الممكن، فسمّوه شيئاً[1].

والعدم قسمان أيضاً : سَابق؛ وهو المتقدّم على وجود المُمكن، ولاحِق؛ وهو الّذي بعد وجوده، والسّابق هو مراد النّاظم، إلاّ أنّ في لفظه تجوّزا، فإنّ قوله : "لم تَخْرج" يُوهم أنّها في العدم شيء وحقيقة، وإنّما انتفى عنها الخُروج منه إلى الوجود، ومذهب أهل الحقّ أنّه لا حقيقة للمَعْدوم حالَ العَدَم، وأنّه ليس بشيء، فمعنى "لم تَخْرُج مِن العَدَم"؛ أيْ لم تُوجد.

محمّد : صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل صلاة وأزكى سلام : هذا الاسم الكريم الشّريف منقول من اسم مفعول، وهو مشتق من الحَمْد؛ الّذي هو نقيض الذَمّ، والحَمْدُ أعمّ من الشُّكر على المختار. تقول : حَمِدْتُ الرّجل – بالكسر - أَحْمَدُه حَمْدًا ومَحْمِدَةً - بكسر الميم الثّانية، وفتحها - فهو حَمِيد ومَحْمُود. والمُحَمَّد : الّذي كثُرت خصاله المَحْمُودَة. قال[2] :

---

(1) أقول : ليس كل المعتزلة يسمون المعدوم شيئاً، وإنّما هي فرقة منهم، وهي الخياطية أصحاب أبي الحسن بن أبي عمر الخياط. انظر لوامع الأنوار البهية. أبو العون السفاريني: 79/1.

(2) هو الأعشى، قاله فِي مدح النُّعْمَان ابْن الْمُنْذر. انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي : 224/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[خصائص إسم النَبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

قال خادم السنّة أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى ورضي عنه : «سمّاه الله تعالى في كتابه مُحمّدا وأحمد، فمِن خصائصه أنّه ضمّن الله تعالى أسماءه ثناءه، وطَوى أثناء ذكره عظيم شكره. فأَحْمَد "أَفْعَل" مبالغة من صفة الحَمد، ومحمّد مبالغة من كثرة الحَمد، فهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجلّ مَن حُمِد، وأفضل مَن حُمِد، وأكثر النّاس حَمْدًا، فهو أحمد المحمودين، وأحمد الحامدين، ومعه لواء الحَمد يوم القيامة؛ ليتمّ له كماله، ويبعث هناك مقاماً محمودًا، يحمده فيه الأوّلون والآخرون، ويُفتح عليه من المَحَامد ما لم يُعط غيره، واسم أمّته في الكتب الحمّادون، فحقيق أنْ يُسمَّى محمّدًا وأحمد، ولم يُسمّ أحدٌ قبله بهذين الاسمين؛ تخصيصاً له وإكراماً، ولئلاّ يدخل لبسٌ على ضعيف القلب في أمره، فيتعيّن أنّه الّذي أتى في الكتب، وبشّرت به الأنبياء، أمّا أحمد فلم تُحفظ تسمية به قبله، وكذا محمّد، إلى أنْ شاع قُرب مبعثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ زمانه قد أطلّ، فسمّى قوم مِن العرب قليلون أبناءهم به، كلّ يرجو أنْ يكون هو، واللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ[1]، منهم محمد بن أُحَيْحَة بن الجلاح الأوسي، وابن مسلمة الأنصاري، وابن براء البكري، وابن سفيان بن مجاشع. ويُقال هو أوّل من تَسمَّى بمحمّد، واليمن تقول: بل محمّد الأسدي[2]. وابن حُمْرَانَ الجعفي، وابن خزاعي السّلمى»[3].

---

(1) اقتبس العبارة من الآية 124 من سورة الأنعام.

(2) هكذا في جميع النسخ الخطية، وفي المطبوع من كتاب الشّفا : الأزدي.

(3) انظر الشفا. القاضي عياض : 229/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قال عياض : «ولا سابع لهؤلاء»[1].

ولم يذكر السّهيلي[2] غير ابْن سُفْيَانَ، وقال : «إنّه جَدّ جَدّ الْفَرَزْدَقِ الشّاعِرِ. وابن أُحَيْحَةَ، وابن حُمْرَانَ». قال : «وَكَانَ آبَاءُ هَؤُلَاءِ وَفَدُوا عَلَى بَعْضِ الْمُلُوكِ، وَكَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بالْكِتَاب الْأَوّلِ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَبْعَثِ النّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِاسْمِهِ، وَكَانَ كُلّ مِنْهُمْ خَلّفَ امْرَأَتَهُ حَامِلًا، وَنَذَرَ كُلّ إنْ وُلِدَ لَهُ ذَكَرٌ أَنْ يُسَمّيَهُ مُحَمّدًا»[3].

ما كلُّ مَنْ زَارَ الحِمَى سَمِعَ النِّدَا   مِنْ أَهْلِهِ أَهْلاً بِذَاكَ الزَّائِرِ! [4]

﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾[5].

قال القاضي : «ثمّ حمى الله تعالى كلّ مَن تَسمَّى بمحمّد أنْ يدّعي النّبوّة، أو تُدَّعى له، أو يظهر سببٌ يشكّك في أمره، حتّى تحقّقت السّمتان له صلى الله عليه وسلم»[6].

---

(1) انظر الشفا. القاضي عياض : 230/1.

(2) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي (508 - 581هـ= 1114 - 1185م). حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير. ولد في مالقة، وعمي وعمره 17 سنة. ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها. انظر الأعلام. الزركلي : 313/3.

(3) انظر الروض الأنف. السهيلي : 152/2.

(4) ينسب البيت للزين كتاكت بن الواعظ الملحن. انظر المقتطف من أزاهر الطرف. على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي : ص 144.

(5) سورة المائدة من الآية 54.

(6) انظر الشفا. القاضي عياض : 230/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ويُقال : «إنّ ممّا كُرّم به الآدمي أنْ كانت صورته على شكل كَتْب هذا اللّفظ؛ فالميم الأولى رأسه، والحاء جناحاه، والميم سرّته، والدّال رجلاه»[1].

قيل : «ولا يدخل النّار مَن يستحقّ دخولها - أعاذنا الله منها - إلاّ ممسوخ الصّورة إكراماً لصورة اللّفظ»[2].

وله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسماء كثيرة أنهاها بعضهم إلى تسعة وتسعين، وبعضهم إلى مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ[3].

ورُوينا في صحيح البخاري والموطّأ وغيرهما، واللّفظ للبخاري من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ[4] قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ؛ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأنا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِب الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ**»[5]. قال أبُو عَبدِ الله[1] : «وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ رَءُوفًا رَحِيمًا».

---

(1) انظر انظر المواهب اللدنية بالمنح المحمدية. القسطلاني : 452/1.

(2) انظر انظر المواهب اللدنية بالمنح المحمدية. القسطلاني : 452/1. ونصَّ القسطلاني (المتوفى: 923هـ) على أنّ هذين القولين نقلهما عن ابن مرزوق، فلاحظ معي كيف بلغت شهرة مؤلفات الإمام رحمه الله في المشرق.

(3) انظر التفاصيل في الشفا. القاضي عياض : 228/1 وما بعدها.

(4) هو جبير بن مطعم بن عدي من بني عبد مناف القرشي، أبو عدي (.. - 59هـ= .. - 679م). صحابي، كان من علماء قريش وسادتهم. توفي بالمدينة. انظر الأعلام. الزركلي : 112/2.

(5) انظر صحيح البخاري. كتاب المناقب. بَاب مَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وانظر رواية الموطأ في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم. الأثر الأول.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ورُوينا في صحيح مسلم عن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيّ[2] قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَمِّي لَنَا نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ : «**أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأنا أَحْمَدُ، وَالْمُقَفِّي، وَالْحَاشِرُ؛ يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ**»[3].

---

(1) هذه الزيادة عند مسلم وليس أبي عبد الله البخاري. انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب فِي أَسْمَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال البيهقي : "وَقَدْ سَمَّاهُ اللهُ رَءُوفًا رَحِيمًا" مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ. انظر دلائل النبوة : 154/1.

(2) هو عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى (21 ق هـ- 44هـ= 602 - 665م). صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية. ولد في زبيد (باليمن) وقدم مكة عند ظهور الاسلام، فأسلم، وهاجر إلى إلى أرض الحبشة. وكان أحسن الصحابة صوتا في التلاوة، خفيف الجسم، قصيرا. انظر الأعلام. الزركلي : 114/4.

(3) انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب فِي أَسْمَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأما العبارة "يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي"، فقد وردت في رواية جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ذكر نسبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِب بْنِ هَاشِمِ - واسم هَاشِمِ عَمْرو - بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ قُصَيّ بْنِ كِلَاب بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْب بْنِ لُؤَيّ بْنِ غَالِب بْنِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ.

هنا انتهى النّسب الصّحيح بإجماع الأمّة، وما فوقه مُختلَف فيه، ولا خلاف أنّ عدنان من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السّلام وعلى سائر أنبياء الله تعالى. وأمّه آمِنَةُ بنت وهْب بن عبد مَنَاف بن زُهْرَة بن كِلاب. وهنا تجتمع مع أبيه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[ذكر أزواجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

وأوّل نسائه - رضي الله عنهن - خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، تزوّجها وهو ابن خمسة وعشرين سنة، وآمنت به رضي الله عنها، وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين، ثمّ تزوّج بعد موتها سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ - رضي الله عنها - من بني عَامِرِ بْنِ لُؤَيّ، ثمّ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصدّيق رضي الله عنهما، تزوّجها بمكّة، وبنى بها بعد الهجرة بسبعة أشهر، ثمّ تزوّج حَفْصَةَ بِنْت عُمَرَ بن الخطّاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما - بعد الهجرة بسنتين وأشهر، ثم تزوّج زَيْنَب بِنْتَ خُزَيْمَةَ من بني هِلالِ بْنِ عَامِرٍ، وتوفّيت عنده بعد ضمّه لها بشهرين، ثمّ تزوّج أُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها؛ وَاسْمُهَا هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، واسمه حذيفة بن الْمُغِيرَةِ من بني مخزوم، وهي آخر نسائه موتاً، وقيل آخرهن صفيّة، وتزوّج زَيْنَب بِنْتِ جَحْشٍ - رضي الله عنها - من بني أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ، ماتت في أوّل خلافة عمر رضي الله عنه، ثم تزوّج جُوَيْرِيَّةَ بِنْتِ الْحَارِثِ من بني الْمُصْطَلِقِ بن خزاعة، ثمّ تزوّج أم حَبيبةَ؛ واسمها رَمّلَة بنت أبي سُفْيان صخر بن حرّب بن أميّة، وقيل اسمها هند، تزوّجها ببلاد الحبشة، وكانت هناك مهاجرة، وأصدقها عنه النّجاشي أربعمائة دينار، وسِيقت إليه مِن هناك، وماتت في أيّام أخيها معاوية، وتزوّج إثر فتح خيبر صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَب سيّد بني النّضير من ولد هارون بن عمران عليه السّلام، ثمّ تزوّج مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الهلالية بمكّة في عُمرة القضاء، وهي آخر مَن تزوّج، وماتت أيّام معاوية، وقبرها بسَرِف[1] قريب من مكّة، ولم يتزوّج بِكرًا غير عائشة.

---

(1) تعرف حاليًا باسم النوَّارية، وهي موضع يقع بين التنعيم ووادي فاطمة شمال غرب مكة المكرمة على بعد 12 كم منها.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[ذكر أبناءه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

ووُلد له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل النّبوة القاسم، وبه كان يكنّى، وعاش أيّاماً يسيرة، وولدان آخران اختُلِف في اسم أحدهما، ولا تخرج الرّواية في ذلك عن عبد الله والقاسم والطيّب والطّاهر، وزينب ورقية وفاطمة وأمّ كلثوم، وهؤلاء كلّهم وُلدوا بمكّة من خديجة، ووُلد له بالمدينة إبراهيم بن مارية القِبطية سريّته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أهداها له المقوقس ملِك الإسكندرية، ومات قبل موته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بثلاثة أشهر، وعمره عامان غير شهرين.

السيّد : الجَلِيلُ العَظِيم. وقيل : الحَلِيم[1]، وقيل غير ذلك[2].

وفسّر ابن عطية السّؤدد بالاعتمال[3] في رضا النّاس على أشرف الوجوه دون أن يوقع في باطل.. وعليه يُخرّج قول ابن عمر : ما رأيتُ أَسْوَدَ من معاوية بن أبي سفيان[4].

---

(1) يُعزى القول لقتادة.

(2) وقيل : هو الرَّئيسُ، وقيل : الّذِي فاق غيْرَه بالعَقْل والمال، والدَّفْع والنَّفْع، المُعْطِي مالَهُ في حُقُوقِه، المُعِينُ بنَفْسه. وقيل : الّذِي لا يَغْلِبُه غَضَبُه. وقيل : العابِدُ، الوَرِعُ. انظر لسان العرب. ابن منظور : 228/3. مادة سود.

(3) في المطبوع من تفسير ابن عطية "الاحتمال".

(4) انظر المحرر الوجيز. ابن عطية : 438/1.

وقول ابن عمر بتمامه : «ما رأَيت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أَسْوَدَ من معاوية. قيل : ولا عُمَر؟ قال: كان عمر خيراً منه، وكان هو أَسودَ من عمر».

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يُقال : سادَ قومَه يَسودُهُمْ سِيادَةً وسُؤْدَداً. وداله للإلحاق ويُرفع. وسَيْدُودَةً، فهو سَيِّدهم، سَادَة؛ فعله محرّك.

قال الجوهري : «وسيّد فَعِيل، ومثله سَرَى وسُرَاة، ولا نظير لهما. ويدلّ عليه جمعه على سَيَائِد، كأَفِيل وأَفَائِل. وقال أهل البصرة : هو فَيْعِلٌ، أصله سَيْوِدٌ، ثمّ قُلبت الواو ياءً لسكون الياء قبلها فأُدْغم. وأمّا سَادَة، فكأنّه جمع سَائِد؛ كقَائِد وقَادَة. وسَائِد بالهمز غير مقيس، والقياس تركه. وهذا سَيِّدُ قومِه اليومَ، وباعتبار المستقبل سائِدُهم عن قليل وسيّد؛ قاله الفَرَّاء. وأَسادَ الرجلُ وأَسْوَدَ : وُلد سَيِّدا، وأَسْوَدَ[1]. واسْتادَ بني فلان: قَتَل سَيِّدَهم، أو أَسَره، أو خطب إليه»[2].

والكَونَين : تثنية كَوْن، وهو الحُدوث، مصدر "كان" التّامّة، وهما كَوْن السّموات والأرض، وقيل : وجُود الدّنيا والآخرة. وقيل : هما أهل الدّنيا والآخرة[3].

والثّقلين : الإنس والجنّ[4].

قيل : «سُمّوا بذلك؛ لإثقالهم الأرض»[5].

---

(1) أيْ أسود اللّون.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 490/2. مادة سود.

(3) انظر الكليات. أبو البقاء : ص 772.

(4) انظر الصحاح. الجوهري : 1647/4. مادة ثقل.

(5) انظر الجامع لأحكام القرآن. القرطبي : 169/17.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة النّهي]

وعند أهل الأصول : «اقْتِضَاءُ كَفٍّ عَنْ فِعْلٍ عَلَى جِهَةِ الاسْتِعْلاَءِ»[1]. ونَهَيْتُهُ عن كذا فانْتَهى عنه وتَناهى؛ أيْ كَفَّ. وتَناهَوْا عن المنكر : نَهَى بعضهم بعضاً. وأَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر على فَعُول. وما لفلانٌ ناهِيَةٌ؛ أيْ نَهْيٌ[2].

وأحَدٌ : مختصٌّ بعد نفي محض؛ نحو : ﴿لَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3]. أو نهي؛ نحو : ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾[4]. واستفهام بشبههما؛ نحو : ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[5]، بعموم مَن يعقل، لازم الإفراد والتّذكير، ولا يقع ذلك الموقع في الإيجاب، خلافاً للمبرّد[6].

ولا يُثنّى "أَحَدٌ" ولا يُجمع في النّفي وشبهه، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ قاله الجوهري[7]. ومنه : ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[8]. وقال ابن مالك : إنّه هنا واقع موقع نسوة[9].

---

(1) انظر إرشاد الفحول. الشوكاني : 278/1.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 2517/6. مادة نهى.

(3) سورة الإخلاص : من الآية 4.

(4) سورة الحجر : الآية 65.

(5) سورة مريم : من الآية 98.

(6) انظر شرح تسهيل الفوائد. ابن مالك: 405/2.

(7) انظر الصحاح. الجوهري : 440/2. مادة أحد.

(8) سورة الأحزاب : من الآية 32.

(9) انظر كتابه شرح تسهيل الفوائد : 404/2.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأبرّ : يحتمل أن يكون معناه أصدق؛ مِن قولهم : برَّ في يمينه؛ أيْ صَدَق. ويحتمل أن يكون من البِرّ والمَبَرَّة : خلاف العُقوق، وفعله بَرِرْتُه - بالكسر - أَبَرُّهُ بِرّاً، فأنَا بَرٌّ، وجمعه أَبْرارٌ، وبارّ جمعه بَرَرَةُ. أو مِن قولهم : فلان يَبَرُّ خالقه ويَتَبَرَّرُهُ؛ أيْ يطيعه. والأمُّ بَرَّةٌ بولدها. وبَرَّ حَجُّهُ وبُرَّ، وبَرَّه الله بِرًّا؛ بالكسر فيه كلِّه[1].

و **لا** : لها أقسام كثيرة، وهي هنا اسم لحرف النّفي، أو لحرف الجواب، فتكون ضدّ البَلَى ونعم، أو لحرف النّهي.

و نعم : يقول فيها الأكثر : عِدَةٌ وتصديقٌ. وفي "**التّسهيل**" : «وهي لتصديق مُخبِر، أو إعلام مُستخبِر، أو وَعْد طَالِب»[2].

وسمعتُ شيخنا الأستاذ أبا عبد الله بن حيّاني الأندلسي[3] نزيل فاس - برّد الله ضريحه - يقول : «لم يجمع أحدٌ معانيها أحسن مِن هذا، وربّما ناقض "بلى"، فهي تصديق بعد قوله : ليس لي عندك وديعة. و"بلى" تكذيب. وحكى الكسائيّ كسر عينها لغة[4]».

الحبيب : المُحَبُّ أو المَحْبُوب، وقيل : المَرضيّ عنه، المقبول. وتقدّمت المادة.

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 588/2. مادة برر.

(2) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك : ص 245.

(3) لم أقف على ترجمته.

(4) قال ابن مالك : هي لغة كنانية. انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص 244.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التَّفْسِيْرُ

[وجود الدنيا لأجله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

قوله : "وَكَيفَ تَدْعُو.."؛ البيت استدلال على الحكم الّذي نفاه بقوله : "إنّ الضّرورة لا تعدو.." البيت؛ أيْ كيف يُتصوّر أنْ تدعوه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرورته النّازلة به؛ أيْ تصيح به : أَقبلْ إلى المَيل إلى متاع الدّنيا وزينتها، والدّنيا بأَجمعها إنّما خَرَجت مِن العدم إلى الوجود؛ أيْ وُجدت بعد أنْ لم تَكنْ مِن أجله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أيْ سبق في علم الله وقضائه أنّ الدّنيا لولا أنّ وجود محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن جملة موجوداتها ما كانت تُوجد، دلّ على هذا المعنى أحاديث وردت فيه؛ هذا هو الظّاهر مِن المعنى المقصود به، والجاري مع ألفاظ البيت أنْ يكون المعنى : كيف تدعو إلى الدّنيا؛ أيْ تصيح، أو تميل ضرورة الشّخص أو الإنسان أو المخلوق أو نحوه؛ الّذي لولاه، أو ضرورة شخص لولا هو لم تخرج الدّنيا من العدم إلى الوجود.

فعلى الشّرح الأوّل يكون الّذي استبعدَ أنْ تدعوه الضّرورة إلى الدّنيا محمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى الثّاني لا يكون "تدعو" متعلّقاً بمفعول معيّن، وحينئذٍ فإنْ ضُمّن "تدعو" معنى تميل - ويدلّ على ذلك تعدّيته بـ "إلى" - فالمعنى صحيح، وإنْ تُرك على حقيقته من طلب مدعوّ، فإنْ قدّرتَه النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لقرينة السّياق - صحّ، وعاد إلى المعنى الأوّل، وإن لم يُعلّق بمفعول معيّن، بل أُطلِق ليدلّ على العموم؛ أيْ كلّ مدعوٍ، فيكون المعنى : كيف تدعو ضرورة مَن لولاه.. إلى آخره أحدًا - أو شيئاً - إلى أنْ يُنيله الدّنيا، وأصله إلى إنالة الدّنيا،

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ولا بدّ مِن مثل هذه التّقادير، وإلاّ فلو تُرك "تدعو" على إطلاقه في صحّة التعلّق بكلّ مدعو، فكانت ضرورته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تدعو بعض أصحابه - إن رأى ما به منها - إلى أنْ يسعى في إزالتها عنه بشيء من متاع الدّنيا، والواقع خلافه كما تقدّم في حديث جابر.

فإنْ قلتَ : وقد تدعوه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرورته إلى الدّنيا، فقد ثبت في الصّحيح أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خرجَ إلى المسجد فاجتمع بالصدّيق والفاروق رضي الله عنهما وَقَالَ : «**مَا أَخْرَجَكُمَا؟**». فقَالا : الجُوعُ. فقَالَ : «**وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُما**». أو قال : «**وأنَا. قَدْ كَانَ بِي بَعْضُ ذَلِكَ**». أو كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثمّ مضوا إلى الأنصاريّ. الحديث[1]. وفيه : «**إنّكُمْ مَسْؤُولُونَ عَنْ نَعِيمِ هَذَا الْيَوْمِ**»[2]. وكثير من هذه المعاني، كسؤاله الطّعام في بيته غير مرّة، وبياعاته وشرائه الأشياء الّتي يحتاج إليها، وهل هذا إلاّ مِن دُعاء الضّرورات إلى الدّنيا؟

قلتُ : المراد بالدّنيا المدعوّ إليها الزّائد على قدر الحاجة الضّروريّة مِن القوت وسَتْر العورة، وهو ما يؤدّي إلى الاشتغال بها، وصرف الهمّة إليها، والغفلة عن الآخرة، كجبال الذّهب الّتي راودته وغيرها ممّا في معناها. وأمّا القدر الضّروري منها فلا بدّ منه، بل هو للآخرة أقرب منه للدّنيا، فإنّه من ضرورة الإنسان الّتي يتقوّى بها على العبادة، وبها يندفع ما يُتوهَّم أيضاً من أنّه

(1) رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس : 253/19. رقم الحديث 568.

(2) رواه مالك في الموطأ في صفة النبي صلى الله عليه وسلم. باب جامع ما جاء في الطعام والشراب.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إنْ أريد عموم المدعو، لزم أن لا تدعو ضرورته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أنْ يزيد فيها، أو إلى أن لا يرفعها عنه إنْ قَدَر، وليس كذلك. وبالجملة فألفاظ البيت لا تخلو عن تعقيد وقلق.

ويحتمل تخريجه على وجه آخر، وهو أنْ تكون "ضرورة" منوّناً، وهو فاعل "تدعو"، و "مَن" مفعول، وحُذف تنوين "ضرورة" للضّرورة؛ نحو : ..ولاَ ذاكرَ اللهَ إلاَّ قَليلاَ[1]. وقراءة من قرأ : ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ**﴾[2]؛ بحذف النّون، ونَصْب الصّلاة. والمعنى : لا تدعو إلى الدّنيا ضرورةٌ أيْ ضرورة كانت، عظمت أو صغرت، شخصًا لولاه هو.. إلى آخره. وهذا الوجه غاية في الحسن؛ إذ فيه نفي المطلق، فيستلزم نفي المقيّد، أعني الضّرورة المضافة إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي المنفية بغير هذا الوجه، ولا يلزم مِن نفيها نفي المطلق، أمّا أنّه أحرى، لكن التّنصيص أولى من المفهوم. نعم. في هذا الوجه ضعف التّأليف؛ أعني مخالفة القياس النّحويّ بحذف هذا التّنوين، وهذا يوجب كون الكلام عير فصيح.

فإنْ قلتَ : والأوّل أيضاً فيه التّعقيد اللّفظي، وانتفاؤه أيضاً شرط في كون الكلام فصيحاً. قلتُ : نعم. إلاّ أنّ مفسدة التّعقيد أخفّ من مفسدة التّأليف، والله تعالى أعلم.

---

(1) هو شطر من بيت لأبي الأسود الدؤلي، وتمامه :

فألفَيْتُه غيرَ مُستَعْتِب ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلا

انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي : 284/1.

(2) سورة الحج. من الآية 35. وهي قراءة الحسن وأبي عمروٍ في روايةٍ. انظر الجامع لأحكام القرآن. القرطبي: 59/12.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

فَإذَا كَانَ يومُ القيَامةِ عَادَ كُلّ حَسَب ونَسَب إلى حَسَبِهِ ونَسَبِهِ، وَرَدَدْتُ ذَلكَ النّور إلى نُورِي، فَأُدخلُكَ أنتَ وأهلَ بيتِكَ وأَصحابَكَ ومَن أَحَبَّك[1] جَنَّتِي بِرَحمتِي، فَأَخْبِرْهُم بِذلكَ عَنّي يَا مُحمّد»[2].

ومنه أيضاً أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لمّا خَلقَ اللهُ تعالى آدمَ، ونَفخَ فيهِ الرّوحَ، نَظَرَ إلى سَاقِ العَرشِ، فَرَأى فِيهِ مَكتوبًا: لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ مُحمّدٌ رَسُولُ اللهِ. فقَالَ: أيْ رَبِّ، مَن صاحِب هَذَا الاسْمِ؟ فقَال: نَبيٌّ مِن ذُرّيتِكَ؛ آخرُ الأنبياءِ، وأوّلُ الأنبيَاءِ. فقال: أيْ رَبِّ، وكَيفَ يَكونُ أَوّلهَم وآخرَهم؟ فقال: أوّلهُم دُخولا الجنّةِ، وآخرُهم بَعثًا. فقال: يَا رَبِّ، ويدخُلُ الجنّةُ قَبلي؟ قال: نَعَمْ. قال آدم: الحمدُ للهِ الّذِي جَعَلَ مِن ذُرِيّتِي مَن يَدخُلُ الجنّةُ قَبلي. فقال: يَا آدمُ، هَذا وَلَدُكَ مُحمّدُ، لَولاَ هو مَا خَلقتُكَ، ولاَ خَلقتُ جَنّةً ولا نَارًا، ولا شَمسًا ولا قَمَرًا، هذَا الّذِي يَدخُلُ الجنّةَ الخلاَئِقُ بِشفاعتِهِ يومَ القيامَةِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[3].

وفي "أحكام" ابن القطّان[4] عن عمر رضي الله عنه قال: قال النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لمَّا اقْتَرَفَ آدمُ الذّنبَ، قال: رَبِّ، أَسْأَلُكَ

(1) في المطبوع من الدرّ المنظّم في مولد النبيّ المعظّم: أَحَبَّكُم.

(2) انظر الدرّ المنظّم في مولد النبيّ المعظّم. العزفي: ص 142. ولم أقف عليه مسندا.

(3) انظر الدرّ المنظّم في مولد النبيّ المعظّم. العزفي: ص 156. ولم أقف عليه مسندا.

(4) هو علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (562 - 628هـ= 1167 - 1230م). من حفاظ الحديث، ونقدته. قرطبي الأصل. من أهل فاس. أقام زمنا بمراكش، وامتحن سنة 621 فخرج من مراكش، وعاد إليها واضطرب أمره، ثم ولي القضاء بسجلماسة، فاستمر إلى أن توفي بها. انظر الأعلام. الزركلي: 331/4.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

بحقّ مُحمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَاَ غَفرتَ لِي. قال : يَا آدمُ، كَيفَ عَرفتَ محمّدًا، و لم أخلُقْهُ؟ قال : لأَنّكَ يَا رَب لمّا خَلقتنِي رَفَعتُ رَأسِي فَرأيْتُ في قِوامِ العَرشِ : لاَ إِلَهَ إلاّ اللهُ مُحمّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَعلِمتُ أنّكَ لَم تُضِفْ إلى اسْمِكَ إلاّ أحَب الخلقِ إليكَ. قال : صَدَقتَ يَا آدمُ، إنّه لأَحَب الخلقِ إليَّ، إذَا سَألتَنِي بِحَقِّهِ غَفَرتُ لَكَ، ولَوْلاَ مُحمّد مَا خَلَقْتُكَ»[1].

ثمّ تقرير دليله أنْ يُقال : إذا ثبت أنّ وجوده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علّة وجود الدّنيا، فالدّنيا بأجمعها مفتقرة في وجودها إليه؛ لافتقار وجود المعلول إلى وجود علّته، فلو كانت ضرورته تدعو إلى الدّنيا، لكان وجوده معلولا لوجودها، وافتقر هو في وجوده إلى وجودها، وهو خُلف؛ لأنّ فيه عكس الحقائق في صيرورة العلّة معلولا وبالعكس، لأنّ العلّة لا تفتقر في وجودها إلى وجود المعلول.

فإنْ قلتَ : بل تفتقر العلّة إلى معلولها، إذ لا تُتصوّر بدونه.

قلتُ : ذلك في العلل العقلية، وأمّا العلل الوصفية فلا، ثمّ استلزام العلّة معلولها لا مِن حيث أنّها لا تُوجد إلاّ بوجوده، بل من حيث اقتضاؤها إيجاده، وبالجملة فالدّليل خطابيّ إقناعيّ، لا برهانيّ يقينيّ.

وقال بعضهم : «وجه احتياج الدّنيا إليه ينبني على ثلاث مقدّمات: الدّنيا لولا النّاس ما وجدت، والنّاس لولا عبادة الله ما وُجدوا، لا

(1) رواه الحاكم في المستدرك : 672/2. الحديث رقم 4228. قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب». قال الذهبي في التلخيص: بل موضوع.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لحاجته سبحانه وتعالى إلى عبادتهم، بل لذلك خلقهم، والعبادة لولا النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما وُجدت، فينتج : الدّنيا لولا النّبي ما وُجدت. دليل الأولى قوله تعالى : ﴿ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾[1]. إلى : ﴿وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾[2]. والثّانية قوله: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾[3]. والثّالثة : ما قرّره أئمّتنا في الحسن والقبح[4]». انتهى.

قلتُ : وهذه المقدّمات لا تنتج شيئاً، وليس يأتي مِن ترتيبها - على ما ذكر - قياس منتج، لا بالاقترانيّ؛ حملية أو شرطية، ولا بالاستثنائيّ، على ما لا يخفى على ممارس الصّناعة[5]. وأقرب التّرتيبات المنتجة إلى مقصده؛ أنْ يُجعل من الاقترانيّ الشّرطيّ، بأنْ يُقال: لولا النّبي لاختلّ المقصود مِن العبادة، ولو اختلّ المقصود مِن العبادة، لاختلّ المقصود مِن خلق النّاس، ولو اختلّ المقصود من خلق النّاس،

---

(1) سورة النازعات : من الآية 27.

(2) سورة النازعات : من الآية 33.

(3) سورة الذاريات : الآية 56.

(4) أيْ أنّ الحسن والقبح شرعيان وليس عقليان.

(5) القياس الاقتراني: هو القياس الّذي يدل على النتيجة بمعناها؛ لا بصورتها. مثاله: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث؛ فينتج: العالم حادث. والقضية الحملية : ما كان طرفاها مفردين أو في قوة المفردين. والمراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة؛ مثالها : زيد قائم؛ فإنّه ينحل طرفاه إلى مفردين. والقضية الشرطيّة المتّصلة : ما تركب مِن جزأين، ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط. مثل : إنْ كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود. وأمّا القياس الاستثنائي : فهو القياس الّذي يدلّ على النتيجة بصورتها ومادّتها، أو يدلّ على نقيضها. انظر الاستدراك الأصولي. إيمان بن سالم قبوس : ص 423.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ثبت في الصّحيح وغيره أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلاَ فَخْرَ**»[1]. وهذا لا خلاف فيه. ورُوي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يروي عن جبريل عليه السّلام عن ربّنا تبارك وتعالى أنّه قال : «**لقدْ مَنَنْتُ عليكَ بسبعةِ أشياءَ : أوّلهُا : أنّي لم أَخلُقْ في السّمَواتِ والأرضِ أكرَمَ عَلَيَّ مِنكَ. والثّاني : أنّ مِائة ألَف نَبيّ وأربعَةَ وعشرينَ ألَف كُلّهُم مُشتاقونَ إليكَ وإلَى أمّتِكَ. والثّالث : أنّي لَم أعطِ أمّتكَ مَالاً كثيرًا حتّى لاَ يَطولَ عليهِم الحسَابُ. والرّابع : أنّي لَم أُطوّلْ أعمارَهم حتّى لاَ تجتمعَ عليهِم الذّنُوب كثيرًا. والخامسُ : لَم أُعطِهِم مِن القُوّةِ مَا أَعطيْتُ مَن قبلهُم حتّى لاَ يدّعُوا الرّبوبيّةَ كمَا فعلَ الأممُ السّالفةُ. السّادس : أَخرجتُهُم في آخِر الزّمانِ حتّى لاَ يكونُ مُقامُهم تَحتَ التّراب كثيرًا. والسّابع : لم أُعاقب أمّتَك كمَا عاقبتُ بَني إسرائيلَ، كَانُوا إذَا أصابَهم دمُ حيضٍ فِي ثِيابِهم أَمَرتُ بِقطعِه، وَلاَ يجوزُ له الغَسلُ، وإذَا أَذنبُوا أمرتُ بِقطعِ عُضو أو فَقْأ عَينٍ، وكَانُوا إذَا أَذنبُوا وَجَدُوه مَكتُوبًا على أَبوابِهم**»[2].

وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما : «**فضّلَ الله محمّدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أهل السّموات والأرض والأنبياءَ**». قالوا : بما فُضّل على أهل السّماء؟ قال : «**إنّ الله تعالى قال لأهل السّماء :**

(1) رواه مسلم في الفضائل. بَاب تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ. ورواه غيره.

(2) قال النبهاني في كتابه حجة الله على العالمين : ذكرها السراج البلقيني في فتاويه. انظر حجة الله على العالمين في معجزات سيد المرسلين : ص 24. لم أقف عليه مسندا.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خَلَقَ الْخَلْقَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ، ثُمَّ جعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهم فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ قَبَائِلَ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ قبيلة، ثُمَّ جَعَلَهُمْ بُيُوتًا، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ بَيْتًا»[1].

ومثله فيها من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بن نوفل[2] عَنْ الْعَبَّاسِ رضي الله عنه، وقال في آخره: «**فَأَنَا خَيْرُهُمْ نَفْسًا، وَخَيْرُهُمْ بَيْتًا**»[3].

وعن كعب[4] إنَّ اللَّهَ عزّ وجلّ أَنْزَلَ الكتاب عَلَى آدَمَ محصيًا بِعَدَدِ الأَنْبِيَاءِ، فأَقْبَلَ آدم عَلَى ولدِه شِيثَ، فَقَالَ: أيْ بُنَيَّ، أَنْتَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، فَخُذْهَا بِعِبَادَةِ[5] التَّقْوَى، وَكُلَّمَا ذَكَرْتَ اللَّهَ عزّ وجلّ فَاذْكُرْ إِلَى جَنْبِهِ مُحَمَّدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنِّي رَأَيْتُ اسْمَهُ مَكْتُوبًا عَلَى سَاقِ الْعَرْشِ وَأَنَا بَيْنَ الرُّوحِ وَالطِّينِ، ثُمَّ طُفْتُ السّموات، فَلَمْ أَرَ فِيها مَوْضِعًا إِلاّ رَأَيْتُ اسْمَ مُحَمَّدٍ مَكْتُوبًا، وَلَقَدْ رَأَيْتُ اسْمَ محمدٍ مَكْتُوبًا عَلَى صُدُور

---

(1) انظر سنن الترمذي في الدعوات. بَاب مَا جَاءَ فِي عَقْدِ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ. وقال: هذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(2) هو عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي (9 - 84هـ= 630 - 703م). من أشراف قريش. من أهل المدينة. وكان ورعا ظاهر الصلاح. ولاه ابن الزبير على البصرة ولما قامت فتنة ابن الاشعث، خرج إلى عمان هاربا من الحجاج، فتوفي فيها. انظر الأعلام. الزركلي: 77/4.

(3) انظر سنن الترمذي في المناقب. بَاب فِي فَضْلِ النَّبِيِّ. وقال الترمذي: هذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(4) هو كعب بن ماتع بن ذي هجن الحميري، أبو إسحاق (.. - 32هـ= .. - 652م). تابعي. كان في الجاهلية من كبار علماء اليهود في اليمن، وأسلم في زمن أبي بكر، وقدم المدينة في دولة عمر، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيرا من أخبار الامم الغابرة. وخرج إلى الشام، فسكن حمص، وتوفي فيها. انظر الأعلام. الزركلي: 228/5.

(5) في المطوع من كتاب الديباج للخَتْلي: بعمارة بدل بعبادة.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْحُورِ الْعِينِ، وَلَمْ أَرَ فِي الْجَنَّةِ قَصْرًا وَلا غُرْفَةً وَلا مَوْضِعًا إِلاّ ورَأَيْتُ اسْمَ محمدٍ مَكْتُوبًا.. وَعَلَى وَرَقِ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَعَلَى أَطْرَافِ الْحُجُبِ، وَبَيْنَ أَعْيُنِ الْمَلائِكَةِ، فَأَكْثِرْ ذِكْرَهُ، فَإِنَّ الْمَلائِكَةَ تَذْكُرُهُ فِي كُلِّ سَاعَةَ(1).

ومن "**أحكام**" ابن القطّان عن عليّ بن الحسين(2) عن أبيه(3) عن جدّه رضي الله عن جميعهم أنّ النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**كُنْتُ نُورًا بَيْنَ يَدَيْ رَبّي عزّ وجلّ قَبْلَ خَلْقِ آدم بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفَ عَامٍ**»(4).

وعن كعب : عَرَفَتْ الْمَلاَئِكَةُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَضْلَهُ قَبْلَ أَنْ تَعْرِفَ آدَمَ، فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، سَمِعَ من أسارير جبهته نَشِيشًا

---

(1) رواه أبو القاسم الخَتْلي في كتابه الديباج : ص 57.

(2) هو علي "الأكبر" بن الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي (.. - 61هـ= .. - 680م). من سادات الطالبيين وشجعانهم. قتل مع أبيه "الحسين في وقعة الطف (كربلاء) وهو أول من قتل بها من آل الحسين، وليس له عقب. انظر الأعلام. الزركلي : 277/4.

(3) هو الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي القرشي العدناني، أبو عبد الله (4 - 61هـ= 625 - 680م). السبط الشهيد، ابن فاطمة الزهراء، وفي الحديث: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة. ولد في المدينة، ونشأ في بيت النبوة، وكان مقتله (رض) يوم الجمعة عاشر المحرم. انظر الأعلام. الزركلي : 243/2.

(4) قال العجلوني : قال الشبراملسي : ليس المراد بقوله من نوره ظاهره من أن الله تعالى له نور قائم بذاته لاستحالته عليه لأن النور لا يقوم إلا بالأجسام، بل المراد خلق من نور مخلوق له قبل نور محمد وأضافه إليه تعالى لكونه تولى خلقه، ثم قال ويحتمل أنّ الإضافة بيانية، أيْ خلق نور نبيه من نور هو ذاته تعالى لكن لا بمعنى أنها مادة خلق نور نبيه منها بل بمعنى أنه تعالى تعلقت إرادته بإيجاد نور بلا توسط شئ في وجوده. قال: وهذا أولى الأجوبة. انظر كشف الخفاء. العجلوني : 266/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كَنَشِيشِ الطَّيْرِ، قال : سُبحانك مَا هَذَا ؟ قال الله تعالى : هَذَا تَسْبِيحُ خَاتَمِ النّبيّين، وسيّد ولدك المرسلين. فَكَانَ نُورُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرى في غرّة آدم عليه السّلام كالشّمس[1]. وعن ابن عبّاس : على باب الجنّة مكتوب "لا إلهَ إلاّ اللهُ محمّدٌ رسولُ اللهِ، لا أُعذّب مَن قالها"[2].

وقال بعض من دخل بلاد الهند إنّه وجد فيها وردًا أحمر مكتوباً عليه بالأبيض "لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله"[3].

وعن عبد الله بن صوجان[4] : عصفت بنا ريح ونحن في لجج بحر الهند، فأرسينا في جزيرة، فرأينا فيها وردًا أحمر ذكيّ الرّائحة طيّب النّسيم، وفيه مكتوب بالأبيض "لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله"، ووردًا أبيض مكتوب عليه بالأصفر "براءة من الرّحمن الرّحيم إلى جنّات النّعيم، لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله"[5].

وعن بعضهم : «أُتيت بسمكة، فرأيتُ في إحدى شحمتي أذنيها "لا إله إلاّ الله"، وفي الأخرى "محمّد رسول الله"»[6].

---

(1) لم أقف عليه مسندا. وقد أورده ابن الحاج في كتابه المدخل : 31/2.

(2) عزاه المتقي الهندي لاسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين. انظر كنز العمال : 57/1. رقم الأثر 186. وهو ضعيف.

(3) انظر الشفا : القاضي عياض : 175/1.

(4) في تذكرة المحبين شرح أسماء سيد المرسلين : "صوحان" بدل صوجان.

(5) انظر تذكرة المحبين شرح أسماء سيد المرسلين. الرصاع : ص 52.

(6) انظر تذكرة المحبين شرح أسماء سيد المرسلين. الرصاع : ص 52..

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[ابن مرزوق يروي عجائب في تلمسان]

قلتُ : وحدّثني جماعة من أهل قريتنا "**العبّاد**"[1] مدفن وليّ **الله** أبي مدين شعيب[2] خارج تلمسان المحروسة، وفيهم جماعة من طلبة العلم، أنّهم وجدوا بالموضع المذكور، وأظنّ ذلك في سنة سبع وثمانمائة [807هـ]، بطّيخة صفراء فيها خطوط شتّى بالأبيض خِلقة، ومِن جملة الخطوط كَتْبٌ بالعربي في أحد جانبيها "**الله**"، وفي الآخر "عِزّ أحمد". قالوا : بخطٍ بيّنٍ لا يشكّ فيه عالم بالخط.

كما حدّثوني أيضاً هم أنفسهم أنّهم وجدوا بالموضع المذكور - وأظنّه في السّنة المذكورة أو في غيرها قريباً منها - ورقةً من ورق الشجر المُسمَّى في المغرب بحَبِّ المُلُوك[3]، وهو ورق يشبه ورق الزّيتون والرّمان، إلاّ أنّه أكبر منه، وهو أخضر اللّون، ويصفرّ عند أوان سقوطه من شجره. قالوا : وجدنا الورقة قد دخلتها الحمرة لقُرب أوان الاصفرار، وفيها مكتوب في أحد وجهيها : "محمّد". فإذا قُلبت قُرئ كما يُقرأ لو كتب في صفحة كاغد.

---

(1) وهي الآن حي ومن أحياء تلمسان، وبها دار المرازقة.

(2) هو شعيب بن الحسن الأندلسي التلمساني، أبو مدين (..- 594هـ=..- 1198م). صوفي، من مشاهيرهم. أصله من الأندلس. أقام بفاس، وسكن (بجاية) وكثر أتباعه حتّى خافه السلطان يعقوب المنصور. وتوفي بتلمسان، وقد قارب الثمانين أو تجاوزها. انظر الأعلام. الزركلي : 166/3.

(3) هذا إطلاق العامة في الجزائر، والمقصود شجر الكرز.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

كما حدّثني بعض الجماعة المذكورين أنّ بعض عمال "**هنين**"[1] ثغر من ثغور تلمسان المذكورة، أُتي في أخريات العشر الآخر من المائة الثّامنة بسمكة مكتوب في أحد جنبَيها بخطّ أبيض "لا إله إلاّ الله"، وفي الآخر "محمّد رسول الله". فبادر إليها العامل، وأكلها تبرّكا، فرُفع الأمر إلى سلطانه، فعزله أن لا يكون طالعه بأمرها، حتّى يكتب بذلك رسوماً، وكان السّلطان مِن أهل العلم. ثمّ إنّي لقيت العامل، فاستطعمته الخبز، فقال لي : إنّما وجدتُ في إحدى الجانبين "الله"، وفي الآخر "محمّد". قال: وكانت السّمكة رزقاء على صفة السّمك، وسمّى لي نوعها غير أنّي أُنسيته. قال لي: والخطّ بالأبيض أَبْيَن ما يكون.

ثمّ حدّثني من لا أتّهمه بكذب أنّ بعض النّاس وجدوا في قرية من قرى "**هوّارة**"[2] من عمالة تلمسان في سنة تسع وثمانمائة [809هـ] حبّة عنب مكتوباً فيها بخطّ بارع "خِلْقَة محمّد".

وحدّثني بعض العدول من العلماء أنّه رأى حبّة فول بيضاء مكتوباً فيها بخط بارع بلون أسود "مُحمّد". وكنتُ أسمع عن الشّيخ الفقيه الصّالح أبي عبد الله محمّد بن فاتح[3] السّاكن بقرب تنس[4]

---

(1) هنين: مدينة جزائرية تقع شمال غرب الجزائر في ولاية تلمسان، وتتمركز وسط الطريق الساحلي الرابط بين مدينتي الغزوات وبني صاف.

(2) توجد قرية تسمى الهوارة تابعة لبلدية الرمشي، والّتي هي بدورها تابعة لولاية تلمسان.

(3) ظاهر أنه معاصر للإمام ابن مرزوق. ولم أقف على ترجمته.

(4) تقع مدينة تنس بغرب الجزائر، وخرّجت الكثير من العلماء.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

نفع الله به، أنّه لا يريد أنْ يتناول حجرًا وفيه اسم "محمّد" مكتوباً، إلاّ وجده. ثمّ إنّي أحدّث نفسي بتأمّل الأحجار، فاطّلعتُ على كثير منها في غير موضع من الأرض وفيه الاسم الكريم مكتوباً.

فنسأل الله - جلّ جلاله - بفضل هذا الاسم الكريم أنْ يتداركنا برحمته وبالتّوبة الصّادقة الّتي لا بعدها معصية، وبالممات على محبّته ومحبّة أهل بيته وأصحابه، واتّباع سنّته، وصلى الله على محمّد وآله وسلّم.

قلتُ : ومن هذا ما ذكر القاضي في "**الشّفا**" : أنّ مولودًا وُلد في بعض البلاد[1] وعلى أحد جنبَيه مكتوب "لا إله إلا الله". وعلى الآخر "محمّد رسول الله"[2]. وهذا بحرٌ لا ساحل له.

فإنْ قلتَ : ظاهر قوله : "سيدُّ الكونينِ"، وتفسيره بأهل السّموات والأرض يشمل الملائكة، فيكون صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل من الملائكة كلّهم.

---

(1) في الشفا : خراسان.

(2) انظر الشفا : القاضي عياض : 175/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حكم تفضيل الأنبياء على الملائكة]

قلتُ : نعم. وإنّه - أعني القول بأنّ الأنبياء عليهم السّلام أفضل من الملائكة عليهم السّلام – لمذهب أكثر أئمّتنا أهل السنّة - رضي الله عنهم - والشّيعة وأكثر النّاس. وذهب القاضي أبو بكر(1) من أصحابنا والفلاسفة والمعتزلة إلى أنّ الملائكة أفضل، ونقل بعض المحقّقين مِن المتأخّرين أنّه لا نزاع في أنّ الأنبياء أفضل من الملائكة السّفلية، وإنّما النّزاع في العُلوية، فقال أكثر أصحابنا : الأنبياء أفضل، وعليه الشّيعة، وقال الحليمي(2) – منا - والمعتزلة : الملائكة أفضل، وعليه الفلاسفة(3).

ولنُشِرْ إلى بعض أدلّة الفريقين، ونَكِل استقصاء ذلك لعلم الكلام.

فاحتجّ أصحابنا بأمرهم بالسّجود لآدم، والسّابق للفهم أمر الأدنى بالسّجود للأعلى. لا يُقال : هو سجود تعظيم. لأنّ قوله : ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾(4) يدلّ على أنّه إسجاد تكرمة.

---

(1) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني (338 - 403هـ= 950 - 1013م). قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. من كتبه (إعجاز القرآن). انظر الأعلام. الزركلي : 176/6.

(2) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني الحليمي (338 - 403هـ= 950 - 1012م). فقيه شافعي، قاض. كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر. مولده بجرجان ووفاته في بخارى. له (المنهاج) في شعب الايمان. انظر الأعلام. الزركلي : 235/2.

(3) انظر المواقف. الإيجي : 453/3.

(4) سورة الإسراء : من الآية 62.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْعَرَبَ، ثمّ اخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ.. بَنِي هَاشِمٍ، فاخْتَارَنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فلم أَزَلْ خِيَارًا من خِيَارٍ»[1].

وقوله : "من عُرب ومن عجمِ" بيان للفريقين خاصّة، ولا يصحّ أنْ يكون بياناً للكونين وما عُطف عليه؛ لأنّه تكرار بلا فائدة، وإخراجٌ للملائكة من التّفضيل، وهو مذهب الأقلّ كما تقدّم، وإخراجٌ للجنّ منه أيضاً، ولا وجه له.

وقوله : "نبينًّا الآمرُ.." البيت؛ وَصْفُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا البيت بأنّه نبيّ وآمر ناهٍ، وصادق فيما يخبر عنه مِن نفي أو إثبات، وهو الّذي عبّر عنه بقوله : " فلا أحدٌ أبَرَّ في قَوْلِ لا مِنْهُ وَلا نَعَمِ"؛ أيْ لا أحد أصدق منه في الخبر الّذي يخبر عنه بقوله : لا، وهو المنفيّ، وفي الّذي يخبر عنه بنعم، وهو المثبَت. ووصفه بأنّه آمر نّاهٍ، قائم مقام وصفه بأنّه رسول؛ لأنّه الآمر النّاهي.

وقد تقدّم معنى النّبي لغةً، ولا بدّ من بيان معناه ومعنى النبوّة شرعاً، ومعنى الرّسول أيضاً، وبيان ما قيل في الوصفين مِن التّساوي أو الفرق.

---

(1) رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمر مرفوعا : 455/12. الحديث رقم 13650. وفي سنده مقال.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[معنى النبوّة والرسالة]

قال القاضي عياض رحمه الله : «النّبوءة في لغة مَن همز مِن النّبأ؛ أيْ الخبر. و قد لا يهمز تسهيلاً. والمعنى أنّ الله أطلعه على غيبه، وأعلمه أنّه نبيّ، فنبيء؛ فَعِيل بمعنى مَفْعُول؛ أيْ مُنَبّأ. أو بمعنى فَاعل؛ أيْ مُخبر عن الله بما بعثه به، وأطلعه عليه. وعند مَن لم يهمز من النبوّة؛ أيْ ما ارتفع من الأرض، ومعناه له مرتبة شريفة منيفة عند مولاه، فالوصفان مؤتلفان. وأمّا الرّسول فمعناه المُرسَل، ولم يأت فَعُول بمعنى مَفْعول إلاّ نادرًا، وإرساله : أَمْر الله له بالإبلاغ للخَلق، واشتقاقه مِن التّتابع؛ جاء النّاس أرسالاً : تبع بعضهم بعضاً. كأنّه أُلزم تكرار التّبليغ، وأُلْزِمت الأمّة اتّباعه.. وقيل : النّبيّ والرّسول مترادفان. وقيل : اجتمعا في النّبوّة بالمعنيين المتقدّمين، وزاد الرّسول بالأمر بالإنذار. وقيل : زاد بمجيئه بشرع مبتدإ، ومَن لم يأت به فنبيّ غير رسول وإنْ أُمر بالإبلاغ والإنذار. ومذهب الأكثر أنّ كلّ رسول نبيّ ولا عكس، وأوّل الرّسل آدم، وآخرهم محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي حديث أبي ذرّ رضي الله عنه : «**الأنبياء مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، والرّسل منهم ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ، أوّلهم آدم**»[1].[2]

---

(1) هذه رواية أبي نعيم. انظر الحلية : 167/1. والباقي يروون عدد الرسل: ثَلاَثُ مِائَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ. والحديث في سنده مقال.

(2) انظر الشفا : القاضي عياض : 250/1 و 251.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾[1]؛ فهذا تكليف يختصّ به في الوقت، فهذه نبوّة لا رسالة، فلمّا نزل : ﴿ قُمۡ فَأَنذِرۡ ﴾[2]. كانت رسالة؛ لتعلّق هذا التّكليف بغيره أيضاً، فالنّبيّ كُلّف بما يخصّه، والرّسول بذلك وبتبليغ غيره، فالرّسول أخصّ مطلقاً»[3].

(1) سورة العلق : من الآية 1.

(2) سورة المدثر : الآية 2.

(3) انظر الفواكه الدواني. النفراوي : 240/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قلتُ : امتناعه من قول "لا" في حوائج الدّنيا الّتي فيها طاعة أو لا معصية فيها، وأمّا مَن سأل منه معصية، فلا يجيبه إلاّ بـ "لا"، كما قال لابن الطّفيل العامري لمّا سأله اقتسام الوبر والمدر، وأنْ يجعل له الأمر من بعده[1]. وكذا لمُسَيْلَمَة حين قال له : «**لَوْ سَأَلْتَنِي هَذَا**» وأخذ شيئاً من الأرض، وفي الحديث أنّه أشار إلى جريدة[2] كانت في يده يتّكئ عليها «**مَا أَعْطَيْتُكَهُ**»[3]. وهو كثيرٌ. وإنّما أراد النّاظم ما لا معصية فيه. ويحتمل أن يكون كنّى بـ "لا" عن النّهي؛ لأنّه مطلوب النّفي، كما أنّ "لا" للنّفي، وبـ "نعم" عن الأمر؛ لأنّه مطلوب الثّبوت، كما أنّ "نعم" للإيجاب، فترجع "لا" للنّاهي و "نعم" للآمر، والكناية بـ "لا" عن النّهي ظاهرة؛ لأنّها للنّفي، ولأنّها من حروفه، وأمّا "نعم" فحَسُن الكناية بها عن الأمر، وإنْ كان معناها ما تقدّم في الغريب ما ذُكر، ولأنّ فيها مطابقة لـ "لا"، ولأنّها توجب الكلام طلباً كان أو خبرًا، والأمر نقيض النّهي، والنّهي نفي، فنقيضه إيجاب.

فإنْ قلتَ : إذا كان كناية عن الخبر بالإطلاق، فمقتضى لفظ النّاظم أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أخبر عن خبر بعدم وقوعه بصيغة "لا" أو ما يساويها، إذ النّظر هنا للمعنى لا للّفظ، وإنّما اقتصر على لفظ "لا"؛

---

(1) رواه البخاري عَنْ أَنَسٍ مرفوعا في المغازي. بَاب غَزْوَةِ الرَّجِيعِ، وَرِعْلٍ، وَذَكْوَانَ، وَبِئْرِ مَعُونَةَ، وَحَدِيثِ عَضَلٍ، وَالقَارَةِ، وَعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ، وَخُبَيْب وَأَصْحَابِهِ. ورواه غيره.

(2) في صحيح البخاري : قَضِيبٌ.

(3) رواه البخاري عَنْ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ مرفوعا في المغازي. بَاب قِصَّةِ الأَسْوَدِ العَنْسِيِّ. ورواه غيره.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لأنّها الأكثر في ذلك ولاختصار لفظها، ولمّا قصد من المطابقة بها لفظ "نعم" الّذي اضطرّته إليها القافية، حتّى كنّى بها عن الأمر، كما قلتم في الوجه الآخر، فما وجه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لذي اليدين لمّا قال له : أَقَصُرَت الصّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ؟ : «**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**»[1]؛ بالنّفي الكلّي، مع أنّه قد كان بعض ذلك، وهو النّسيان كما قال ذو اليدين، فأجابه بالموجب الجزئيّ.

قلتُ : هذا الحديث عنه أجوبة شتّى، وللنّاس فيه كلام طويل، وأقرب ما أختارُه هنا في الجواب أنْ أقول : إنّ الصّادق هو كلامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمّا القَصر فظاهر انتفاؤه، وأمّا النّسيان، فلأنّ ذا اليدين نسبه إليه بقوله : نَسِيتَ. وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**إنّي لاَ أَنْسَى**» على رواية النّفي «**وَلَكِن أَنْسَى لِأَسُنَّ**»، فصحّ قوله : "**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**"؛ أيْ لم أَنْسَ، ولكنّي أُنْسِيتُ لأسُنّ لكم. وأمّا على رواية الإثبات في "**لأَنْسَى**"، فمعنى "**كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ**"؛ أيْ ما أخبر عنه ذو اليدين مِن النّسيان الّذي يُنسب مَن صدر عنه إلى تقصير وتفريط وغفلة عن الله، لا سيما في حال مناجاة حضرة القُدُس، وهي حال الصّلاة؛ أيْ أنّي لم أَنْسَ نِسْيَانَ غيري، بل نِسياني رحمة؛ لما فيه مِن الاستنان، ونِسيان غيري نقمة: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ ﴾[2].

فإنْ قلتَ : وبِم تجيبون عمّا رُويتم في الصّحيح من قضية الأَشْعَرِيّينَ حين استحملوه، فقال : «**وَاللَّهِ لاَ أَحْمِلُكُمْ**». ثمّ لمّا أُتِيَ بذَوْدٍ

(1) سبق تخريجه.

(2) سورة الحشر : من الآية 19.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

على أنّ النّاظم لم يقل : إنْ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لا" أو "نعم"، لم يكن في نفس الأمر إلاّ موافقهما، بل قال : "لاَ أَحَدَ أَبَرَّ مِنْهُ" في مقتضاهما، لا سِيَّما إنْ أراد بـ "لا" و "نعم" الوعد، فإنّه قد لا يقدر وقوع الشّيء الموعود به، كقوله لليهود لمّا سألوه عن لَبْث أهل الكهف : «**غَدًا أُجِيبُكُمْ**». فتأخّر الوحي بضعة عشر يوماً، فنزل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1].[2] وما قاله بعضهم من أنّ أمثال هذه الأجوبة إنّما يُحتاج إليها إنْ قيل: إنّ الصّدق ما وافق ما في نفس الآمر، والكذب نقيضه، وأمّا على قول مَن يفسّر الصّدق بمطابقة اعتقاد المخبَر، والكذب بمخالفة اعتقاده، فهذا كلّه صدق، إنّما جرى فيه على ما نقل صاحب "**التّلخيص**"[3]، وأمّا ابن الحاجب[4] فنقل التّفسير الثّاني قولاً للقائلين بالواسطة، فإنّ الجاحظ[5] ومن وافقه من المعتزلة على

---

(1) سورة الكهف : الآيتان 23 و 24.

(2) انظر تفسير الكشاف. الزمخشري : 668/2.

(3) اسم الكتاب تلخيص المفتاح. طبع في كلكتة سنة 1815م وفي القسطنطينية 1260هـوفي بيروت 1302هـ. وصاحبه هو جلال الدين محمود القزويني المتوفي سنة 739هـ.

(4) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (570 - 646هـ= 1174 - 1249م). فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية. ولد في أسنا، وسكن دمشق، ومات بالاسكندرية. من تصانيفه (الكافية) في النحو، انظر الأعلام. الزركلي : 211/4.

(5) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (163 - 255هـ= 780 - 869م). كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها (الحيوان). انظر الأعلام. الزركلي : 74/5.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

إثبات الواسطة بين الصّدق والكذب؛ يجعلون ما طابق اعتقاد المخبَر إنْ لم يطابق ما في نفس الآمر ليس صدقاً ولا كذباً[1].

ويمكن أنْ يُقال : لم يرد النّاظم كلّ لفظة بـ "لا"؛ فإنّ قول القائل "لا"، تارة تكون جواب قول القائل: اعطِني أو أَتُعْطِيني؟ وهذه مذمومة، وتارة جواب قوله: أَتَمنعنِي؟ أو أَتَحرِمني؟ وهذه محمودة. فقوله : "أبرّ في قول لا منه"؛ أيْ في قوله "لا" المحمودة، وأمّا المذمومة، فيجوز الخلف فيها، مع أنّها لا تصدر منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلاّ في محلّها، لكن يُرى الأفضل في ترك مقتضاها كما في حديث الأشعريّين، ومن هذا المعنى قول الشّاعر[2] :

أبى جُودُه لا البُخْلَ واسْتَعْجلت به نَعَمْ مِن فتًى لا يَمْنع الجُودَ قاتِلَهْ

فإنّه يُروى قوله "البخل" بالنّصب والجرّ، فالجرّ على إضافة "لا" إليه، والمعنى : أبى جوده النّطق بـ "لا "الّتي للبخل، ومفهومه أنّ الّتي للجود لا يأباها، وأمّا النّصب فعلى أنْ يكون "البخل" بدلاً من "لا"، أو عطف بيان، أو مفعولاً مِن أجله على حذف مضاف؛ أيْ كراهة البخل، وعلى النّصب فالمعنى : أنّه لا ينطق بـ "لا" قطّ لئلاّ يقع في البخل، ومفهوم العلّة يقتضي أنّها إنْ لم يكن فيها بخلٌ، فلا يمنع مِن النّطق بها، وعلى التّقديرين فلا بدّ من تخصيص "لا" بالّتي للبخل[3].

---

(1) انظر بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح. الصعيدي : 37/1. لوامع الأنوار البهية. السفاريني : 13/1.

(2) هذا البيت ينقله الكتّاب ولا يذكرون قائله. انظره في لسان العرب. ابن منظور : 589/12.

(3) انظر المسألة في مغني اللبيب. ابن هشام : ص 327.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والمعنى الّذي قصده النّاظم اشتمل مِن هذا وأجمع، وكذا هو أجمع وأصحّ وأمدح من قول من مدح إنساناً بالكرم، فقال[1] :

مَا قَالَ لاَ قَطُّ، إلاَّ فِي تَشَهُّدِهِ   ولاَ نَعَـمُ قَـطُّ، إلاَّ جَـاءَتِ الـنِّعَمُ

فإنّ هذا يقتضي أنْ لا ينطق بـ "لاَ" الجود. والبيت الأوّل وُجد فيه في نسخة - مظنون بها الصحّة - من الصّحاح للجوهري، لفظة "الجوع" بدلاً من "الجود"، بالعين مكان الدّال[2].

وقال بعض من اطلع على هذا المحل : إنّ المعنى لا يمنع الجوع قاتل الجوع، وهو الخبز؛ أيْ لا يمنع الخبز. وهذا كما ترى ليس فيه كثير بلاغة في المدح بالنّسبة إلى معنى لفظ الجود بالدّال، لأنّ المعنى معها لا يمنع هذا الممدوح الجود قاتله، أيْ لو قدّرنا أنّ شخصاً ضربه، فأنفذ مقاتله، ثمّ أتى الضّارب يسأل هذا المضروب الممدوح أنْ يجود عليه بشيء يطلبه منه، لَمَا منعه إيّاه، مع علمه بأنّه هو الّذي أنفذ مقاتله، فيوافق في المعنى قول الآخر[3] :

---

(1) لم أقف على البيت ولا على اسم قائله في المصادر، والشطر الأوّل يُعزى للفرزدق، وقاله في زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه، وهو بتمامه :

ما قالَ لا قَطُّ إلاَّ في تَشَهُّدِهِ   لَوْلا التَشَهُّدُ كانتْ لاءهُ نَعَمُ

انظر زهر الآداب وثمر الألبابز القيرواني : 104/1.

(2) وقد أصاب الإمام ابن مرزوق في ظنه، لأنّ ما ظنه صحيحاً هو الذي ورد في المطبوع من الصحاح للجوهري. انظر : 2554/6. وبرواية "الجوع" ورد البيت في لسان العرب. انظر لسان العرب. ابن منظور: 589/12.

(3) هو أبو تمام. انظر البيتين في نهاية الأرب في فنون الأدب. النويري : 184/3.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ»[1]. وقال له عمر : لأنتَ أحَبَّ إليّ من كلّ من في الأرض إلاّ من نفسي الّتي بين جنبيّ. فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**لَن يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتّى أَكُوْنَ أَحَب إِلَيْهِ مِنْ نَفْسه**». فقال له عمر : والّذي أنزل عليك الكتاب، لأَنْتَ أَحَب إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي الّتي بين جنبيّ. فَقَالَ : «**الآنَ يا عُمَرُ**»[2].

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ .. ﴾ الآية[3]. وقال : ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ** ﴾[4]. وقال : ﴿ **مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ** ﴾[5].

وتقدّم تفسير المحبّة. ولها أسباب في حقّ محبّة البشر مثله، يجمعها الميل إلى ما يوافق المُحَبُّ، وهي كلّها متوافرة فيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ منها حُسن صورته، وخَلقه وخُلقه، وعموم إحسانه، فإذا كان

---

(1) رواه الشيخان عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مرفوعا. انظر صحيح البخاري في الْإِيمَانِ. بَاب حُب الرَّسُولِ مِنْ الْإِيمَانِ. صحيح مسلم في الإيمان. بَاب وُجُوب مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ أَكْثَرَ مِنْ الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ وَإِطْلَاقِ عَدَمِ الْإِيمَانِ عَلَى مَنْ لَمْ يُحِبُّهُ هذِهِ الْمَحَبَّةِ.

(2) رواه الإمام أحمد رحمه الله في المسند عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ عَنْ جَدِّهِ مرفوعا : 583/29. رقم الحديث 18047. والحديث صحيح.

(3) سورة التوبة : الآية 24. والآية بتمامها : ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حتّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾.

(4) سورة آل عمران : الآية 31.

(5) سورة النساء : الآية 80.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإنسان يحبُّ مَن أسدى إليه معروفاً، أو أنقذه مِن مهلكة ولو يوماً ما، فكيف لا تحبُّ محبّةً مَن منح الله تعالى على يديه ما لا يبيد من النّعيم، ونجّى به ممّا لا يفنى من الجحيم. وإذا أحبَّ بطبعه ملِكا لحُسن سيرته أو حاكماً لاستقامة طريقته أو عالماً لما يُشاد من علمه أو صالحاً لكثرة طاعته، فمَن جمع هذه الخصال على الكمال أولى بالمحبّة. قال عليّ رضي الله عنه في صفته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ**»[1]. هذا مع ما أعدّ لمُحبّيه مِن الثّواب، مِن ذلك ما في حديث أنس من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَنْ أَحَبَّنِي كَانَ مَعِي فِي الْجَنَّةِ**»[2]. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للّذي قال : أنَا أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ : «**أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحبَبْتَ**»[3]. وقال لصَفْوَانَ بْنِ قدامة[4] - حين قال : يا رسول الله إنّي أحبّك -: «**الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»[5].

(1) رواه الترمذي في العلم. بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَاب الْبِدَعِ. ورواه غيره. وقال الترمذي : هـذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(2) رواه الترمذي في المناقب. بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ورواه غيره. وقال الترمذي : هـذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ.

(3) رواه الترمذي عن أنس مرفوعا في الزهد. بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ. ورواه غيره. وقال الترمذي : هـذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(4) هو صفوان بن قدامة التميمي المزني من بني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم، هاجر إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم، فقدم عليه المدينة ومعه ابناه عبد العزي وعبد نهم. فبايعه رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومد إليه يده، أقام صفوان بالمدينة حتّى مات بها. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبد البر : 724/2.

(5) رواه الطبراني في الكبير عن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة : 71/8. رقم الحديث 7400. والحديث ضعيف.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

عليهم يقول كلّ منهم في المحشر عند حاجة كلّ حبيبٍ إلى حبيبه : «**نَفْسِي، نَفْسِي**». وهو يقول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**أُمَّتِي، أُمَّتِي**»[1].

وقوله : "الّذي تُرْجَى شَفاعَتُهُ"؛ إنّما اقتصر على هذا الوصف في هذا المقام تنبيهاً على اتّصافه ببعض الأوصاف الموجبة لأنْ تحبّه أمّته، أو الّتي يُستدلّ بها على أنّه مُحَبٌّ فيهم على التّفسيرين. وإنّما خصّه بالذّكر؛ لأنّه الأهمّ والمقصود الأعظم، فإنّ هبة ما يفنى، ودفع ضرر لا يدوم، الأمر في ذلك يسير، وإنّما المعتبر حقّ الاعتبار النّفع بما يدوم، ودفع ضرر إنْ حصل قد لا يزول، وهذا هو الحاصل لنا إن شاء الله تعالى بمنّه وفضله بشفاعة هذا النّبيّ الكريم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا حرمنا شفاعته.

(1) رواه البخاري عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ في التوحيد. بَاب كَلَامِ الرَّب عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[أنواع شفاعة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

ثمّ قول النّاظم : "لكُلِّ هَوْلٍ مِن الأهوالِ مُقتَحَمِ"؛ أيْ مدخولاً فيه كرهاً، يدلّ على أنّه أراد جميع ما يُؤمل منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الشّفاعات لا العامّة، كما قال بعضهم: وشفاعاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كثيرة؛ منها العظمى الّتي لا خِلاف أنّها ثابتة، وخاصّة به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهي في الإراحة ممّا يُصيب الخلائق مِن كرب الموقف حسبما ذلك معلوم مشهور في الصّحيح من الأخبار، وهي للجنّ والإنس، والمؤمن والكافر. ومنها شفاعته في قوم يدخلون الجنّة بغير حساب. وأخرى في إخراج أهل الكبائر من أمّته من النّار، وإدخالهم الجنّة. وأخرى في قوم حُوسبوا واستوجبوا النّار، أن لا يدخلونها، ويدخلون الجنّة. وأخرى في زيادة درجات في الجنّة. قيل : وأخرى في تخفيف عذاب بعض الكفّار؛ كأبي طالب. وزاد بعضهم أخرى عند الصّراط وعند الميزان.

فإنْ قلتَ : قوله : "هُوَ الحَبِيبُ" بتعريف المبتدأ والخبر يؤذن بالحصر، فإنْ جعلتَ "الّذي" نعتاً لـ "الحبيب"، كان الحصر في أنْ لا حبيب تُرجى شفاعته إلاّ هو، وليس كذلك، لِما ورد في الأخبار أنّ الملائكة تشفع، وكذا الأنبياء والمؤمنون والقرآن، بل يشفع ما لا يشفع غيره، فإنْ لم تكن الشّفاعة العامّة كما حكيتَ عن بعضهم، فما الجواب. وإنْ جعلتَ "الّذي" خبرا ثانياً، لزم حصر الشّفاعة فيه أيضاً باعتبار هذا الخبر، ولزم مِن حصره في الخبر الأوّل أنْ لا حبيب إلاّ هو، وليس كذلك.

قلتُ : الظّاهر أنّ "الّذي" نعت، والحصر المستفاد مِن التّعريف - إنْ سُلّم - إنّما هو باعتبار الشّفاعة على اختلاف أنواعها المتقدّمة، ولا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يثبت كذلك إلاّ له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُراد العامّة الّتي هي للإراحة مِن الموقف؛ لأنّ قوله : "كلّ هول" يردّه، إذ هو ظاهر في العموم. نعم، إنْ أراد بالعامّة؛ أيْ الّتي تشمل جميع الأنواع، فيصحّ كلامه، إلاّ أنّ عُرف العلماء في العامّة هي الّتي في الموقف، ويحتمل أنْ يكون الحصر فيه باعتبار المحبّة أو الشّفاعة أو كليهما؛ مبالغة في المدح؛ أيْ الكامل في تلك الرّتبة.

ورُوينا في الصّحيح أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا**»(1).

فجزاه الله عن أمّته أفضل ما جزى به نبيًّا عن أمّته.

---

(1) رواه مسلم عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعا في الإيمان. بَاب اخْتِبَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعْوَةَ الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ. ورواه غيره.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حرص الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هداية البشر]

قوله : "دَعَا إِلَى اللهِ.." البيت؛ يعني أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا كلّ من بُعث إليه من إنس أو جنّ إلى الله؛ أيْ إلى توحيده - كما يجب - وطاعته والإقرار له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرّسالة - كما يجب - وطاعته فيما يكلّف به.

وهذه الدّعوة إمّا صريحاً، كما في حقّ مَن شافههم بها، وإمّا حكماً، كما في حقّ مَن لم يره؛ لأنّ الله تعالى أمره بذلك، فقال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾[1]. وقال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ .. ﴾ الآية[2]. ونحوه كثيرٌ.

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَثَلِي وَمَثَلُ ما بعثني الله به كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا، وصَنَعَ مَأْدُبَةً، وَأَمَرَ دَاعِيًا يَدْعُو النَّاسَ إِلَى تِلْكَ الدَّارِ، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَكَلَ مِنْ الْمَأْدُبَةِ، وَمَنْ لاَ فَلاَ**»[3]. فالدّار الجنّة، والباني الله جلّ جلاله وتقدّست صفاته وأسماؤه، والدّاعي محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمأدبة ما فيها من النّعيم المقيم.

---

(1) سورة المدثر : الآيتان 1 و 2.

(2) سورة المائدة : من الآية 67. والآية بتمامها : ﴿**يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾.

(3) أصل هذا الحديث مروي في الصحاح من قول الملائكة في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه البخاري عن جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ في الاعتصام بالكتاب والسنة. بَاب الِاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوها، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**»(1).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**إِنَّمَا مَثَلُكُمْ كَالفَرَاشِ، تُقْحَمُونَ لِلدُّخُولِ فِي النَّارِ، وَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ عَنْهَا**»(2).

وثبت في الصّحيح وغيره من حرصه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هداية أمّته، واجتهاده في دعائهم إلى الله تعالى ما هو معلوم لا يحتاج إلى دليل، وكفاك قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾(3).
وقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾(4).

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لملَك الجبال - حين أخبره أنّ الله أمره أنْ يطيعه، وقال له: إنْ شئتَ أطبقتُ عليهم الأَخْشَبَيْن - : «**لاَ. بَلْ أَدْعُوهُمْ يَوْمًا، وَأَتْرُكُهُمْ يَوْمًا، لَعَلَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنْ أَصْلاَبِهِمْ مَنْ لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»(5).

---

(1) رواه مسلم عَنْ جَابِرٍ مرفوعا في الإيمان. بَاب الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حتّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. ورواه غيره. ولفظ "وَأَعْرَاضَهُمْ" مدرجة.

(2) أصل هذا الحديث في الصحاح. ورواه البخاري عن أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في الرقاق. بَاب الِانْتِهَاءِ عَنْ الْمَعَاصِي. ورواه غيره.

(3) سورة الشعراء : الآية 3.

(4) سورة القصص : من الآية 56.

(5) رواه مسلم عَنْ عَائِشَةَ مرفوعا في الجهاد والسير. بَاب مَا لَقِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ. ورواه غيره.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وإنّما لم يذكر النّاظم المدعوّ، ليفيد العموم في المدعو، لأنّ تقدير مدعو معيّن دون آخر - ممّن لا يصلح للدعاء - ترجيحٌ من غير مرجّح، ولمّا كانت رسالته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عامّة، كان دعاءه عامًّا.

وقوله : "فالمُسْتَمْسِكونَ بهِ"؛ أيْ بدعائه، أيْ بمدعوّه الّذي يدعو إليه، وهي سنّته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من الإيمان وما يتفرّع عنه، والمعنى : فالّذين اعتصموا بما دعا إليه اعتصموا بحبل؛ أيْ بعهد، غير منفصم، وإنّما قال : "مُنفصم" بالفاء؛ لأنّه أضعف مِن ذي القاف، ونفي الأضعف يستلزم نفي الأقوى، ولا ينعكس. وإنّما قال : "المُستَمسِكُون"، ولم يقل "فالمُجيبُون له"، وإنْ كان أَنْسَب للدّعاء؛ تنبيهاً على أنّ مجرّد الإجابة بالقول ونحوه لا يكفي في اتّباع سنّته وفي النّجاة من المهالك، بل لابدّ من الاعتصام بما جاء به، والاستمساك به، كما يفعل مَن يصعد من مهواة في تعلّقه بالحبل والتزامه به، وإنْ قصّر في الاستمساك، وفارق يده الحبل ولو مرّة هوى. والإشارة بهذا إلى قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيئَين، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا؛ كِتَاب اللَّهِ وَسُنَّتِي**»(1). وفي رواية: «**وَعِتْرَتِي، عَضُّوا عَلَيْهِمَا بِالنَّوَاجِدِ**»(2).

---

(1) رواه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة مرفوعا : 172/1. رقم الحديث : 319.

(2) لفظ وَعِتْرَتِي وردت في السنن. انظر سنن الترمذي في المناقب. بَاب مَنَاقِبِ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مرفوعا. ورواه غيره. والحديث صحيح.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي قوله : "إلَى الله" إشارة إلى صحّة ما ادّعاه مِن أنّ المُسْتمسِك به مُستمسِك بما لا ينفصم : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ﴾[1]، وفيه إشارة إلى أنّه يُؤيَّد بالمعجزة الدّالة على صدقه، وإلاّ لما كان داعياً إلى الله، بل إلى سبيل الطّاغوت؛ كالمُتنبّئ مِن النّاس؛ ولذا أَتَى بالفاء في "فالمُسْتَمسِكون" إيذاناً بأنّ هذا الاستمسَاك يستحقُّ أنْ يكون؛ لأنّه يكون مُسبّب عن الدّعاء إلى الله تعالى.

(1) سورة يوسف : من الآية 108.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المراد بالاستفهام بـ "كيف" الاستبعاد أو الإنكار، نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1]، و : ﴿ ..كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ الآية[2]. أو النّفي، وحُذف مفعول "تَدعُو" تنزيلاً له منزلة اللاّزم؛ تنبيهاً على أنّ المُستبعِد تصوّر حقيقة هذا الدّعاء، لا تعلّقه بمفعولٍ، أو لتضمينه معنى تميل، كما تقدّم، أو اختصارًا للعلم به؛ على أنّ المراد النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وإسناد "تدعو" إلى "ضرورة" من المجاز العقليّ، والبيت كلّه كالتّذييل؛ لقوله : "إنّ الضّرورة.." البيت.

وعبّر بـ "مَن" ليُتوصّل به إلى ذكر الصّلة الّتي هي علّة حكم الاستبعاد.

وأوقع الظّاهر موقع المضمر، وهو لفظ "الدّنيا" الثّاني، إمّا للتّعظيم؛ أيْ الدّنيا العظيمة بكمالها، فكيف ببعضها الّذي هو الذّهب، وإمّا للتّحقير، وهو ضدّه.

وفي التّصريح باسمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد أنْ كنّى عنه بصفاته : الأيضاحُ بعد الإبهام، وهو من الإطناب، ومن فائدته أنّ النّفس عند ذكر أوصاف عظيمة لم يُذكر معها الموصوف، تتشوّق إلى ذكره، وتتألّم لعدم علمها به، فإذا ذُكر زال ألمها، والْتذّت أكثر ممّا لو بُيّن ابتداءً، ولذا قيل :

---

(1) سورة البقرة : من الآية 28.

(2) سورة يونس : من الآية 35. أو سورة الصافات : من الآية 154. أو سورة القلم : من الآية 36.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

"الحاصل بعد الطلب ألذّ مِن الحاصل بلا تعب". أو هو من الاستئناف البيانيّ، كأنّه قيل : مَن هذا المتّصف بهذه الصّفات العظيمة؟ فقال : هو محمّد.

وقال بعضهم : «إنّما أسقط حرف العطف مِن قوله : "محمّد"؛ لتعيّن الفصل، ولا تُوصل هذه الجملة، إذ لم يتقدّم ما يُتوهّم عطفها عليه إلاّ ""كيف"، ولا يصحّ؛ لأنّ جملتها إنشائية، وهذه خبرية، أو "لولا" ولا يصحّ؛ لأنّها صلة، والمعطوف على الصّلة في حكمها، وهذه خالية من ضمير الموصول، فلا تصحّ لذلك». انتهى.

والتّحقيق ما ذكرتُ لك من أنّ فصلها لقصد الاستئناف.

وفي هذا البيت نوع من الإطناب؛ لأنّ فيه عطف الخاصّ على العامّ في قوله : "والثّقلَين"؛ لدخولهما في "الكَونين"، وفي قوله "والفَرِيقَين" لدخولهما في "الثّقلَين"، ومِن الإطناب أيضاً إجمالُ "الفريقَين" ثمّ تفسيرهما بـ "عُرب" و "عَجم"، وهو أيضاً من التّوشيع، وتقدّمت حقيقته[1]. وتعريف "الكَونَين" و "الفريقَين" و "الثّقلَين" للعهد. والإضافة في "نَبيُّنَا" للتّشريف.

وتقديم "فِي قَول لاَ" على "مِنه" للضّرورة. والفصل في جملة "نبيّنُا الآمِر" مثله في البيت قبله إنْ جعلتَ "نَبيُّنا" خبر مبتدأ محذوف، وتقديم المسند إليه في "هُوَ الحَبِيبُ" للاختصاص؛ مبالغة لا حقيقة، أو للقُرب ممّا يفيده تقديمه مع الفعل مِن تقوّي الحكم. وتقدّم ما في تعريف

(1) في شرح قول الناظم : لولا الهوى لم تُرِقْ..

مادة محمية بموجب حقوق النشر

المبتدأ والخبر، والتّعبير بالموصول في "الّذي تُرْجَى" لإفادة تعليل الحكم. وجملة "دَعَا.." يحسُن فيها الوصل؛ لصحّة عطفها على "تُرْجَى"، والفصل لوجوه؛ إمّا لأنّها مستأنفة لقصد تعليل كونه حبيباً، وإمّا لأنّ عطفها على الاسمية لا يناسب، وإمّا لغير ذلك، وأَختارُ فصلها؛ لأنّه أبلغ على ما لا يخفى، ولإفادته شيئَين.

وحذف مفعول "دَعَا" إمّا إيجازًا للعلم به، أو تنزيلاً للمتعدّي منزلة اللاّزم لقصد العموم، وهما كالمتداخلَين.

وعطف "فَالمُسْتَمْسِكُونَ" بالفاء؛ إمّا لأنّه نتيجة الدّعاء إلى الله، وإمّا للتّنبيه على محذوف؛ أيْ دعا فأتى بمعجزة فالمستمسِكون به؛ نحو : ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[1].

فإنْ قلتَ : لِمَ لَم يقل: الدّاعي إلى الله؛ فيأتي بالاسم الدّال على الثّبوت كالأوصاف قبله؟ ولِمَ لم يقل: فالّذي تمسّك.. كما قال : "الّذي تُرجى.."؟

قلتُ : لو قال: الدّاعي.. لتُوُهّم قصور ذلك عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنّما هو مِن جملة مَن "دَعَا"، ولِما في الفعل مِن فهم التجدّد، فيَتصوّر السّامع ما كان يتكرّر منه من الدّعاء، مع ما كان يلحقه فيه من المشقّة .

لا يُقال : يلزم مثل ذلك في "الآمِرُ النّاهِي"، فإنّه بعض الآمرين، وتكرّر ذلك منه.

---

(1) سورة الشعراء : من الآية 63.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

لأنّا نقول : التجدّد فيهما ليس بمقصود، لأنّه لا يأمر ولا ينهى إلاّ بعد ثبوت نبوّته، وحينئذٍ يُتقبَّل منه جميع ما يصدر منه منهما، ولا مشقّة عليه في إلقائهما حينئذٍ، فكأنّهما من صفاته، وأمّا الأوّل، فلأنّ شريعته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمّا نسخت جميع الشّرائع، وهي لا تُنسخ؛ لأنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم النّبيّين، كان كونه آمرًا ناهياً مستقرًا لا متجدّدًا، والتّعبير بـ "المستمسِكين" للتّنبيه على لزوم اتّباع السُنّة في الحال، والعزم على استصحاب ذلك دائماً، ولمّا كانت الشّفاعة إنّما تكون في المستقبل، عبّر عنها بفعله. والتّنكير في "حَبْل" للتّعظيم، و"غَيْر مُنفَصِم" من التّتميم المُسمَّى بالاحتراس.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْإِعْرَابُ

كيف : حال أو ظرف على القولين، وعامله "تدعُو إلى الدّنيَا" متعلّق بـ "تدعو"، ولام "الدّنيا" واو كما تقدّم؛ لأنّها مِن الدّنوّ، وإنّما قلبوها ياءً للتّخفيف، وكذا كلّ "فُعْلَى"؛ اسماً لا وصفاً[1]؛ كالقُصْيا والعُلْيا؛ لأنّه من قَصَوْت وعَلَوْت، وعكسوا هذا الحكم في "فَعْلَى" اسماً لا وصفاً، فقلبوا ياءها واوا كالتّقوَى؛ لأنّها مِن وَقَيْت، هكذا نقل بعضهم. وتأمّل كلام ابن مالك في "فُعْلَى" بالضمّ، فإنّه ذكر غير هذا[2].

وضرورة : فاعل "تدعُو".

ومَن : مضاف إليه موصولة ليس غير، وتقدّم في التّفسير احتمال كون "ضرورة" منوّناً، و "من" مفعولاً، فراجعه.

---

(1) هكذا وردت في كل النسخ الخطية، والصواب : وصفا لا إسما. فلعله سبق قلم من الإمام ابن مرزوق رحمه الله وعفا عنه.

(2) كلام ابن مالك بتمامه هو : «إذا كان لام "فَعْلى" ياءً وكانت صفة صحَّت الياء ولم تُعلّ، إذا كان لام "فَعلى" ياءً وكانت اسماً، فالإعلال غالب، إذا كان لام "فُعلى" واوًا وهو اسم، لم يُغيّر، إذا كانت لام "فُعلى" واوًا وهو وصف، قُلبت واوه ياءً». انظر شرح الكافية الشافية : 335/5.

أيْ أنّ ابن مالك بقوله "لم يُغيّر" معناه أنّه يوافق أهل الحجاز الّذين قالوا : القُصوى؛ فأظهروا الواو على القياس لما مُكن ما قبلها، وهو نادر، خلاف ما اختاره الإمام ابن مرزوق مِن قلب الواو ياءَ، فقالوا "القصيا"، وهو الذي اختارته بنو تميم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

"الآمر" و "النّاهي"، وإنْ جعلتَ "محمّدا" مبتدأ، فهما خبران، ومَن يمنع تعدّد الخبر يجعل "نبيُّنَا" نعتاً لـ "سَيّد"، أو خبر مبتدأ، أو مبتدأ والخبر "الآمر النّاهي"، أو "سَيّد" نعت لـ "محمّد"، و"نبيُّنَا" الخبر، أو يكون "سَيّد" عطف بيان، وأمّا جعله بدلاً فضعيف؛ لاشتقاقه، أو يكون خبر مبتدأ محذوف، وتكثير الجُمَل في موضع الإطناب – كالمدح – أولى. ووزنه قيل: فَيْعَل، فاجتمعت الياء والواو، وسُكّن سابقهما، فأُبدلت الواو ياءً وأُدغم. وقال الفَرَّاء: فَعِيل وأصله سَوِيد، فقُدّمت الياء، ثمّ قُلبت الواو وأُدغم.

الكَونين : مضاف إليه، والأسماء بعده معطوفات عليه، وعلامة خفضها الياء.

و"مِن" في "مِن عُرب ومِن عَجَم"؛ لبيان الجنس، وهي الدّاخلة على التّمييز، وعاملها العامل فيه، وهو هنا "الفريقَين"، وانظر هل يصحّ كون المجرورين حالين أو صفتين.

نبيُّنا الآمر : تقدّم إعرابه، ويحتمل أنْ يكون خبر مبتدأ، وكذا كلّ من "الآمر النّاهي".

فلا أحد : الفاء عاطفة جملة على أخرى على بعض الوجوه المتقدّمة. أحد : مبتدأ ساغ الابتداء به للنّفي.

أبرّ : خبره، ولا ينصرف للوزن والصّفة، ويجوز أنْ تعمل "لا" كـ "ليس"، فـ "أحد" اسمها، ويُنصب "أبرّ" خبرها.

منه : متعلّق بـ "أبرّ". وضميره عائد على "نبيُّنا" صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. و "في" و "قول" متعلق بـ "أبرّ".

ولا : مضاف إليه محكيّ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْإِشَارَاتُ

[الزّهد في الدّنيا]

إذا كانت ضرورة نبيّنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تدعو إلى الدّنيا لما ذُكر، فضرورة مَن يدّعي أنّه على ملّته، وداخل في زمرة أمّته، وهو سالك في طريقته، ينبغي أنْ يكون كذلك : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[1].

فمحبّة الله تعالى ومغفرته لعباده مشروطة باتّباع نبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[2]. ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴾[3]. وكيف لا ينبغي أنْ يزهد في الدّنيا بأجمعها، وهي لو كانت تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء[4]. قال الله جلّ ذكره: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[5]. إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[6]. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

---

(1) سورة آل عمران : الآية 31.

(2) سورة الأحزاب : من الآية 21.

(3) سورة الحشر : من الآية 7.

(4) يشير إلى الحديث الذي رواه سَهْل بْنِ سَعْدٍ عن رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةَ مَاءٍ**». **رواه الترمذي في الزهد. بَابُ مَا جَاءَ فِي هَوَانِ الدُّنْيَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ**. وقال : **هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ**. ورواه غيره.

(5) سورة الزخرف : من الآية 33.

(6) سورة الزخرف : من الآية 35.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

«**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللهُ**»[1]. وإنْ اعتبر العاقل حقّ الاعتبار، وتيقّن أنّه لولا هو لم تخرج الدّنيا مِن العدم، فإنّ الله سبحانه وتعالى إنّما خلق الدّنيا مزرعةً ومطيّةً للآخرة، ليمتحن فيها خَلقه، فيُثيب المطيع، ويُعاقب العاصي: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[2]. ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[3].

ومَن علم أنّ الزّهد - كما اختار المحقّقون - إنّما يكون في الحلال؛ صبر عنه مختارًا أو مضطرًّا سُنّة سيّد المرسلين، ومَن علم أنّ الزّهد - كما قال ابن حنبل[4] والثّوري وعيسى بن يونس[5] وغيرهم - : قِصَرُ الْأَمَلِ[6]، لم يلتفت سوى ما هو آيل إليه. بل قال بعضهم[7] : «هَذَا مِن أماراتِه وليسَ بِه، بَل الزّهد : الثّقةُ باللهِ معَ حُبِّ الفَقرِ»[8].

(1) سبق تخريجه.

(2) سورة الملك : من الآية 2.

(3) سورة الذاريات : الآية 56.

(4) هو أحمد محمد بن بن حنبل، أبو عبد الله، الشيباني الوائلي (164 - 241هـ= 780 - 855م). إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الاربعة. أصله من مرو. وولد ببغداد. فنشأ منكباً على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفارًا كبيرة. وصنف (المسند). انظر الأعلام. الزركلي : 204/1.

(5) هو عيسى بن يونس بْن أَبِي إسحاق عَمْرو بْن عَبْد الله السَّبيعيّ أبو عَمْرو الكوفيُّ الحافظ. أحد الأئمة الأعلام وشيخ الإسلام. نزل الثَّغْر بالحَدَث مُرابطًا في سبيل الله، مات في نصف شعبان سنة ثمان وثمانين ومائة. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 939/4.

(6) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 241/1.

(7) هو القشيري.

(8) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 241/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والثّقلَين؛ أيْ نوعَي المكلّفِين. والفريقَين؛ أيْ خصوصاً صنفَي الإنسان من العُرب والعجم.

وفي قوله : "نبيّنا الآمر" إشارة إلى أنّ اكتساب الشّرف لمَن يتّبع سُنّته، ومَن يريد زيادة اختصاصه به، إنّما يكون بالأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ قال تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[1]. ثمّ أشار إلى أنّه لا يحسُن ذلك حتّى يصاحبه الصّدق والبرور، فيأتَمِر وينتَهِي، كما أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا أحدَ أبرّ في قول "لا" منه ولا "نعم"، فمَن أَمَر وائتَمَر، ونَهَى وانتَهَى، فهو مِن خير أمّة أُخرِجت للنّاس، فإنْ لم يأْتَمِر ولم يَنْتِه، فهو مِن أمّة قيل فيهم : ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾[2]. وإنْ خالفَ قوله فِعلَه، فهو ممّن قيل لهم : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ.. ﴾ الآية[3].

ومن حصّل هذا الوصل بشروطه، استحقّ أنْ ينال ما يشبه رتبةَ نبيّه، فيُقال فيه - كما قيل في نبيّه - : "هو الحَبيب الّذي تُرجَى شفاعتُه"؛ لأنّ الآمرين النّاهين هم العلماء، وهم ورثة الأنبياء، وإنّما ورثوا منهم هذا النّوع، ولمّا لم يكن ميراثهم مستغرقاً، لم تكن شفاعتهم لكلّ هول كما هي شفاعة مُورّثهم؛ في الخبر : «**إنّ النّاسَ**

(1) سورة آل عمران : من الآية 110.

(2) سورة المائدة : من الآية 79.

(3) سورة البقرة : من الآية 44. والآية بتمامها : ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَبقَى العُلَمَاءُ، فَيَسْأَلُونَ الدُّخُولَ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُمْ : أَنْتُمْ عِنْدِي كَمَلائِكَتِي اشْفَعُوا، ثُمَّ ادْخُلُوا»(1).

ولمّا كان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمره ونهيه مُقتحماً كلّ هول مِن الموت فما دونه، لولا عصمة الله، كان شفيعاً مِن كلّ هول مُقتحم، ولذا كان أفضل الأعمال كلمة حقّ عند أمير جائر(2). ويدلّ على أنّ النّاظم أشار إلى التزام طريقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جميع أموره قوله : "دَعَا إلَى الله فَالمُسْتَمْسِكُونَ بِهِ"؛ أيْ بطريقته، وكان هذا البيت هو الكاشف لِما قبله مِن المعاني، الجامع لها، فإنّ الدّعوة إلى الله سبحانه مُنتهَى العبادة.

وفي قوله : "بِحَبلٍ غير مُنفصَم" إشارة إلى أنّ الخروج عن السُنّة، واتّباع البدعة استمساك بما ينفصِم، بل ينقصِم : «**تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْن..**» الحديث(3). وهو يقتضي إنْ لم يتمسّك بهما - ولو لحظة - وقع في الضّلال؛ لأنّ "ما" ظرفية مصدريَّة. أرشدنا الله إلى الاستمساك بطريقته، وأماتنا على محبّته، واتّباع سُنّته.

---

(1) قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء : «أخرجه أبو العباس الذهبي في العلم من حديث ابن عباس بسند ضعيف». انظر المغني عن حمل الأسفار. أبو الفضل العراقي: 18/1.

(2) دليله الحديث الذي رواه النسائي وغيره عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَاب أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرْزِ أَيْ الْجِهَادِ أَفْضَلُ. قَالَ : «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**». انظر سنن النسائي في البيعة. باب فَضْلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِالْحَقِّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ. والحديث صحيح.

(3) سبق تخريجه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقال الجوهري : «النُّقْطَة : واحدة النِّقَاط. والنِّقَاط أيضاً جَمع نُقْطَة، كبُرْمَة وبِرَام؛ عن أبى زيد. ونَقَطَ الكتاب يَنْقُطه نَقْطاً. ونَقَط المصاحف تَنْقِيطاً، فهو نِقَاط»[1].

الشّكلة : قيل واحدة الشَكْل. يُقال : شَكَلْتُ الكتاب شَكْلاً؛ أيْ قيَّدته بالإعراب. وهو مأخوذ من شَكَلَتُ الفرس بالشِكالُ.

قال الجوهري : «وأَشْكَلْتُ الكتاب : كأنَّك أزلت به عنه الإشْكالَ والالتباسَ». قال : «وهذا نقلتُه مِن كتاب من غير سماع»[2].

قلتُ : ويحتمل أنْ يريد بالشَّكْلَة واحدة الشَكْل - بفتح الشّين - الّذي هو المِثْلُ، وجمعه أَشْكالٌ، كقوم وأقوام، وشُكولٌ. ويُقال : هذا أَشْكَلُ بكذا، أيْ أَشْبَهُ. ومِن هذا المعنى أَشْكَال الهندسة. وإنّما قال: الشَّكْلَة؛ ليفيد الواحدة منها كالثّمرة. ولو قال : شَكْل، لتُوهّم الجمع؛ لأنّه اسم جنس.

الحِكَم : جمع حِكْمَة، وهي مِن العِلْم. والحَكَم قد يكون بمعناها. والحَكيمُ : العالم، وصاحب الحِكْمَة، المتقِن للأمور. وحَكُم؛ أيْ صار حَكِيماً. وأصل الحِكْمَة المنع؛ لأنّها تمنع صاحبها من الخطأ، مأخوذ من حِكْمَة اللّجام : وهو ما أحاط بحَنَك الدّابة؛ يمنعها من الجموح وغيره. وحَكَمْتُ السّفيه وأَحْكَمْتُهُ : أخذتَ على يده. وحَكَّمْتُ الرّجل تحْكِيماً: منعته ممّا أراد[3].

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 1165/3. مادة نقط.
(2) انظر الصحاح. الجوهري : 1736/5. مادة شكل.
(3) انظر الصحاح. الجوهري : 1901/5. مادة حكم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تمَّ الشّيءُ تَماماً : كَمُل. وتَمَّه غيره، وأَتَمَّهُ أيضاً : كمّله. وكذا تَمَّمَهُ واسْتَتَمَّهُ. وأَتَمَّتِ الحُبْلى فهي مُتِمٌّ؛ إذا تَمَّتْ أيامُ حَملها. وولدتْ هي، ووُلِدَ المولود لتَمَامٍ بكسر التّاء وفتحها. وكذا قمرٌ تَمَامٌ في ليلةَ البدر. وليلِ التِّمَامِ مكسور لا غير، وهو أطولُ ليلةٍ في السَّنة. وأبى قائلها إلاَّ تَمّاً بتثليث التّاء؛ أيْ تمَاماً : مضَى على قوله فلم يرجع. والكسر أفصح[1].

ومَعْنَاه : قيل: حَالُه. والظّاهر أنّ المراد بمعناه؛ أيْ ما أريد منهم من قولهم : عَنَيْتُ بالقول كذا؛ أيْ أردت، وعرفتُ ذلك في مَعْنَى كلامه وفي مَعْنَاة كلامه وفي مَعْنِيّ كلامه، فالمصدر على هذا مضاف للمفعول.

وصورته : خِلْقته. وجمع الصُّورَة صُوَر بكسر الصّاد وضمّها، وصَوَّرَهُ الله صُورَةً حَسنةً. ورجلٌ صَيِّرٌ شَيِّرٌ : أيْ حَسَنُ الصّورة والشّارة؛ عن الفَرَّاء. وتَصَوَّرْتُ الشّيء : توهَّمتُ صُورَتَهُ، فتَصَوَّرَ لي. والتَصاويرُ : التّماثيل[2].

اصطفاه : اختَارَه، وأصله اصْتَفَاه؛ افْتَعَل مِن الصَّفْوَة، ثمّ أُبدلت التّاء - لاستثقالها، وعدم مجانستها حرف الاستعلاء؛ الّذي هو الصّاد - طاءً؛ لأنّها حرف استعلاء، وهذا العمل مطّرد في مثله. وقيل : معناه أَخْلَصه؛ من صَفَا يَصْفُو؛ إذا خَلَص، وأصْفَيْتُهُ الودَّ : أخلصتُه له. وصَافَيْتُهُ وتَصافَيْنَا : تَخَالَصْنا. والصَفيُّ : المُصَافِي. والصَفيُّ : ما

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 1877/5. مادة تمم.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 716/2. مادة صور.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يَصْطَفِيهِ الرئيسُ مِن المغْنم قبل القسمة، وهو الصَفيَّةُ أيضاً، والجمع صَفَايَا. والمِصْفَاة : الراوق[1].

الحبيب : تقدّم.

البَارِي : مِن أسمائه تعالى، مِن بَرَأَ الله الخَلقَ بَرْأً؛ أيْ خَلَقهم، فهو مِن صفات الأفعال، والبَرِيّةُ : الخَلقُ. وقد تركت العرب همزها. قال الفَرَّاء : «وإن أخذتَها مِن البَرَا وهو التّراب، فأصلها غير الهمز»[2].

النَّسَمِ : جمع نَسَمَة بفتح النّون والسّين، وهي الإنسان، وهي أيضاً النَفَس والرَبْو. وفي الحديث : «**تَنَكَّبُوا الغُبار فَمِنْهُ تكُونُ النَسَمَةُ**»[3]. وتَنَسَّمَ؛ أيْ تَنَفَّس. وفي الحديث : «**لمَّا تَنَسَّموا رَوْحَ الحَيَاةِ**»[4]؛ أيْ وجدوا نَسِيمَها. وناسَمَهُ؛ أيْ شامَّهُ[5].

مُنَّزَّهٌ : أيْ مُبَاعَد، والتّنزيه : البُعْد؛ مِن قولهم : سُقْتُ إبلي، ثم نَزَهْتها الماء؛ أيْ بَاعَدْتها. وخرجنا نَتنزَّه؛ من البُعْد أيضاً. قال ابن السّكيت: «وهو مِمّا وُضع في غير مَوضِعه. وإنَّما التنزُّهُ التَبَاعُدُ مِن المياه والأرياف». ويَتَنَزَّهُ عن الأقذار، ويُنَزِّه نفسَه عنها؛ أيْ يُبَاعِدُها عنها. والنَزاهَةُ : البُعدُ مِن السوء. ونُزْهُ

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 2401/6. مادة صفا.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 2279/6. مادة برا.

(3) لم أقف عليه مسندًا. وأورده ابن الأثير في النهاية ولم يعزه. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير : 49/5.

(4) لم أقف عليه مسندًا.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 2040/5. مادة نسم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الفَلاةِ : ما تَبَاعَدَ منها عن المياه والأرياف. ونَزِيهٌ كريمٌ؛ لمن بَعُد من اللّؤم. وهو نَزِيهُ الخُلُقِ. ومكانٌ نَزِيهٌ؛ أيْ بعيدٌ من النّاس لا أحد فيه[1].

الشَريكُ : جمعه شُرَكاءَ وأَشْراكٍ، كشريف وشُرفاء وأَشراف، والمرأةُ شَرِيكَةٌ. والنّساءُ شَرَائِكُ. وشارَكْتُه : صِرتُ شَريكَهُ. واشْتَرَكْنا وتَشارَكْنا. وشَرِكْتُهُ في البيع والميراثِ أَشْرَكُهُ شِرْكَةً، والاسم الشِرْكُ. والجمع أَشْراكٌ، كشِبْر وأَشْبَار[2].

الحُسْنُ : نقيض القُبح؛ والجمع مَحَاسِنُ على غير قياس، كأنّه جمع مَحْسَنٍ. وقد حَسُنَ الشّيء بالضمّ، وقد تُسكّن الضمّة تخفيفاً، ولا يُنقل إلى الحال؛ لأنّه خبر، فإنْ كان لإنشاء المدح جاز، كنقل كسرة العين في "نِعْمَ" و "بِئْسَ"؛ فإنّ أصلهما "فَعِل" بكسر العين. ورجلٌ حَسَنٌ بَسَنٌ؛ اتّباع. وامرأةٌ حَسَنَةٌ، وحَسْناءُ، ولم يقولوا رجلٌ أَحْسَنُ. والمَحاسِنُ : ضدّ المساوي. والحُسْنَى : ضدّ السوأى. والحُسَّانُ بالضمّ : أَحْسَنُ من الحَسَنِ. والأنثى حُسَّانَةٌ. وإنّي أُحَاسِنُ بك النّاس. وطعامٌ مَحْسَنَةٌ للجسم، بالفتح[3].

والجَوْهَر : حجر نفيسٌ معروفٌ، والواحدة جَوْهَرَة، والظّاهر من كلام بعضهم إطلاقه على كلّ حجر نفيس[4]. والعُرف عندنا

---

(1) انظر الصحاح. الجوهري : 2252/6. مادة نزه.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 1593/4. مادة شرك.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 2099/5. مادة حسن.

(4) يقصد ابن منظور حينما قال : «والجَوْهَرُ: كُلُّ حَجَرٍ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ شَيْءٌ يُنْتَفَعُ بِهِ». انظر لسان العرب : 152/4.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[أصل النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

أمّا الخَلْق؛ فأوّل ذلك طيب الأصل، وقد قدّمنا منه كثيرًا، ومنه ما في الصّحيح من حديث أبي هريرة أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْنًا فَقَرْنًا؛ حتّى كُنْتُ مِنْ الْقَرْنِ الَّذِي كُنْتُ مِنْهُ**»[1].

(1) رواه البخاري في المناقب. بَاب صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[وصف النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

أمّا وصفه على الجملة، فمنه ما رُوينا عن التّرمذي من حديث الحسن بن عليّ رضي الله عنهما قال: سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ[1].. - وَكَانَ وَصَّافًا - عَنْ حِلْيَةِ النَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخْمًا مُفَخَّمًا، يَتَلأْلأُ وجهه تَلأْلُؤَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ[2]، وَأَقْصَرَ مِنَ الْمُشَذَّبِ[3]، عَظِيمَ الْهَامَةِ[4]، رَجِلَ الشَّعْرِ[5]، إِنِ انْفَرَقَتْ عَقِيقَتُهُ[6] فَرَقَ، وَإِلا فَلا يُجَاوِزُ شَعَرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ إِذَا هُوَ وَفَّرَهُ، أَزْهَرُ[7] اللَّوْنِ، وَاسِعُ الْجَبِينِ، أَزَجُّ[8] الحَاجِبَيْنِ، سَوَابِغُ في غَيْرِ قَرَنٍ[9]، بَيْنَهُمَا عِرْقٌ يُدِرُّهُ

---

(1) هو هند بْن أبي هالة التَّميميُّ، [المتوفى: 36هـ] ربيب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأخو أولاده من أمّهم خديجة. اختُلِف فِي اسم أَبِيهِ فَقِيلَ: نبَّاش بْن زُرَارة، وقيل غيره. شهِدَ هند أُحُدًا ويقال: بدرا. وكان وصّافًا لِحلْية رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولشمائله. وقُتِلَ يوم الجمل مع عليّ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي: 300/2.

(2) المربوع: إذا كان بين الطويل والقصير.

(3) الْمُشَذَّبِ: الطول مع نحافة أيْ نقص في اللحم.

(4) الهامة: الرأس.

(5) الشعر الرجل: ليس شديد النعومة ولا الخشونة.

(6) العقيقة: شعر رأسه.

(7) الأزهر: الأبيض المستنير.

(8) الزَّجَج: تَقَوُّس في الحاجب مع طُول في طَرَفه وامْتِدَاد.

(9) سَوَابِغُ في غَيْرِ قَرَنٍ: أيْ كاملات من غير التقاء واجتماع.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الْغَضَبُ[1]، أَقْنَى[2] الْعِرْنِينِ[3]، لَهُ نُورٌ يَعْلُوهُ، يَحْسِبُهُ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْهُ أَشَمَّ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، سَهْلُ الْخَدَّيْنِ[4]، ضَلِيعُ الْفَمِ[5]، مُفَلَّجُ الأَسْنَانِ[6]، دَقِيقُ الْمَسْرُبَةِ[7]، كَأَنَّ عُنُقَهُ جِيدُ دُمْيَةٍ[8] فِي صَفَاءِ الْفِضَّةِ، مُعْتَدِلُ الْخَلْقِ، بَادِنٌ مُتَمَاسِكٌ، سَوَاءٌ الْبَطْنُ وَالصَّدْرُ، عَرِيضُ الصَّدْرِ، بَعِيدُ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، ضَخْمُ الْكَرَادِيسِ[9]، أَنْوَرُ الْمُتَجَرَّدِ[10]، موصول مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ[11] وَالسُّرَّةِ بِشَعَرٍ يَجْرِي كالْخَطِّ، عَارِي الثَّدْيَيْنِ وَالْبَطْنِ ما سِوَى ذَلِكَ، أَشْعَرُ الذِّرَاعَيْنِ وَالمَنْكِبَيْنِ وَأَعَالِي الصَّدْرِ، طَوِيلُ الزَّنْدَيْنِ، رَحْب الرَّاحَةِ، شَثْنُ[12] الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، سَائِلُ الأَطْرَافِ[13] - أَوْ قَالَ: شَائِلُ الأَطْرَافِ[14] -

---

(1) أيْ كان إذا غضب امتلأ ذلك العرق دما.
(2) من القنا، وهو ارتفاع أعلى الأنف واحديداب وسطه.
(3) العِرْنينُ : الأنفُ، وقيل رَأسُه، وجمعُه عَرَانين.
(4) سهْلُ الْخَدَّيْنِ : ليس فيهما نتوء ولا ارتفاع.
(5) ضليع الفم : عظيم الفم واسعه.
(6) أيْ مفرق الأسنان.
(7) المسربة : شعر دقيق من الصدر إلى السرة.
(8) دمية : الصورة المنقوشة من نحو رخام أو عاج.
(9) الكراديس : جمع كردوس، وهي رءوس العظام.
(10) المتجرد : ما جرد عنه الثياب وكشف من جسده؛ أيْ كان عليه السلام مشرق جميع البدن.
(11) اللبة : موضع الذبح واللهزمة التي فوق الصدر.
(12) الشثن : الغليظ الخشن.
(13) سائل الأطراف : أيْ ممتدها.
(14) شائل الأطراف : أيْ مرتفعها.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خُمْصَانُ الأَخْمَصَيْنِ(1)، مَسِيحُ الْقَدَمَيْنِ(2)، يَنْبُو عَنْهُمَا الْمَاءُ، إِذَا زَالَ زَالَ تقَلعًا(3)، يَخْطُو تَكَفِّيًا(4)، وَيَمْشِي هَوْنًا، ذَرِيعُ(5) الْمِشْيَةِ إِذَا مَشَى؛ كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ(6) مِنْ صَبَبٍ(7)، وَإِذَا الْتَفَتَ، الْتَفَتَ جَمِيعًا، خَافِضُ الطَّرْفِ(8)، نَظَرُهُ إِلَى الأَرْضِ أَطْوَلُ مِنْ نَظَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، جُلُّ نَظَرِهِ الْمُلاحَظَةُ، يَسُوقُ أَصْحَابَهُ، يَبْدُرُ(9) مَنْ لَقِيَه بِالسَّلامِ»(10). قَالَ الْحَسَنُ : «فَكَتَّمْتُهَا الْحُسَيْنَ زَمَانًا، ثُمَّ حَدَّثْتُهُ فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ . فَسَأَلَهُ عَمَّا سَأَلْتُهُ عَنْهُ، وَوَجَدْتُهُ قَدْ سَأَلَ أَبَاهَا عَنْ مَدْخَلِهِ وَمَخْرَجِهِ وَشَكْلِهِ، فَلَمْ يَدَعْ مِنْهُ شَيْئًا»(11).

---

(1) خُمْصَانُ الأَخْمَصَيْنِ : أيْ شديد تجافي أخمص القدم عن الأرض، وهو المحل الذي لا يلصق بها عند الوطء.

(2) مسيح القدمين : أملسهما، مستويهما، لينهما بلا تكسر ولا تشقق جلد.

(3) زَالَ تقَلعًا : أيْ إذا ذهب وفارق مكانه رفع رجليه رفعا بائنا متداركا إحداهما بالأخرى مشية أهل الجلادة.

(4) تكفأ : مال صدره إلى الأمام.

(5) ذريع : أيْ سريع.

(6) ينحط : يسقط ويهوي.

(7) الصبب : المنحدر من الأرض.

(8) يعني إذا نظر إلى شئ خفض بصره تواضعا وحياءً من ربه.

(9) أيْ يسبق.

(10) رواه الترمذي في الشمائل : ص 35. والأثر صحيح.

(11) رواه الترمذي في الشمائل : ص 276.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وثبت في الصّحيحين وغيرهما أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مَرْبُوعاً[1]. وقد جاء أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنسب إلى الرَّبْعَة إنْ مشى وحده، ولا مَاشَاه مَن يُنسب إلى الطّول إلاّ كان رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الأطول، وربّما اكتنفه الرّجلان الطّويلان فَيَطُولهُما، فإذا فارقَاه، نُسبا إلى الطّول، ونُسب هو إلى الرَّبْعَة[2]. ويقول عليه الصّلاة والسّلام : «**جُعِلَ الخَيْرُ كُلُّهُ فِي الرَّبْعَةِ**»[3].

وفي البخاري من حديث أنس : كَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلا بَعْدَهُ مثله[4].

وفي حديث التّرمذي وصفه عليّ رضي الله عنه «بأنّ في وَجْهه تَدْوِير.. أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ[5]، أَهْدَب الْأَشْفَارِ، جَلِيلُ الْمُشَاشِ[6] وَالْكَتَدِ[7]»[8].

---

(1) رواه البخاري ومسلم عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. انظر صحيح البخاري في المناقب. بَاب صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وصحيح مسلم في الفضائل. بَاب فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ كَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا.

(2) رواه البيهقي في دلائل النبوة عن عائشة رضي الله عنها. الأثر رقم : 238. وإسناده ضعيف.

(3) قال المتقي الهندي : رواه ابن لال عن عائشة. انظر كنز العمال. المتقي الهندي : 92/11. رقم الحديث 30751. وفي سنده مقال.

(4) انظر صحيح البخاري في اللباس. بَاب الْجَعْدِ.

(5) أَدْعَجُ العَيْنَيْنِ : الدَّعَجُ شِدَّة سوادِ العَيْن في شِدَّةِ البَيَاضِ.

(6) جليل المشاش : أيْ عظيم رؤوس العظام كالمرفقين والكتفين والركبتين.

(7) الْكَتَدِ : مُجْتَمِعُ الْكَتِفَيْنِ وَهُوَ الْكَاهِلُ.

(8) انظر سنن الترمذي في المناقب. بَاب مَا جَاءَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال الترمذي : هذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب لَيْس إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي مسلم من حديث جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ[1] : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَلِيعَ الْفَمِ، أَشْكَلَ الْعَيْنين، مَنْهُوسَ الْعَقِبَيْنِ». ضَلِيعُ الْفَمِ : عَظِيمُه. أَشْكَلُ الْعَيْنين : طَوِيلُ شَقِّهما. ومَنْهُوسُ الْعَقِبِ : قَلِيلُ لَحْمِ الْعَقِبِ. انتهى[2].

وكانت عيناه كحلاوين أَدْعَجين، وكان في عينيه مزج من حمرة.

وعن جابر[3] أيضاً : «إن نَظَرْتَ إِلَيْهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْتَ : أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ. وَلَيْسَ بِأَكْحَلَ»[4]. وكانتا نَجْلاَوَيْن[5]، وفيهما تمزج مِن حمرة[6]. وفي مسلم سُئِلَ أَنَسُ هَلْ خَضَب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ : «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَأَى مِنْ الشَّيْب إِلَّا». قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ[7] : «كَأَنَّهُ يُقَلِّلُهُ». وَقَدْ

---

(1) هو جابر بن سمرة بن جنادة السوائي (.. - 74هـ= .. - 693م). صحابي، كان حليف بني زهرة. له ولابيه صحبة. نزل الكوفة وابتنى بها دارا وتوفي في ولاية بشر على العراق. انظر الأعلام. الزركلي : 104/2.

(2) انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب فِي صِفَةِ فَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَيْنَيْهِ وَعَقِبَيْهِ.

(3) هو جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

(4) رواه الترمذي في المناقب. بَاب فِي صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال الترمذي : هذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيب صَحِيحٌ. والحديث ضعيف.

(5) العين النجلاء : الواسعة الحسنة.

(6) رواه البيهقي في دلائل النبوة عن عائشة رضي الله عنها. الأثر رقم : 238. وإسناده ضعيف.

(7) هو عبد الله بن إدريس الأودي الكوفي (120 - 192هـ= 738 - 808م). من أعلام حفاظ الحديث. كان فاضلا عابدا، حجة في ما يرويه، أراد الرشيد توليته القضاء، فامتنع تورعا، وكان مذهبه في الفتيا مذهب أهل المدينة. انظر الأعلام. الزركلي : 71/4.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

خَضَب أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ[1]. قد اضطربت الأحاديث في شَيْبِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأكثر الرّوايات أنّه كان قليلاً. وفي مسلم أيضاً سُئِلَ أَنَسُ عَنْ شَيْبِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ : «مَا شَانَهُ اللَّهُ بِبَيْضَاءَ»[2].

قلتُ : ولعلّ الشّين المنفيّ بها، لا هي.

وفي التّرمذي عن ابن عبّاس - رضي الله عنهما - قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ، إِذَا تَكَلَّمَ رُئِيَ كَالنُّورِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ثَنَايَاهُ[3]. وإذا افترَّ ضَاحكًا[4]، افترَّ عَن مِثْلِ سَنَا البَرقِ تَلأْلُؤًا[5]، وكان مِن أحسن عباد الله شَفَتَين، وأَلْطفهم خَتْمَ فَمٍ[6]. وفي حديث ابْن أَبِي هَالَةَ : كان جلُّ ضحكه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تبسُّماً، يَفْترّ عَن مِثلِ حَبِّ الغَمَام[7].

أفلج الأسنان : أَشْنَبَهما، فيها طرائق مثل تفرّق المشط، إلاّ أنّها حديدة الأطراف.

---

(1) انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب شَيْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
(2) انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب شَيْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
(3) انظر الشمائل : ص 28. الحديث رقم 15.
(4) افتر فلان ضاحكا : أيْ أبدى أسنانه.
(5) المحفوظ في كتب الآثار : "مثل سنا البرق إذا تلألأ".
(6) رواه البيهقي في دلائل النبوة عن عائشة رضي الله عنها. الأثر رقم : 238. وإسناده ضعيف.
(7) سبق تخريجه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي حديث عائشة رضي الله عنها : «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحسنَ عبادِ الله عُنقاً.. ما ظهر منه للشّمس والرّيح، كأنّه فضّة مُشربّة ذهبًا، يتلألأ في بياض الفضّة وحمرة الذّهب. وما غَشِيت الثّياب منه فما تحت كأنّه القمر ليلة البدر. عريض الصّدر ممسوحه، كأنّه المرايا في شدّتها واستوائها، لا يعدو بعض لحمه بعضاً، على بياض القمر ليلة البدر، موصول ما بين لبّته إلى سرّته بشَعْر. منقاد كالقضيب، لم يكن في بطنه ولا في صدره شَعْر غيره، له عُكَن[1] ثلاث، يغطّي الإزار منها اثنين، وتظهر واحدة، كلّ منهما أبيض مِن القباطي[2] المطواة، وألين مسًّا.. جليل الكَتَدَين - مجتمع الكتفَين والظّهر - واسع الظّهر طويله، طويل مَسْرُبَة؛ وهو الفقار الّذي فيه من أعلاه إلى أسفله، عَبْل العضدين[3] والذّراعين، طويل الزّنْدَين، فَعْمُ الأَوْصَال[4]، ضبط القَصَب، شَثِن[5] الكفّين، رَحْب الرّاحة، سَائل الأطراف، كأنّ أصابعه قُضبان الفضّة، كفّه أَلْين مِن الخزّ[6]»[7].

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله صلاةً يرضاها لهم أجمعين.

---

(1) العكن : ما انطوى وتثنى من لحم البطن سمنا.
(2) قباطي : جمع قبطية وهي ثياب من كتان رقيق تعمل بمصر.
(3) عبل الذراعين : ضخمهما.
(4) فَعْمَ الأوصال : أيْ ممْتَلِىء الأعضاء.
(5) الشثن : الغليظ الخشن.
(6) الخز : ثياب تنسج من صوف وحرير.
(7) رواه البيهقي في دلائل النبوة. الحديث رقم 238. وإسناده ضعيف.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وعنها - رضي الله عنها - أنّها قالت : «مَا رَأَيْتُ مِنْهُ، وَلاَ رَأَى مِنِّي»[1]. يعني العورة. فما ظنّك بغيرها. وفي التّرمذي عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : «كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بَيْنَ كَتِفَيْهِ غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامِ»[2]. وفي رواية : «سِلْعَةٍ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامِ»[3].

وفي البخاري ومسلم من حديث السَّائِبَ[4] في آخره : «ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فرأيتُ خَاتَمَ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ»[5].

وفي مسلم من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ[6] : «ثُمَّ دُرْتُ خَلْفَهُ، فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ عِنْدَ نَاغِضِ كَتِفِهِ الْيُسْرَى جُمْعًا عَلَيْهِ خِيلَانٌ كَأَمْثَالِ الثَّآلِيلِ»[7]. انتهى.

---

(1) رواه أبو نعيم في الحلية، وقال : تَفَرَّدَ بِهِ بَرَكَةُ عَنْ سُفْيَانَ وَعَنْهُ شَاذَانُ وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ بَرَكَةَ، عَنْ يُوسُفَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ. انظر حلية الأولياء : 247/8.

(2) انظر سنن الترمذي في المناقب. بَاب فِي خَاتَمِ النُّبُوَّةِ. وقال الترمذي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(3) رواه الإمام أحمد في المسند عن مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ : 24/ 348. رقم الحديث: 15582.

(4) هو السائب بن يزيد بن سعيد الكندي (..- 91هـ=..- 710م). مولده قبيل السنة الأولى من الهجرة، وكان مع أبيه يوم حج النبي عليه السلام حجة الوداع. واستعمله عمر على سوق المدينة. وهو آخر من توفي بها من الصحابة. انظر الأعلام. الزركلي : 68/3.

(5) انظر صحيح البخاري في الوضوء. بَاب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ. وصحيح مسلم في الفضائل. بَاب إِثْبَاتِ خَاتَمِ النُّبُوَّةِ وَصِفَتِهِ وَمَحَلِّهِ مِنْ جَسَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(6) هو عبد الله بن سرجس الْمُزَنِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ لَهُ صُحْبَةٌ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ. وَعَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، وَقَتَادَةُ، وَعَاصِمٌ الأَحْوَلُ، وَغَيْرُهُمْ. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 956/2.

(7) انظر صحيح مسلم في الفضائل. بَاب إِثْبَاتِ خَاتَمِ النُّبُوَّةِ وَصِفَتِهِ وَمَحَلِّهِ مِنْ جَسَدِهِ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومِن خصائصه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه لا ظِلَّ له[1]، لأنّه نور كلّه، يدلّ عليه ما في الصّحيح من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ خَلْفِي كَمَا أَرَاكُمْ مِنْ أَمَامِي**»[2]؛ تحريضاً على تسوية الصّفوف. وفي البخاري عن عائشة رضي الله عنها : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْرُورًا تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ : «**أَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ الْمُدْلِجِيُّ..**» الحديث[3].

وفيه في حديث كعب بن مالك[4] : فَلَمَّا سَلَّمْتُ عَلَيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَبْرُقُ وَجْهُهُ مِنَ السُّرُورِ.. وَكَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا سُرَّ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، حتّى كَأَنَّهُ قِطْعَةُ قَمَرٍ، وَكُنَّا نَعْرِفُ ذلِكَ مِنْهُ[5].

وبالجملة فما ثبت في الصّحاح من جماله، وتَنَاسُب أعضائه في حُسنها، وسلامته من العيوب، ونزاهته من الأقذار، وبراءته من كلّ نقص ووصْفٍ بشَين، فذلك أمر يداني الضّروريات.

---

(1) أقول : لست أدري من أين اخذ هذا المعنى من هذا الحديث، إلا أن يقصد بأن جسده غير كثيف.

(2) رواه النّسائي عَنْ أَنَسٍ مرفوعا في الإمامة. باب كَمْ مَرَّةً يَقُولُ اسْتَوُوا. ورواه غيره. والحديث صحيح.

(3) انظر صحيح البخاري في المناقب. بَاب صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(4) هو كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري (.. - 50هـ= .. - 670م). صحابي، من أكابر الشعراء. من أهل المدينة. اشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي صلى الله عليه وآله، وشهد أكثر الوقائع، وعمي في آخر عمره وعاش سبعاً وسبعين سنة. انظر الأعلام. الزركلي : 228/5.

(5) انظر صحيح البخاري في المناقب. بَاب صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[خُلُق الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

وأمّا خُلُقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا يخفى على كلّ ذي لبٍّ ما كان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العبادة والزّهد والشّكر والرّضا والعِلم والحِلم والتّواضع والعدل والعفو والعِفّة والكَرَم والشّجاعة والحياء، وكلّ خَصلة جميلة، ممّا لو تُتُبّع لضاقت عن حصره الدّفاتر، وكلّت دون مرامه الأقدام، وجفّت المحابر، وضاقت عن جَمْعه الكتب، وعجزت عن حَمْله النُّجُب، ولله درّ بعض المتأخّرين مِن أدباء الأندلس[1]؛ حيث يقول فيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

أَيُجِيدُ[2] مَخْلُوقٌ ثَنَاءَكَ بَعدَمَا ... أَثْنَى عَلَيْكَ إِلَهُنَا الخَلاَّقُ

يُشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[3].

ولولا ما قصدته في هذا الشّرح من الاختصار، لِما نحن بصدده ممّا خُصِّصنا به من قصر الأعمار، لجلبتُ منه وُسعي، لِما أرجو في ذلك من الرّبح في بيعي، ويكفيك قول عائشة رضي الله عنها : «كَانَ خُلُقُهُ القُرْآنَ؛ يَرْضَى لِرِضَاهُ، وَيَسْخَطُ لِسَخَطِهِ»[4]. وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاَقِ**»[5].

---

(1) وهو لسان الدين بن الخطيب.

(2) المحفوظ "أيروم" بدل "أيجيد". انظر البيت في نفح الطيب. المقري التلمساني : 167/5.

(3) سورة القلم : الآية 4.

(4) رواه بهذا اللفظ البيهقي في شعب الإيمان : 23/3. رقم الأثر : 1360.

(5) رواه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة مرفوعا : 2/ 670. رقم الحديث : 4221. وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وحين سأل الحسين رضي الله عنه ابْنَ أَبِي هَالَةَ عن مدخله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى مَنْزِلِهِ جَزَّأَ دُخُولَهُ ثَلاَثَةَ أَجْزَاءٍ، جُزْءًا لِلَّهِ، وَجُزْءًا لِأَهْلِهِ، وَجُزْءًا لِنَفْسِهِ، ثُمَّ جَزَّأَ جُزْأَ نفسه بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَيَرُدُّ ذَلِكَ بِالْخَاصَّةِ عَلَى الْعَامَّةِ، وَلاَ يَدَّخِرُ عَنْهُمْ شَيْئًا، ومِنْ سِيرَتِهِ فِي جُزْءِ الْأُمَّةِ إِيثَارُ أَهْلِ الْفَضْلِ بِإِذْنِهِ وَقَسْمِهِ عَلَى قَدْرِ فَضْلِهِمْ فِي الدِّينِ، فَمِنْهُمْ ذُو الْحَاجَةِ وذو الحَاجَتَين وذُو الْحَوَائِجِ، ويخبرُهُم بِالَّذِي يَنْبَغِي، وَيَقُولُ : لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ، وَأَبْلِغُونِي حَاجَةَ مَنْ لاَ يَسْتَطِيعُ إِبْلاَغَهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَبْلَغَ سُلطَانًا حَاجَةَ مَنْ لاَ يَسْتَطِيعُ إِبْلاَغَهَا ثَبَّتَ اللَّهُ قَدمَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لاَ يُذْكَرُ عِنْدَهُ إِلاَ ذَلِكَ، وَلاَ يُقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ غَيْرِهِ، يَدْخُلُونَ رُوَّادًا وَلاَ يَتفرّقُونَ إِلاَ عَنْ ذَوَاقٍ[1]، وَيُخْرِجُونَ أَدِلَّةً عَلَى الْخَيْرِ».

قَالَ : «فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَخْرَجِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ فِيهِ؟ قَالَ : كَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْزِنُ لِسَانُهُ إِلاَ فِيمَا يَعْنِيهِ، وَيُؤَلِّفُهُمْ وَلاَ يُنَفِّرُهُمْ، وَيُكْرِمُ كَرِيمَ كُلِّ قَوْمٍ وَيُوَلِّيهِ عَلَيْهِمْ، وَيُحَذِّرُ النَّاسَ وَيَحْتَرِسُ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْوِيَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِشْرَهُ وَلا خُلُقَهُ، وَيَتَفَقَّدُ أَصْحَابَهُ، وَيَسْأَلُ النَّاسَ عَمَّا فِي النَّاسِ، وَيُحَسِّنُ الْحَسَنَ وَيُقَوِّيهِ، وَيُقَبِّحُ الْقَبِيحَ وَيُوَهِّيهِ، مُعْتَدِلُ الأَمْرِ غَيْرُ مُخْتَلِفٍ، لاَ يَغْفُلُ مَخَافَةَ أَنْ يَغْفُلُوا أَوْ يَمِيلُوا، لِكُلِّ حَالٍ عِنْدَهُ عَتَادٌ، لاَ يُقَصِّرُ عَنِ الْحَقِّ وَلاَ يُجَاوِزُهُ. الَّذِينَ يَلُونَهُ مِنَ النَّاسِ خِيَارُهُمْ، أَفْضَلُهُمْ عِنْدَهُ أَعَمُّهُمْ نَصِيحَةً، وَأَعْظَمُهُمْ عِنْدَهُ مَنْزِلَةً أَحْسَنُهُمْ مُوَاسَاةً وَمُؤَازَرَةً».

---

(1) أيْ: لا يَتَفَرَّقون إلاّ عن علم وأدب يتعلَّمونه، يَقُوم لأنْفُسهم وأرْوَاحهم مَقام الطَّعام والشَّراب لأجْسَامهم.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قَالَ : «فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَجْلِسِهِ، فَقَالَ : كَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَقُومُ وَلاَ يَجْلِسُ إِلاَ عَلَى ذِكْرٍ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى قَوْمٍ جَلَسَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَيَأْمُرُ بِذَلِكَ، يُعْطِي كُلَّ جُلَسَائِهِ بِنَصِيبٍ، لاَ يَحْسَبُ جَلِيسُهُ أَنَّ أَحَدًا أَكْرَمُ عَلَيْهِ ممّنْ جَالَسَهُ.. وَمَنْ سَأَلَهُ حَاجَةً لَمْ يَرُدَّهُ إِلاَ بِهَا أَوْ بِمَيْسُورٍ مِنَ الْقَوْلِ، قَدْ وَسِعَ النَّاسَ بَسْطُهُ وَخُلُقُهُ، فَصَارَ لَهُمْ أَبًا، وَصَارُوا عِنْدَهُ فِي الْحَقِّ سَوَاءً، مَجْلِسُهُ مَجْلِسُ عِلْمٍ وَحِلْمٍ وَحَيَاءٍ وَصَبْرٍ وَأَمَانَةٍ، لاَ تُرْفَعُ فِيهِ الأَصْوَاتُ وَلاَ تُؤْبَنُ فِيهِ الْحُرَمُ.. يَتَفَاضَلُونَ فِيهِ بِالتَّقْوَى، مُتَوَاضِعِينَ ويُوقِّرُونَ فِيهِ الْكَبِيرَ وَيَرْحَمُونَ فِيهِ الصَّغِيرَ، وَيُؤْثِرُونَ ذَا الْحَاجَةِ، ويَحفَظُونَ الغَرِيبَ». انتهى[1].

ومن صفاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّه كانَ يركبُ الحِمارَ[2]، ويَلعَقُ الصّحْفَةَ[3]، ويَأكُلُ مَع الخَادِمِ[4]، وَيَفْلِي ثِيابَ الفُقَرَاءَ. وفي الصّحيح : مَا عَاب رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ وَإِلَّا تَرَكَهُ[5]. صلوات الله وسلامه وتحيّاته ورحمته وبركاته عليه.

---

(1) رواه البيهقي في شعب الإيمان : 24/3. رقم الحديث : 1362.

(2) روى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ. رواه البخاري في الجهاد والسير. بَاب الرِّدْفِ عَلَى الْحِمَارِ.

(3) كان جَابِر بْن عَبْدِ اللهِ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : «**لَا يَمْسَحْ أَحَدُكُمْ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حتّى يَلْعَقَ يَدَهُ.. وَلَا يَرْفَعُ الْقَصْعَةَ حتّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا**». رواه البيهقي في شعب الإيمان : 396/7. رقم الأثر : 5468.

(4) روى أَبو هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ : «**إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ أَوْ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ**». رواه البخاري **في الأطعمة. بَاب الْأَكْلِ مَعَ الْخَادِمِ**. وروواه غيره.

(5) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ في المناقب. بَاب صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[تفضّل النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأنبياء بالعلم والكرم]

وقول النّاظم : "ولمْ يُدَانُوهُ.." البيت؛ لمّا أخبر أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاقَ جميعَ النّبيّين في كلّ خَلْق حسن، وفي كلّ خُلُق كريم، أخبر أنّهم - صلوات الله عليهم - لم يدانوه؛ أيْ لم يقاربوه، خصوصاً في خُلُقَين كريمَين : العِلْم والكَرَم.

فإنْ قلتَ : أمّا فَهْم أنّ المراد كلّ النّبيّين فمُسَلّم؛ لأنّه جمعٌ معرّف تعريف جنس، وأمّا فَهْم كلّ خَلْق وكلّ خُلُق، فلا نُسلّم إرادة العموم فيهما، لأنّهما نكرتان في سياق الثّبوت، والنّكرة كذلك لا تعمّ، وحينئذٍ لا يكون مدحاً تامًّا؛ لأنّ المعنى : فاقَهم في بعض الخَلْق وبعض الخُلُق، وكما يحتمل بعد ذلك أنْ يساويهم في البعض الآخر، يحتمل أنْ يفوقوه فيه، فقد تحصل المُعادَلَة إنْ كان ما فاقوه به مثل ما فاقهم به، وقد يكون ما فاقوه به أو بعضهم أكثر، فينعكس ما قصده مِن المدح.

قلتُ : الجواب مِن وجهَين؛ الأوّل : أنّ المراد خَلْقهم وخُلُقهم؛ إذ لا يُراد خَلْق أو خُلُق أيْ كان، وإنّما المراد بهما منه ومنهم، وحينئذٍ فهما اسمَا جنسٍ أُضيفَا فيعمَّا؛ لدلالة العقل على تقدير الإضافة. الثّاني : أنْ يكون المراد بهما الحقيقة، وهي واحدة.

لا يُقال : الإنسانية واحدة لا تفاوت فيها.

لأنّا نقول : المراد العارض لها إمّا بالتّركيب الصّوري، وهو الخَلْق، أو باعتبار الأوصاف المعنوية، وهي الخُلُق؛ لأنّ أصل هذه الأوصاف فيه وفي غيره خَلْق الله تعالى مِن غير اكتساب، بدليل ما في

مادة محمية بموجب حقوق النشر

صحيح مسلم من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ : «**إِنَّ فِيكَ لخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ : الْحِلْمُ، وَالْأَنَاةُ**». فقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَتَخَلَّقُ بِهِمَا، أَمِ اللَّهُ جَبَلَنِي عَلَيْهِمَا؟ فقَالَ : «**بَلْ اللَّهُ جَبَلَكَ عَلَيْهِمَا**». فقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خَصْلَتَيْن يُحِبُّهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ[1]. نعم، يكتسبُ الإنسان قوّتهما بالمخالطة والاستعمال. والأوّل أقوى.

فإنْ قلتَ : العِلْم والكَرَم داخلان في الخُلُق، فما باله خصّهما بأنّ النّبيّين لم يقاربوه فيهما. وأيضاً قوله : "لم يدانوه" يقتضي أنّه فاق في الوصفَين فوقًا كثيرًا، بحيث لا يُقارب فيهما، وسكوته عن غيرهما يوهم أنْ يكون مِن المحتمل أنْ يقاربوه فيه، فهل يصحّ قصدُ ذلك؟

قلتُ : إنّما خصّ الوصفَين؛ لأنّهما كالمنبع لسائر الأوصاف الحميدة، فإذا كان لا يُقارب فيهما، ففي غيرهما أحرى، وأصل الأخلاق الحميدة كلّها العقل، ومنه ينبعث العِلْم والمعرفة، ويتفرّع عنه ثقوب الرأي، وجودة الفطنة، والإصابة، وصدق النّظر للعواقب ومصالح النّفس، ومجاهدة الشّهوة، وحُسن السياسة، واقتناء الفضائل، وتجنّب الرّذائل، ويجمع هذه كلّها التّقوى، وهي الكَرَم : ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾[2]. أمّا العقل، فقد أُعطِيَ منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يُقاربه

(1) لم يرو مسلم الحديث كاملا، وإنما روى جزءا منه وهو قوله : «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ». انظر صحيح مسلم في الإيمان. بَاب الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ.. وأما بهذا اللفظ كاملا، فقد رواه العديد من الرواة منهم أبو داود في سننه في الأدب. بَاب فِي قُبْلَةِ الرِّجْلِ.

(2) سورة الحجرات : من الآية 13.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

والعِلْم أصل الكَرَم كما قرّرنا، وإلى الكَرَم ترجع سائر الصّفات الحميدة، فكأنّه قال : لم يدانوه في أصل الأخلاق ولا في فرعها، ويلزم مِن ذلك أنّهم لم يدانوه في الخَلْق أيضاً؛ لما قرّرنا في أوّل التّفسير أنّ حسن الخَلْق تابع لحسن الخُلُق، فالأخلاق كالسّاكنين، والخَلْق كالبيوت، وإنّما يسكن كلٌّ فيما يليق به ويلائمه. وإنّما حملنا الكَرَم على التّقوى؛ لأنّه الكرم الحقيقي الجامع لكَرَم النّسب وغيره، ويحتمل أنْ يُخَصّ بكَرَم النّسب؛ لأنّه سيّد ولد آدم، ومصطفى من سائر الخَلْق. وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**الكَرِيمُ بنُ الكَرِيمِ..**» الحديث[1]. لا يُقال : مَساقُه يقتضي حصر الكَرَم في يوسف عليه السّلام. لأنّ ذلك حصر باعتبار السّلسلة، لا باعتبار مطلق الكَرَم. ويحتمل أن يريد في البيت : الكَرَم بمعنى الجُود، وثبت له منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لم يثبت ولا يثبت لغيره مِن البشر، ويكفيك دليلاً على كَرَمه زهدُه في جبال الذّهب. وإعطاءه غنمًا بينَ جَبلَين لرجلٍ واحدٍ، وقول الرّجل لأهله : «أَسْلمُوا؛ فإنّ مُحمدًا يُعطي عطاءَ مَن لا يَخافُ الفقرَ»[2]. وما أَعطى العبّاس من المال الّذي كان يحثوه في حجره، حتّى لم يستطع النهوض به، ثمّ قسمه بين النّاس، وكان إكْراماً، فلم يقم مِن مجلسه حتّى لم يَبق منه درهم واحد[3].

---

(1) سبق تخريجه.

(2) رواه مسلم عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الفضائل. بَاب مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا قَطُّ فَقَالَ لَا وَكَثْرَةُ عَطَائِهِ.

(3) رواه البخاري عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معلقا في الصلاة. بَاب الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيقِ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ..

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وما أَعطى المؤلّفة قلوبهم. وغير ذلك ممّا يفوت الحصر. وناهيك أنّه لم يُسأل شيئاً، فقال : لا[1]. وكيف لا يجود بالدّنيا العالم بخطرها، والمتيقّن ما أعدّ الله له على الجود بها، ومَن "لَوْلاَهُ لَم تَخْرُجِ الدُّنْيَا مِنَ العَدَمِ"، ويترجّح هذا الوجه الأخير بمَا نختاره في تفسير البيت بعده.

وهذا التّحقيق في هذا المقام يُغنيك عن قول بعضهم : «إنّ قوله : "لَم يُدَانُوه" تكميل؛ لأنّ "فَاقَ" يحتمل الكثير واليسير، كما أنّ "فَاقَ" تكميل لقوله : "لَمْ يُدَانُوه"، إذ لولا هو لم يُدرَ مَن زاد على الآخر، وهذا من الحذف في الأوائل لدلالة الأواخر وبالعكس، وإنْ كان أحدهما حديثاً عن الخَلْق والخُلُق، والآخر عن العِلْم والكَرَم، لكن يُقاس كلّ منهما على الآخر». انتهى.

وهذا كلام يُستحسن بديهة، فإذا تُؤمِّل بما يطول تَتَبُّعه تلاشى.

وفي البيت وجه آخر من الشّرح إليك تأمّله، فإنّا أرخينا عنان القول فيه.

وقوله : "وكُلّهمْ مِن رَسولِ اللهِ مُلْتَمِسٌ.." البيت؛ الّذي أَختارُه في معنى هذا البيت من الوجوه الّتي يحتملها أنْ يكون المعنى : وكلّ النّبيّين - عليهم الصّلاة والسّلام - طالب مِن رسول الله - يعني محمّدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِن بحر عِلمه غَرْفاً، ومن دِيَم كَرَمه رَشْفاً، فقوله : "مِن البحر" و "مِن الدِّيَم" بدلان مِن "رَسُولِ اللهِ"؛ بدل اشتمال، والأصل في قوله "مِن البَحر" و "مِن الدِّيَم" : مِن بحر عِلْمه، ومِن دِيَم كَرَمه كما ذكرنا، ثمّ حُذف المضافان اللّذان هما "عِلْم" و "كَرَم"، وأُقيم المضاف

---

(1) رواه مسلم عن جابر في الفضائل. بَاب مَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا قَطُّ فَقَالَ لَا وَكَثْرَةُ عَطَائِهِ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وأمدح، ويرجّحه على ما حُكي عن وهب[1] في البيت قبله؛ من نسبة عقل الخلائق إلى عقله».

وفي شرح شيخنا أبي العباس القصّار - رضي الله عنه - ما يقتضي أنّه الإفراديّ، وأنّ المراد بالبحر والدِّيَم عِلْمه، كما أنّه المراد بالعِلْم والحِكم في البيت الثّاني، وإنّما شبّه بالغَرْف والرَّشْف على سبيل التّوزيع. والمعنى : أنّهم فريقان، فريق كالمُغْتَرِف من البحر، وفريق كالمُرْتَشِف من الدِّيَم؛ أيْ مُلتمس منه كما يلتمس المُغْتَرِف.

ثمّ قال : «ويحتمل أنْ يكون هذا في قضيّة الإسراء، فقد جاء أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمّ النّبيّين، فصلّى بهم. وفي خبر أنّ أرواح الأنبياء أثنوا على ربّهم، وأنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثنى، فقال : «**الحَمْدُ لله الّذي أرْسَلَنِي رَحمةً للعَالَمين وكَافةً للنّاسِ بَشيرًا ونَذيرًا، وأَنزَلَ عَلَيّ الفُرقَانَ فِيه تِبْيانُ كُلّ شَيء.. وَجَعَلَ أُمّتي هُم الأوّلُون وهُم الآخِرونَ، وَشَرَحَ لِي صَدْرِي، وَوَضَعَ عَنّي وِزْرِي، وَرَفَعَ لِي ذِكْرِي، وَجعَلَنِي فَاتِحًا وخَاتَمًا**». قال إبراهيم عليه السّلام : «**بِهَذَا فَضَلَكُمْ مُحَمَّدُ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ**»[2]. ويحتمل أنْ يكون على الفرض؛ أيْ مثّل حالهم وحاله لو قُدّر

---

(1) أيْ وهب بن منبه، وهي قوله: «قَرَأْتُ فِي إِحْدَى وَسَبْعِينَ كِتَابًا أنّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْجَحُ النَّاسِ عَقْلًا، وَأَفْضَلُهُمْ رَأْيًا». وفي رواية : «وَجَدْتُ فِي جَمِيعِهَا أَنَّ اللهَ تعالى لَمْ يُعْطِ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ بَدْءِ الدُّنْيَا إِلَى انْقِضَائِهَا مِنَ الْعَقْلِ فِي جَنْب عَقْلِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا كَحَبَّةِ رَمْلٍ مِنْ رِمَالِ الدُّنْيَا». وقد نقله ابن مرزوق قريباً، وسبق توثيقه.

(2) رواه أبو هريرة مرفوعا. قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله موثقون إلاّ أن الربيع بن أنس قال عن أبي العالية أو غيره فتابعيه مجهول. انظر مجمع الزوائد. الهيثمي : 38/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

النّقطة الواحدة الّتي هي من أسباب العِلْم إلى نفس العِلْم وإلى سائر أسبابه، وكذا الشَّكْلَة الّتي هي صفة حسن إلى سائر المحاسن وصفاتها.

وقوله : "فَهْوَ الّذِي.." البيت؛ لمّا ثبت فَوْقُه النّبيّين خَلْقا وخُلُقا، وثبت أنّ من عداهم من الخَلْق لا يصل درجتهم في ذلك، فمن عدا النّبيّين ليس بتام حسن الخَلْق والخُلُق، لزيادة النّبيّين عليهم في ذلك، والنبيّون أيضاً كذلك؛ لزيادة محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعليهم في ذلك، أنتج ذلك أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الّذي تمّ؛ أيْ كَمُل معناه؛ أيْ أخلاقه، وصورته؛ أيْ تركيبه وخَلْقه. ولفظه يقتضي حصرين؛ أحدهما : أنّه لا أرفع منه في ذلك، وإلاّ لكان ناقصاً، باعتباره، فلا يصدق قوله. ثمّ ثانيهما : أنّه لا يساويه أحد في ذلك، وهذا يُفهم من تعريف المبتدأ والخبر؛ أيْ هو الّذي تمّ معناه وصورته لا غيره. والحصر الأوّل لا يستلزم الثّاني.

وقوله : "ثمَّ اصْطَفَاه.." إلى آخره؛ أيْ اختاره خالق النّسم حبيباً بعد أنْ أكمل صورته ومعناه، هذا إنْ جعلتَ "ثُمّ" للتّرتيب الوجودي، وهو بعيدٌ؛ لأنّ اختياره حبيباً وآدم بين الماء والطّين؛ لأنّه حينئذٍ نبيّ، وكلّ نبيّ محبوب، إلاّ أنْ يُقال ذلك بحسب التّقدير، فيصحّ التّرتيب، وإنْ جعلتَ "ثُمّ" لترتيب الإخبار بالمدح؛ نحو :

إنَّ مَــنْ ســادَ ثُــمّ ســادَ أَبُــوه .... البيت [(1)]

(1) البيت لأبي نواس، وهو بتمامه : إنَّ مَنْ سادَ ثُمّ سادَ أَبُوه بعده ثمّ بعد ذلِك جَدُّه
انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي : 40/11.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قال عياض : «وأصل المحبّة الميل، ولا يصحّ ذلك في حقّ الخالق، بل هي راجعة إلى إرادته السّعادة للعبد، وتوفيقه إلى أسباب القُرب، وأعلاها كَشف الحُجب عن قلبه حتّى لا يرى بقلبه ولا ينظر ببصيرته غيرَه، فيكون كما قال في الحديث : «**فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ولِسَانَهُ الّذِي يَنْطِقُ بِهِ**»[1]. ولا ينبغي أن يُفهم من هذا سوى التجرّد لله، والإعراض عن غيره، كما قالت عائشة : "كَانَ خُلُقُهُ القُرْآنَ؛ يَرْضَى لِرِضَاهُ، وَيَسْخَطُ لِسَخَطِهِ"[2]. واختلف في المحبّة والخلّة، فقيل : متساويان، وقيل : بل الخلّة أرفع؛ لقوله[3] :

قَدْ تخلَّلْتَ مَسْلكَ الرُّوح مِنِّي ... وبــذا سُــمّيَ الخليــلُ خَلــيلاً[4]

وأكثرهم على أنّ المحبّة أرفع؛ لأنّها مقام نبيّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخلّة مقام إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه»[5].

وإنّما قال النّاظم : "بَارِئَ النَّسَم"، فخصّ هذا الوصف من بين سائر أوصافه تعالى - والله أعلم - تنبيهاً على أنّ معنى محبّة الله له خَلقه إيّاه على تلك الصّورة، وتوفيقه لتلك الأخلاق الحميدة، الّتي جُماعها الإعراض عمّا سوى الله في الحركات والسّكنات، فمحبّة الله - على هذا

---

(1) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في الرقاق. بَاب التَّوَاضُعِ من غير قوله "ولِسَانَهُ الّذِي يَنْطِقُ بِهِ". وهو بهذا اللفظ رواه الطرباني في الكبير : 206/8. رقم الحدث : 7833.

(2) سبق تخريجه.

(3) ينسب البيت للنَّظَارُ الفَقْعَسِيُّ. انظر الدر الفريد وبيت القصيد. المستعصمي : 259/8.

(4) ويروى : وَلِذَا سُمِّيَ الخَيْلُ خَيْلا.

(5) انظر الشفا. القاضي عياض : 214/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

النَّاسُ تَحْتَكَ أَقْدَامٌ وَأَنْتَ لَهـمْ رَأْسٌ فكَيْفَ يُسَوّى الرَّأسُ وَالقَدَمُ

وفي معنى قوله : "فَهُو الّذِي تَمَّ مَعْنَاهُ.." البيت. قول منصور النّمري[1] في الرّشيد :

إِنَّ المَكـارِمَ والمَعْـرُوفَ أُوْدِيَـةٌ أَحَلَّكَ اللهُ مِنْها حيثُ تَجْتَمِعُ

ومن معنى "وَكُلّهُم مِنْ رَسُولِ اللهِ مُلْتَمِسٌ" قول ابن أيوب التّيمي[2] في الفضل بن سهل[3] :

لعَمْرُكَ ما الأَشْرَافُ في كلِّ بَلْدة وإنْ عَظُمُـوا إلاّ لِفضْـل صَـنَائِعُ[4]

(1) هو منصور بن الزبرقان بن سلمة بن شريك النمري أبو القاسم (.. - 190هـ= .. - 805م). شاعر من أهل الجزيرة الفراتية. كان تلميذ كلثوم بن عمرو العتابي، وقرظه العتابي عند الفضل بن يحيى فاستقدمه الفضل من الجزيرة واستصحبه. ثم وصله بالخليفة هارون الرشيد فمدحه وتقدم عنده. انظر الأعلام. الزركلي : 299/7.
وانظر البيت في ديوان المعاني. أبو هلال العسكري : 58/1.

(2) هو عبد الله بن أيوب، أبو محمد، التيمي من تيم اللات بن ثعلبة (.. - 209هـ= .. - 824م). أحد شعراء الدولة العباسية. مدح الامين والمأمون وغيرهما. انظر الأعلام. الزركلي : 73/4.

(3) هو الفضل بن سهل السرخسي، أبو العباس (154 - 202هـ= 771 - 818م). وزير المأمون وصاحب تدبيره. اتصل به في صباه وأسلم على يده (سنة 190هـ) وكان مجوسيًّا. وصحبه قبل أن يلي الخلافة، فلما وليها جعل له الوزارة وقيادة الجيش معا، فكان يُلقّب بذي الرياستين (الحرب والسياسة). انظر الأعلام. الزركلي : 149/5.

(4) أقول : كذا ذكر الزمخشري بأنّ أبا أيوب قال هذا البيت في الفضل بن سهل، ولكن أكثر الكتّاب يذكرون بأنّ هذا البيت قيل في الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي وزير الرشيد العباسي. انظر البيت في الدر الفريد وبيت القصيد. المستعصمي : 447/5.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ومن معنى قوله : "مُنَزّهٌ.." البيت. قول المتنبّي[1] :

ذُكِر الأنامُ لَنا فكَانَ قَصِيدَةً كُنْتَ البَديعُ الفرْدُ مِنْ أبْيَاتِها

ولمهيار[2] :

كَأَنَّ اللهَ خَيَّرَهُ فَسَوَّى خَلائِقَهُ الحِسَانَ كَمَا اشْتَهَاهَا

ومن معنى قوله : "فَجَوْهَرُ الحُسْنِ فيهِ غيرُ مُنْقَسِم" قول بعضهم[3] :

فَلَوْ أَبْصَرَ النَّظَّامُ جَوْهَرَ ثَغْرِهَا لمَاَ شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ الجَوْهَرُ الفَرْدُ

ورّى بالنّظّام المعتزلي[4]، وهو ممّن أنكر الجوهر الفرد، ومعناه القريب ناظِم الجَوْهر.

---

(1) انظر البيت في الدر الفريد وبيت القصيد. محمد بن أيدمر المستعصمي : 459/3.

(2) انظر البيت ديوانه.

(3) هو ابْنُ سَنَاءِ المُلْكِ هِبَةُ اللهِ بنُ جَعْفَرٍ المِصْرِيُّ. وقال بعده :

وَمَنْ قَالَ إنَّ الخَيْزُرَانَةَ قَدُّهَا فَقُوْلُوا لَهُ : إيَّاكَ أَنْ يَسْمَعَ القَدُّ

انظر سير أعلام النبلاء. الذهبي : 481/21.

(4) هو إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام (.. - 231هـ= .. - 845م). من أئمة المعتزلة. تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه. انظر الأعلام. الزركلي : 43/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

«أل» في البيتين للعموم. وتنكير "خَلْق" و "خُلُق" إمّا للتّعظيم أو للنّوعية أو للحقيقة، هذا إنْ وقفنا مع اللّفظ، وإلاّ فتقدّم أنّهما على نية الإضافة، والتّعريف فيهما بالإضافة المنويّة للاختصاص والتّعظيم؛ لأنّهم مَن علموا.

وقول بعضهم : في "وَلَم يُدَانُوه" تكميل، كما أنّ "فَاقَ" تكميل له كما تقدّم، فيه نظر؛ فإنّ الاحترس إنّما يكون بعد تقرير المعنى، ولا يكون المتقدّم احتراساً، فيتأتّى الاحتراس في "وَلَم يُدَانُوه" دون "فاق"؛ على أنّ الاحتراس في "وَلَم يُدَانُوه" يَقْلُق، فإنّه لا يشمل ما تقدّم من الخَلْق والخُلُق، وإنّما هو لنفي المقاربة في بعض الأخلاق خاصّة، أو لجميعها على التّأويل المتقدّم، فيبقى الخَلْق معرَّضاً للاحتمال، ولا معنى لقياس ما لم يُذكر على ما ذُكر؛ إذ لا مدخل هنا للقياس.

ويشبه أن يكون تنكير "عِلْم" و "كَرَم" للتّقليل؛ أيْ في شيء ما مِن عِلْمه أو كَرَمه، يدلّ عليه "مِن نُقطةِ العِلمِ"، وهذا أيضاً باعتبار لفظهما، وإلاّ فإضافتهما منويَّة؛ أيْ عِلْمه وكَرَمه، وفائدة الإضافة أيضاً التّعظيم.

وقدّم "مِن رَسولِ الله" على "مُلتمِس"؛ لأنّ الأهمّ عنده ذكر المُلتمَس منه، لا الالتماس أو المُلتمِس، ووحَّدَ ضمير "مُلتمِس" لما تقدّم، ولأنّ الجماعة الطّالبين حاجة إنّما يتكلّم منهم واحد.

وجَمَع "واقفون" للإشعار بكثرتهم؛ فإنّه أمدح له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وتقديم المسند إليه، وهو "كُلّهُم"؛ لإفادة تقوّي الحُكْم؛ لقرب

مادة محمية بموجب حقوق النشر

في البيت الأوّل مراعاة النّظير في "خَلْق" و "خُلُق" و "عِلم" و "كَرَم". وتكرار قوله : "في" من التّرديد؛ ليفيد الفوقية في كلّ خَصلة ؛ ولذا أتى بـ "لا" في "ولا كَرَم"، وفي "فَاق" و "لم يُدَانوه"، وفيه التّجنيس المحرّف في "خَلْق" و "خُلُق"؛ لاختلاف هيئات حروفهما المتّفقة، وفيه المماثلة؛ لموازنة "خَلْق" و "خُلُق" لـ "عِلم" و "كَرَم"، وإن اختلفا في القافية، ولا عبرة باختلاف الحركة، بل بمقابلة المتحرّك والسّاكن لمثلهما.

وفي الثّاني المماثلة في "غَرْفاً" و "رَشْفاً"، ولا يبعد أن يكون فيهما طباق خفيّ، لِما قرّرنا في وجه التّشبيه، فتأمّله[1]. وفيهما وفي "البحر" و "الدِّيَم" مراعاة النّظير، وفيه اللفّ والنّشر؛ لرجوع "البحر" إلى "العلم"، و "الدِّيَم" إلى "الكرم"، كما أنّ "نُقطة العِلم" و "شَكْلَة الحِكَم" مردودات إلى "غَرْفاً مِن البَحر أو رَشْفاً من الدِّيَم" ، فهو لفّ ونشر في مثله.

وفي الثّالث في "نُقطة" و "شَكْلَة" تورية؛ إمَّا خطّية، أو هندسية كما تقدّم في التّفسير.

وفي الثّاني والثّالث نوع من التّقسيم؛ الّذي هو : «إضافة الشّيء إلى ما يليق به»؛ لإضافة "الغَرْفَة" إلى "البحر"، و "الرَّشْف" إلى "الدِّيَم"، و "النُّقطة" إلى "العِلم"، والشَّكْلَة إلى "الحِكَم". وقوله : "وواقفونَ لَدَيهِ عندَ حَدِّهمِ" مِن مراعاة النّظير.

---

(1) أيْ الغَرف يتعلق بالكثير من الماء، والرشف يتعلق بالقليل من منه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفي الرّابع مع الأوّل اللفّ والنّشر المعكوس؛ لرجوع الصّورة إلى "الخَلْق" والمعنى إلى "الخُلُق"، وهما من مراعاة النّظير، ويبعدُ أنْ يكونا **تورية حُكمية**؛ بأنْ يُراد بالمعنى المادّة، فيحصل الجمع بينهما وبين الصّورة، فإنّ المراد بالمعنى هنا الأخلاق، وليست الصّورة مركّبة منها حتّى يكون مادّة، وهذا كنتُ ذكرته في "**كتاب الاستيعاب**"، ولا أرتضيه هنا.

وفي الخامس تورية كلامية في قوله : "فَجَوْهَرُ الحُسنِ فِيهِ غَيرُ مُنقسِم".

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة الجوهر الفرد]

والجَوْهر الفرد عندهم[1] : «هُوَ الّذِي لاَ يَنْقَسِم»[2].

وقد اختلفوا في ثبوته، والمذهب الحقّ ثبوته[3].

واستعمله هنا في كمال الحُسن البشريّ؛ أيْ هو لا ينقسم فيه، كما أنّ الجَوْهر الفرد لا ينقسم. وفيه شبه حصر الجزئي، وإلحاقه بالكلّي.

---

(1) أيْ عند المتكلّمين.

(2) انظر معالم أصول الدين. فخر الدين الرازي : ص 33.

(3) قال نفاة الجوهر : لَو فَرضنَا الجوهر مَوْجُودًا غير متحيز ولا حال في المتحيز، لَكَانَ مشاركا للباري تَعَالَى فِي كَونه غير كذلك، فَوَجَبَ أَن يكون مثلاً للباري. ورد الفخر الرازي : بأنّ هذا الاستدلال ضَعِيف؛ لِأَن الِاشْتِرَاك فِي السلوب لَا يُوجب الِاشْتِرَاك فِي الْمَاهِيّة لِأَن كل ماهيتين مختلفتين بسيطتين، فَلَا بُد أَن تشتركا فِي سلب كل مَا عداهما عَنْهُمَا. انظر معالم أصول الدين. فخر الدين الرازي : ص 33.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة حصر الجزئي، وإلحاقه بالكلّي]

وحقيقته : «أَنْ يَأْتِي المُتَكَلِّمُ إِلَى نَوْعٍ مَا، فَيَجْعَلُهُ بِالتَّعْظِيمِ لَهُ جِنْسًا بَعْدَ حَصْرِ الأَنْوَاعِ فِيهِ وَالأَجْنَاسِ»[1]. كقوله[2] :

فَبَشَّرْتُ آمَالي بِمَلْكٍ هُوَ الْوَرَى   وَدارٍ هِيَ الدُّنْيا ويَوْمٍ هُوَ الدَّهْرُ

وهو هنا جعل الحُسن جنساً مقصورًا عليه، لا أنواع له.

ومن هذا المعنى قوله[3] :

ولَـــيْسَ للهِ بمُسْـــتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العالَمَ في واحِدِ

وفي "مَحاسِنه" و "الحُسن" تجنيس الاشتقاق، وردّ الصّدور على الأعجاز، والتّكرير. والبيتان الأخيران كالنّتيجة لما قبلهما من الأبيات، فالجميع من المذهب الكلامي، كما أنّ البيت الأخير – خاصّة - يتأكّد ذلك فيه.

---

(1) انظر الكليات. أبو البقاء الكفوي : 600/1.

(2) هو أبو الحسن السّلامي. انظر خزانة الأدب وغاية الأرب. ابن حجة الحموي : 295/2.

(3) هو أبو نواس. وسبق توثيق البيت.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

الإعراب

فاعل "فَاقَ" ضمير يعود عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي خَلْق وفي خُلُق : يتعلّقان بـ "فَاقَ"، ولا محلّ لجملة "فَاقَ.." لاستئنافها.

ويدانوه : فعل مضارع، والواو فاعل، والهاء مفعول، وحُذفت النّون للجزم. وفي عِلم: متعلّق به.

وكرم : عطف على "عِلم"، و "لا" زائدة.

وجملة "لم يُدانوه.." عطف على جملة "فَاق.."، أو في موضع الحال؛ إمّا مِن فاعل "فَاقَ"، أو مِن مفعوله، أو منهما معاً، والرّبط بالضّمير وبالواو حاصلٌ على كلّ حال، وصحّ دخول الواو على الحال المضارع؛ لأنّه منفيّ بـ "لم"، فهو في معنى الماضي، بل يدخل على منفيّه مطلقاً، واستثني في "**التّسهيل**"[1] المنفي بـ "لا"، فإنّ حكمه في التّجرّد من الواو ومعها حكم مثبَته.

وكلّهم : مبتدأ، ومضاف إليه.

ملتمس : خبره. ومِن رسول **الله** : متعلّق به. و "مِن" فيه وفيما بعده لابتداء الغاية.

وتقدّم إعراب "مِن البحر" و "مِن الدِّيَم".

وغَرْفاً : مفعول بـ "ملتمس".

---

(1) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك : ص 113.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ورشفا : عطف على "غَرْفاَ".

و أو : للتفصيل.

ويجوز أن يكون "من البحر" نعتاً لـ "غَرْفاً" أو متعلّقا به، كما يصحّ تعلّق "من الدِّيَم" بـ "رَشْفاً"، و "مِن الدِّيَم" نعت لـ "رَشْفاً"، لكنّ الأولى فيهما ما قدّمنا في التّفسير من البدليّة وإن كان ضعيفا في الصّناعة.

وليس "ملتمس" بمعنى الماضي كما ظُنّ، فيُحتاج إلى الاعتذار عن عمله في "غَرْفاً"، بأنّه على مذهب الكسّائي[1]، أو حكاية حال؛ لأنّ المقصود تشبيه الحالة بالحالة من غير نظر إلى زمان الماضي.

وواقفون : عطف على "ملتمس".

و"كلّ" إذا أُضيفت إلى معرفة يجوز في الرّاجع إليها - من الضّمير - اعتبار اللّفظ كـ "ملتمس"، واعتبار المعنى كـ "واقفون".

و"لديه" و "عند" : يتعلّقان بـ "واقفون". ومن نقطة العِلم : يتعلّق به أيضاً، و "مِن" لابتداء الغاية، أو يُجعل حالاً مِن "حدّ". وسهُل وقوعها مِن المضاف إليه، كون "عِندَ" كالجزء مِن "حدّ"، وهذا على رأيْ ابن مالك. و "مِن" لابتداء الغاية. ويجوز أنْ يكون "واقفون" خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ

(1) قال ابن مالك : «وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المقصود به المضيّ مع كونه عارياً من الألف واللام. ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، لأنّ اسم الفاعل الّذي يُراد به المضيّ لا يشبه الفعل الماضي إلّا من قِبَل المعنى، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنًى، أعني الّذي يُراد به معنى المضارع، كما لم يُعط الاسم من منع الصرف بعلّة واحدة ما أُعطى ذو العلتين، وأيضاً فإنّ الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل. ولم يُحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب، فلم يُحمل اسم الفاعل عليه في العمل». انظر كتابه شرح التسهيل : 3/75.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وَهُمْ..، فيكون من عطف الجمل، ويجوز أن يكون "عند" بدلاً مِن "لديه"؛ بدل شيء من شيء، ويساويه في مفهومه، كما يتساويان في قول امرئ القيس:

كَأَنِي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا ....[1]

فإنّ "يوم" وإن كان أوسع من "غداة" يُجعل مساوياً له في مفهومه حتّى يكون بدل شيء من شيء، وبهذا يصحّ بدل العام من الخاصّ؛ إلاّ أنّ "لدى" و "عند" متساويان على الأصحّ، وإنّما يُحتاج إلى هذا التّأويل فيهما عند من يرى "عند" للحاضر والغائب، و "لدى" للحاضر[2].

أو مِن شَكْلَة : عطف على "مِن نُقطة". و "أو" للتّفصيل؛ نحو : ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[3]، ولا يكون له إلاّ بعد إجمال.

فهو : الظّاهر أنّ هذه الفاء عاطفة على جملة "فَاقَ.."، وفيها السّببية؛ لأنّ ما دخلت عليه نتيجة ما تقدّم كما قرّرنا في البديع.

والّذي : خبر "هو".

---

(1) البيت بتمامه :

كَأَنِي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُـوا لَدَى سَمُرَاتِ الدّارِ ناقِفُ حَنْظَلِ

انظر ديوانه : ص 23.

(2) الذي يرى ذلك هم كل من الحريري وأبي هلال العسكري وابن الشجري، وزعم المعري أنه لا فرق بين "لدى" و"عند". انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني : 162/2.

(3) سورة البقرة : من الآية 135.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[فضل حسن الخُلُق]

لما اتّصف صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما ذُكر قبلُ مِن الزّهد في الدّنيا، والإعراض عنها، والإقبال على الله بكليّته، والدّعاء إليه بالأمر والنّهي، واقتحام المهالك في ذلك، حصل له ما حصل من الفوقية على الكلّ، والاختصاص أصل ذلك كلّه. ولمّا كان زيادة حُسن الصّورة لا كبير طائل تحته، اكتفى النّاظم بمجرّد الإخبار بأنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاق النبيّين – عليهم السّلام – فيه، ولمّا كان مدار العمل على حُسن الأخلاق، لم يكتف بذلك، بل احترس عن وهم المقاربة فيها، مع كونه فاق.. بأنْ نَفَى عنهم المداناة فيما هو جُمّاعها كما قرّرنا : «**إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُمْ وأَجْسَادِكُمْ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى أَعْمَالِكُمْ**»[1]. وفي الحديث ما معناه : «**إِنَّ حُسْنَ الخُلُقِ مُعلّقٌ بِسِلْسِلَةٍ فِي بَاب الجَنّةِ مَرْبُوطَة بِصَاحِبِهِ، يَذْهَب صَاحِبُه كُلّ مَذْهَبٍ، فَلاَ يَزَالُ بِهِ حتّى يُدْخِلُهُ الجَنَّةَ، وَإِنَّ سُوءَ الخُلُقِ مُعَلَّقٌ بِسِلْسِلَةٍ فِي بَاب جَهَنَّمَ مَرْبُوطَة بِصَاحِبِهِ، يَذْهَب صَاحِبُهُ كُلَّ مَذْهَبٍ، فَلاَ يَزَالُ بِهِ حتّى يُدْخِلُهُ النَّارَ**»[2]. ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[3].

---

(1) أصله حديث نبوي رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا في البر والصلة والآداب. بَاب تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ وَخَذْلِهِ وَاحْتِقَارِهِ وَدَمِهِ وَعِرْضِهِ وَمَالِهِ.

(2) لم أقف عليه مسندا. وأورده صاحب كتاب لطائف أخبار الأوّل فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول. للإسحاقي، ولم يسنده.

(3) سورة الأنعام : من الآية 125.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من النّبيّين - عليهم السّلام - بالمنزلة المذكورة؛ لنَيله من الأخلاق الحميدة ما لم ينالوه. ومن حديث أنس : قيل : يا رسول الله أيْ المؤمنين أفضل إيمانا؟ قال : «**أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»[1].

وقد كُسِرت رَبَاعِيَته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشُجّ جبينه، فلم يزد على أنْ قال : «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**»[2]. ودعاءه بالمغفرة للكفّار؛ إمّا بأنْ يسلموا، أو بأن لا يُستأصلوا بالعذاب مِن أجل فعلهم ذلك بنبيّهم؛ سنّة الله في الكفّار، وليس المعنى دعاءه لهم بترك المؤاخذة في القيمة[3] ولو ماتوا كفّارا، كما كان يستشكله بعض العلماء الصّالحين من أشياخنا رحمه الله ورضي عنه، حتّى لقد كان ينكر صحّة الحديث مِن أجله.

وقال الدقّاق : «وَلَمْ يُثْنِ اللهُ عَلَى نَبيّهِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا خَصَّهُ بِه، بِمِثْلِ مَا أَثْنَى عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[4]»[5].

---

(1) رواه البزار : 2/ 357. رقم الحديث : 7445.

(2) رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود في أحاديث الأنبياء. بَاب حَدِيثُ الْغَارِ. ورواه غيره.

(3) هكذا وردت في جميع النسخ الخطية، ولعل المقصود: القيامة.

(4) سورة القلم : الآية 4.

(5) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 397/2.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[فضل السّخاء]

وأمّا الكرم - وليُجعل معناه هنا السّخاء - فقال تعالى : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[1].

وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**السَّخِيُّ قَرِيب مِنْ اللَّهِ، قَرِيب مِنْ النَّاسِ، قَرِيب مِنْ الْجَنَّةِ، بَعِيدٌ مِنْ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنْ اللَّهِ، بَعِيدٌ مِنْ النَّاسِ، بَعِيدٌ مِنْ الْجَنَّةِ، قَرِيب مِنْ النَّارِ، وَالجَاهِلُ السَخِيُّ أَحَب إِلَى اللهِ مِنْ العابد البَخِيل**»[2]. وقال بعضهم[3] : «مَا أُحِب أَنْ أَرُدَّ أَحَدًا عَن حَاجَةٍ؛ لأَنَّهُ إِنْ كَانَ كَرِيمًا أَصُونُ عِرْضَهُ، وَإِنْ كَانَ لَئِيمًا أَصُونُ عَنْهُ عِرْضِي»[4]. وقيل : «الجُودُ؛ إِجَابَةُ الخَاطِرِ الأَوَّلِ»[5]. وقال بِشر بن الحارث : «النَّظَرُ إِلَى البَخِيلِ يُقَسِّي القَلْبَ»[6]. ومرض قيس بن سعد بن عبادة[7]، فاستبطأ عوّاده مِن إخوانه. وسأل عن ذلك. فقيل : استحيُوا مِن

---

(1) سورة الحشر : من الآية 9.

(2) رواه الترمذي عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في البر والصلة. بَاب مَا جَاءَ فِي السَّخَاءِ. ورواه غيره. والحديث ضعيف.

(3) نسب القشيري القول لأسماء بنت خارجة.

(4) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 403/2.

(5) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 406/2.

(6) انظر الرسالة القشيرية. القشيري : 406/2.

(7) هو قيس بن سعد بن عبادة بن دليم الانصاري الخزرجي المدني (.. - 60هـ= .. - 680م). صحابي. من دهاة العرب، ذوي الرأيْ والمكيدة في الحرب، والنجدة. وأحد الأجواد المشهورين. وكان يحمل راية الأنصار مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويلي أموره. توفي بالمدينة في آخر خلافة معاوية. انظر الأعلام. الزركلي : 206/5.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يُستعمل ماضيه، لم يُستعمل مصدره ولا اسم فاعله ومفعوله، استغناءً عنها : بالتّرك، والتّارك، والمتروك.

قلتُ : وفي الحديث : «**دَعُوا الْحَبَشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ**»[1].

قال الجوهري : «وجاء في الشّعر : وَدَعَ؛ قال[2] :

ليت شِعْري عنْ خَليلَي ما الَّذِي غالَــهُ فــي الحُــبّ حتّــى وَدعَــهْ

وجاء فيه مَوْدُوعٌ؛ قال[3] :

إذا ما اسْتَحَمَّتْ أرضهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ

أيْ متروك، لا يضرب ولا يزجر»[4].

وادّعَتْه : أيْ ذَكَرته واعْتَقَدته. وادَّعَيْتُ على فلانٍ كذا. والاسم فيه وفي النّسب: الدَعْوَى[5].

والنّصَارى : جمع نَصْرانٍ، ونَصْرانةٍ؛ كنَدَامَى في جمع نَدْمَانٍ ونَدْمَانةٍ؛ قال[6] :

---

(1) رواه أبو داود عن عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَاب النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرفوعا في الملاحم. بَاب فِي النَّهْيِ عَنْ تَهْيِيجِ التُّرْكِ والْحَبَشَةِ. ورواه غيره. والحديث حسن.

(2) هذا البيت ينسب لأبي الأسود الدّؤلي، ولعبد الله بن كُرَيْز، ولِأَنَسِ بْنِ زُنَيْمٍ اللّيثي. انظر لسان العرب. ابن منظور : 384/8. انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي : 150/5.

(3) هو خُفَاف بن نُدْبَة. انظر لسان العرب. ابن منظور : 112/7.

(4) انظر الصحاح. الجوهري : 1295/3. مادة ودع.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 2336/6. مادة دعا.

(6) هو أبو الأخزر الحمّانّي. انظر لسان العرب. ابن منظور : 211/5.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة الذّات]

والذّات في اصطلاحهم[1] : حقيقة الشّيء، ونفسه. لا تأنيث "ذو" بمعنى صاحب. وكأنّه نُقل من قولهم : لقيته ذات مرّة، أو يوم، أو ليلة، والمعنى مرّة. وقال الأخفش في قوله تعالى : ﴿وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾[2] : «إنّما أنّثوا ذاتَ؛ لأنَّ بعض الأشياء قد يُوضع له اسمٌ مؤنَّث ولبعضها اسمٌ مذكَّر؛ كالدار والحائط؛ أنَّثوا الدّار، وذكَّروا الحائط»[3].

وقد **شِئْتُ** الشّيء أَشَاءُه؛ أيْ أردته، وكلُّ شَيْءٍ بِشِيئَةِ الله بكسر الشّين كشيعة؛ أيْ بمَشِيئَته[4].

والشّرف : العُلُوّ والرِّفعة، والمكان العالي أيضاً. وجبل مُشْرِف : عالٍ. ورجل شَرِيفٌ، والجمع شُرَفَاء وأَشْرافٌ. وشَرُفَ – بالضمّ – فهو شَرِيفٌ اليومَ. وشارِفٌ عن قليل : سيصير شَرِيفاً. وشَرَّفَهُ الله تَشْريفاً. وشَرَفْتُهُ أَشْرُفُهُ شَرْفاً : غلبته بالشَرَفِ فهو مِشْروفٌ، وفلانٌ أَشْرَفُ منه[5].

وقَدْرُ الشّيءِ ومِقْداره : مَبْلَغُهُ. وقَدَرُ الله وقَدْرُهُ بمعنًى، وأصله مصدر. ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾[6]؛ أيْ ما عظّموه حقّ تعظيمه، وهما أيضاً بمعنى : ما يُقَدِّرُهُ الله مِن القَضاء[7].

---

(1) أيْ اصطلاح علماء الكلام، عندما تكلموا على الذات الإلهية.

(2) سورة الأنفال : من الآية 1.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 2550/6. مادة ذا.

(4) انظر الصحاح. الجوهري : 58/1. مادة شيأ.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 1379/4. مادة شرف.

(6) سورة الأنعام : من الآية 91.

(7) انظر الصحاح. الجوهري : 786/2. مادة قدر.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

فيُعْرِبَ : أيْ يُبين ويُفصِح. وأَعْرَبَ كلامه : لم يُلحن. وبحجَّتِهِ : أَفصح بها ولم يتّق أحدًا. ومنه : «**الثَّيِّب تُعْرِب عَنْ نَفْسِهَا**»[1] [2].

وناطِقٌ : أيْ متكلّم. والمنْطِقُ : الكلامُ. ونَطَقَ نُطْقاً، وأنْطَقَهُ غيره، وناطَقَهُ واسْتَنْطَقَهُ : كلَّمه. والمِنْطيقُ : البليغُ[3].

وأصل **فَمٍ** فَوَهٍ، حُذفت هاؤه، ولم تحمل الواو الإعراب لسكونها، فعُوّض عنها الميم. ويُصغّر على فُوَيْهٍ، ويُجمع أَفْوَاه على الأصل لا أَفْمَاء، والنَّسَب إليه فَمِيٌّ أو فَمَوِيٌّ، وثَنَّوه فَمَوَان، وإنّما جمعوا بين العوضين، كأنّهم جعلوا الميم في هذين الحالين عوضاً عن الهاء لا عن الواو، وفيه لغات إعرابه بالحركات الثّلاثة مع تثليث فائه، وقد تُثلّث فاؤه مع القصر، وقد تُشّد ميمه في الشِّعر، وأكثر فيه القول في "**شرح التّسهيل**"[4].

نَاسَبتْ : أيْ مَاثَلَتْ. وليس بينهما مُناسَبة؛ أيْ مَشَاكَلَة[5].

آيَاتُهُ : أيْ علامات ثبوته، جمع آيَة؛ وهي العلامة، وأصلها عند سيبويه : أَوَيَةٌ؛ تحرّكت الواو، وقبلها فتحة، فقُلبت ألفاً؛ قال : «لأنّ باب طَوَيْتُ أكثر مِن حَيِيتُ». وقيل : آيِيَة، ويُنسب إليه على الأوّل أَوَوِيٌّ.

---

(1) هذا جزء من حديث رواه ابن ماجه عَنْ عَدِيّ الْكِنْدِيّ مرفوعا في النكاح. بَاب اسْتِئْمَارِ الْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ. ورواه غيره. والحديث حسن.

(2) انظر الصحاح. الجوهري : 178/1. مادة عرب.

(3) انظر الصحاح. الجوهري : 1559/4. مادة نطق.

(4) انظر شرح التسهيل. ابن مالك : 48/1.

(5) انظر الصحاح. الجوهري : 224/1. مادة نسب.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التَّفْسِيْرُ

[عدم الغلوّ في مدح الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

يقول : اتْرُك ما ادّعته النّصارى، وما قالته في نبيّهم - وهو عيسى عليه السّلام - من نسبته إلى الإلهية، على اختلاف رأيهم في ذلك - كما تراه إن شاء الله تعالى - واحكم بما شئت مِن سوى ذلك من سائر أنواع المدح والثّناء في نبيّنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واحْتَكِم؛ أيْ وخذ الحُكْم فيه بما شئت من المدح، لكونك حَكَمتَ في ذلك ما أخطأتك دعوى النّصارى المذكورة، فإنّك لا تحكم بها، ولا تُحكّم فتحكتم فيها؛ أيْ لا تحز الحُكم فيها. ثمّ قال : "وانْسُب إلى ذاتِهِ.." البيت؛ أيْ إنْ تركت المقالة المذكورة، فلا تبالِ بما تغاليت فيه مِن المدح، فاحْكُم منه بما شئتَ، وانسُب؛ أيْ أضف إلى ذاته؛ أيْ إلى حقيقته، ما شئتَ مِن شرف؛ أيْ علوِّ منزلة ورفعتها، وأَضف أيضاً إلى قَدْره؛ أيْ إلى مَبْلَغه في الرّتب الشّريفة، والمناصب المنيفة، ما شئتَ مِن عِظم؛ أيْ مِن تعظيم وتبجيل، فإنّه لا حرج عليك بعد العدول عن المقالة المذكورة، وأنتَ صادق فيما تمدحه به مِن ذلك، لا تكذب. وخصّ الذّات بالشّرف؛ لأنّ الشّرف العلوّ؛ ومنه : مكانٌ مُشرفٌ. ولمّا كانت الذّات مُدرَكة، أَشبهت المكان العالي الظّاهر لكلّ أحدٍ، فكأنّها جبل مُشرِف لا يخفى، وإنْ كان الشّرف يشمل شرف النّسب وكرم الأخلاق وحُسن الصّورة، فإنّ ذلك كلّه ظاهر لا يخفى.

ولمّا كان مِقْداره لا نهاية له، ولم يكن بحيث يدركه أحد على سبيل الإحاطة والتفصيل، خصّه بإضافة العِظم له، ولا أعظم ممّا لا

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يتناهى. ودلّ على أنّ شرفه وقَدْره لا نهاية لهما قوله فيهما : "مَا شِئْتَ"؛ أيْ بما تتصوّره من المشيئة، ولو تناهيا لانقطعت المشيئة؛ لانحصار متعلّقها.

وما أباح من مدحه بما شاء المادح من أنواع المدح، ومن نسبة ما شاء من الشّرف إلى ذاته، وما شاء من العِظم إلى مِقْداره، أمرٌ لا يُجهل، وعنه في كلّ حال لا يُعدل، لأنّ مدح رسول الله لا يبلغ أحد مداه، ولا يصل إلى منتهاه، وإلى هذا أشار بقوله : "فإنّ فضلَ رَسُولِ اللهِ ليسَ لهُ حَدٌّ"؛ أيْ ليس له نهاية، فيُعرب عنه؛ أيْ لا حدّ له، فكيف يُتصوَّر أنْ يُفصح عنه ناطق بفَمِ؛ أيْ متكلّم بأيْ كلام كان، ولِذا قال : "بِفَمِ"؛ أيْ لا يخصّ العجز عن حصر مدحه والإفصاح به ناطقاً ذا فم؛ لا أعجميًّا لقصور تعبيره، ولا عربيًّا يُحسن تحبيره، ونظير دلالة فم على العموم، وعدم كونه حشْوًا: ما قرّره الزّمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ .. ﴾ الآية[1]؛ فإنّه جعل "في الأرض" و"بجناحيه" للدّلالة على العموم[2].

---

(1) سورة الأنعام : من الآية 38.

(2) وعبارة الزمخشري هي : قوله : ﴿فِى الأرْضِ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة فقط في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلاّ أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها. فإنْ قلتَ : فما الغرض في ذكر ذلك؟ قلتُ : الدلالة على عظم قدرته، ولطف علمه، وسعة سلطانه وتدبيره تلك الخلائق المتفاوتة الأجناس، المتكاثرة الأصناف، وهو حافظ لما لها وما عليها، مهيمن على أحوالها، لا يشغله شأن عن شأن، وأنّ المكلَّفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون مَن عداهم مِن سائر الحيوان. انظر الكشاف. الزمخشري : 22/2.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ثمّ لمّا كان قول النّاظم : "احْكُم بِما شِئتَ" و "انسُب إلى ذَاتِه مَا شِئتَ" و "انْسُب إلى قَدْرِه مَا شِئتَ"، كلّ ذلك يُوهم – لعمومه - إيهاماً فاسدًا، بأنْ يُقال: مِن الحسن وغيره. فَسَّرَ الأوّل بقوله : "مدحاً"، والثّاني بقوله : "مِن شرف"، والثّالث بقوله : "مِن عِظَم"، وهذه التّفاسير كلّها مِن الاحتراس.

فإنْ قلتَ : وبماذا يُحترس عمّا يُوهمه عموم "مدحاً" و"شرف" و"عِظَم"، مِن شمول الأوصاف الإلهية، فإنّ هذه الألفاظ تفسير لـ "ما" الموصولة العامّة، وتفسير العام عام.

قلتُ : احترِس عن ذلك بقوله في البيت الأوّل: "دَعْ.." إلى آخره. فدلّ على أنّ مراده بعموم تلك الألفاظ ما عدا الأوصاف الإلهية ممّا يجوز في حقّ البشر. كما أنّ البيت الأوّل أيضاً احتراس عمّا يُوهمه قوله قبله : "فَجَوْهرُ الحُسنِ فِيه غَيرَ مُنقسِم" مِن شمول الأوصاف الإلهية.

وقال بعضهم : «زاد في البيت الأوّل "دَعْ.." إلى آخره. واكتفى بذلك عن ذكره في الثّاني؛ فهو حذف من الثّاني لدلالة الأوّل».

قلتُ : إنّما يحسن أنْ يكون من هذا النّمط، أنْ لو تأخّر عن قوله : "واحْكُم"، وإلاّ فهو متقدّم على الجميع، فالأَولى ما قلناه من أنّ ذكره "دَعْ" – أوّلا - قرينة التّخصيص في لفظ "ما" مِن جميع الجمل.

فإنْ قلتَ : كان اللاّئق أنْ يقول في البيت الثّاني : أُنْسُبْ. بغير عاطف، أو يأتي بالفاء، فإنّ ترك العاطف يقتضي أنّه تفسير ما أُجْمِل في قوله : "واحْكُم بِما شِئتَ مَدْحًا"، والفاء تدلّ على أنّه نتيجته ومسبَّب عنه، وأمّا الواو فلا معنى لها هنا؛ لأنّها تؤذن بالمغايرة، ومعنى الأمرَين واحد.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قلتُ : ليس معنى الأمرَين واحد، والواو في محلّها، فإنّ الأوّل أمرَ بأنْ يحكُم بما شاء مِن المدح؛ أيْ إنْ سمعتَ فيه مدحاً بأيْ شيء كان - ما عدا ما ذُكر - فاقضِ بصحّته، ولا تُكذّب قائلَه، فمعنى "بما شِئْتَ"؛ أيْ بصحّة ما شئْتَ ممّا سمعتَ؛ لأنّ ممّا يستدعيه الحُكم محكوماً فيه، ولا بدّ وأنْ يكون غير فعل الحاكم، وأتى بقوله : "واحْتَكِم": استظهارًا على أنّ المحكوم عليه بصحّة مدحه يَرضَى بتَحْكِيمك في ذلك، فيجعلُ لك حيازة الحُكم، وهو احتراس عمّا يوهمه "احْكُم" أنّ ذلك لسلطان الحاكم وقهره، فزاد "احْتَكِم"؛ ليدلّ على أنّه من الحُكم الّذي يرتضيه المحكوم عليه به، فيَحْكُم الحاكِم في ذلك.

قوله : "وانْسُبْ"؛ أيْ: وكما حَكَمتَ بصحّة مدح غيرك، فتولّ أنتَ ذلك بنفسك، وانسُبْ.. فالأمر الأوّل بالحُكم بصدق ما سمع مِن المدح، والثّاني بمباشرة المدح وإنشائه، وهو في غاية الوضوح والحُسن. وبهذا يُعلم ضعف قول من قال : «إنّ البيت الثّاني لم يُفِد إلاّ تفصيل ما أجمله الأوّل» كما ظُنّ.

ونَفيُه الحدّ عن فضل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو باعتبار المنتهى، وليس كنَفْي الطّرف عن الدائرة، فإنّه يُقال : لا طرف لها؛ كذا قال بعضهم، ولا يُحتاج إليه؛ لأنّ النّاظم إنّما نفى الحدّ لا الطرف، فإنْ فُسّر بالنّهاية لم يُحتج إلى ما ذُكر. ثمّ قال : «ولو قال النّاظم: إنّ فضل الأنبياء كلّهم ليس له حدّ - إذْ هم رسل الله - لَصَحّ التّعليل، واستقام المعنى. فإنّ فضل نبيّنا محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنّما كان لا حدّ له من حيث كان منهم عليهم السّلام».

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة عقيدة النّصارى في عيسى عليه السّلام]

وأمّا ما أشار إليه النّاظم مِن مقالة النّصارى في عيسى عليه السّلام، فاعلم أنّ النّصارى فِرقٌ مختلفوا الاعتقادات فيه، إلاّ أنّهم مع اختلافهم، أطبقوا من حيث الجملة على أنّ له حظّا من الإلهية، نقله ابن عطية[1]، فمنهم من يقول إنّه إله، ومنهم من يقول ابن الله، ومنهم من يقول ابن إلهين، وهم أيضاً مع اختلاف فِرَقهم على ما ذكر في "**الإرشاد**"[2]، مجمعون على التّثليث؛ أيْ يقولون في الله ثالث ثلاثة، تعالى الله عن قولهم علوّا كبيرا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3]. ثمّ أطبقوا على أنّ المسيح إله، وعلى أنّه ابن الإله، وعلى أنّه لاهوت وناسوت؛ أيْ هو مركّب من جزء إنسانيّ، وهذا معنى النّاسوت، وجزء إلهي، وهذا معنى اللاّهوت، وهي متناقضات، لا تصدر مِن عاقل[4].

وقالوا : الأقانيم ثلاثة؛ الوجود؛ وهو الأب، والعلم؛ وهو الابن – وقد يسمّنوه الكلمة –، والحياة؛ وهو روح القدس[5].

---

(1) انظر المحرر الوجيز. ابن عطية : 20/4.

(2) هو "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في علوم الاعتقاد" لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف" "الجويني".

(3) سورة المائدة : من الآية 73.

(4) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في علوم الاعتقاد. الجويني : ص 26.

(5) انظر الإرشاد إلى قواطع الأدلة في علوم الاعتقاد. الجويني : ص 25.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[بعض فضائل الرسول صلّى الله عليه وسلّم]

وممّا يناسب قول النّاظم : "فإنّ فَضْلَ رَسُولِ اللهِ.." البيت؛ ما رُوي أنّ عمر سُمع - بعد موته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول وهو يبكي : «بأبَوَي أنتَ يا رسول الله، لقد كنتَ تخطب على جذع، فلمّا اتّخذت المنبر، حَنّ لفراقك، حتّى جعلتَ يدك عليه فسكن، فأمّتك أحقّ بالبكاء عليك، صلّى الله عليك، بأبَوَي أنت، بلغ من فضلك عند الله أنْ جعل طاعتك طاعته؛ فقال : ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1]. بأبَوَي أنت، بلغ من فضلك عند الله أنْ أخبرك بالعفو قبل الذّنب، فقال : ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾[2]».

قلتُ : لا يريد - رضي الله عنه - الذّنب المتعارف، وإنّما هو من قولهم[3] : حَسَنَاتُ الأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ المُقَرَّبِينَ. فهو من ترك الأولى[4].

ثمّ قال : «بأبوي أنتَ، بلغ من فضلك أن بُعثتَ آخرَ الأنبياء، وذُكرتَ أوّلهم، قال الله تعالى : ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ ..﴾ الآية[5]. بأبَوَي أنتَ، بلغ من فضلك أنّ أهل النّار يَوَدّون - وهم بين أطباقها - أنْ يكونوا أطاعوك : ﴿يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا

(1) سورة النساء : من الآية 80.

(2) سورة التوبة : من الآية 43.

(3) ينسب هذا القول للجنيد ولأبى سعيد الخراز.

(4) أقول : لاحظ معي – مع قوّة وصحة ما قاله- شدّة أدب الإمام ابن مرزوق رحمه الله مع مقام الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، لم يرتض إطلاق لفظ الذنب في حق جنابه.

(5) سورة الأحزاب : من الآية 7. والآية بتمامها : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقوله : "لَوْ نَاسَبَتْ.." البيت؛ يعني أنّ فضله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمّا كان لا حدّ له، لزم من ذلك أنّ جميع ما ظهر على يديه من الآيات، لم يكن شيء منها مناسباً لقدره، ولو ناسب شيء منها قدرَه، لكان من جملتها أنّه إذا دُعِي دَارِس الرّمم - مع ذكر اسم محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند دعاء الدّارس - أنْ يحييه الله - سبحانه وتعالى بسبب بركة ذكر ذلك الاسم - عنده، كأن يُقال مثلاً : محمّد، قُمْ يا فلان. فدَارِس على هذا يطلبه "يُدعَى" و "أَحْيى"، فإنْ عمل فيه "يُدعَى"، فيعمل "أَحْيى" في ضميره، ولم يذكره؛ لأنّه منصوب غير عمدة في الأصل، والتّقدير : أَحْياه؛ أيْ أحيى دارِسَ الرّمم بركةُ ذكر اسم محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين يُدعى؛ أيْ يُنادى دارِس الرّمم، فدارِسُ الرّمم مرفوع على أنّه مفعول لم يُسَمَّ فاعله بـ "يُدعَى"، وإنْ أعملت فيه "أَحْيى" كان منصوباً به على أنّه مفعوله، وفي "يُدعَى" ضمير مرفوع نائب عن الفاعل، والتّقدير : أَحيا بركةُ ذكر اسمه دارِسَ الرّمم حين يُدعى هو؛ أيْ دارِس الرّمم مصاحباً لذكر الاسم المبارك.

ويحتمل أنْ يكون ضُمّن "يُدعى" معنى يُذكر؛ أيْ أحيا اسمُه دارِسَ الرّمم حين يُذكر هو؛ أيْ اسمه، و "دارِس" على هذا مفعول بـ "أَحْيَى"، وهذا وجهٌ سهلٌ. أو يكون مرفوع "يُدعَى" ضمير الاسم؛ أيْ يُنادى الاسم، و "دارِس" على هذا منصوب بـ "أَحْيى". وإسناد النّداء إلى الاسم؛ إمّا لأنّ الاسم المُسمَّى، أو مجاز؛ أيْ مُسمَّى الاسم، إذ المدعو حقيقة المُسمَّى. ثمّ لا يخلو الكلام من تعقيد.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقيل : «معناه أَحْيا اسمه؛ أيْ بركة اسمه أو ذكره، دارسَ الرّمم، حين يُدعى إلى لله تعالى، ويُتوسّل إليه بذلك الاسم، كأنْ يُقال : اللّهمّ بحقّ محمّد أَحْيِ هذه الرّمة. فـ "يُدعَى" من الطّلب، لا من النّداء، وضمير "يُدعَى" ضمير المصدر الّذي هو الدّعاء، ولا يعود على الاسم، لأنّه يُفسد المعنى». انتهى.

وهو وجهٌ حَسنٌ، إلاّ أنّ قوله : "إنّ ضمير "يُدعَى" يعود على المصدر"، لا معنى له. ولو قال : إنّه يعود إلى الله - جلّ جلاله - للعِلم بأنْ لا مدعوّ سواه، والتّقدير : حين يُدعَى الله في ذلك ببركة ذلك الاسم، لتمّ حسنه.

وأمّا بيان ما قصد تقريره من الدّليل، فبأنْ يُقال : لو ناسبت آياتُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدرَه، لكان إذا دُعِي باسمه دارِس الرِّمَم، يَحيى بإذن الله تعالى، على ما مرّ في تفسير الدّعاء، لكنّه لا يَحْيَى دارِس الرِّمَم عند الدّعاء باسمه، فلم يناسب آياتُه قدرَه.

أمّا بيان الملازمة؛ فلأنّه لا أعظم في منازل الإكرام من أنْ يحيى الميّت عند ذكر اسمه المكرّم، والنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكرم الخَلْق، فتكون منزلته أعظم منازل الإكرام إنْ ناسبت قدرَه آياتُه، فلمّا لم تحصل هذه المنزلة من الإحياء باسمه، لم يناسب آياتُه قدرَه. هذا تقدير كلامه، وفيه أبحاث:

الأوّل : أنْ يُقال الملازمة ممنوعة. قوله : لا أعظم في منازل الإكرام من كذا. قلنا: بل أعظم منه أنْ يستقرّ الميّت عند ذكر اللّفظ حيًّا في الجنّة من دون حساب ولا غيره، وأنْ يكون ذكر اسمه عصمة من

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وَإِلَى نَبِيِّكَ رجاء أَنْ يُعينني على كلّ شدّة، فلا تحملني على هذه المصيبة. فما برحنا إلى أَنْ كَشَفَ الثّوب عن وجهه، فطَعِمَ وَطَعِمْنَا[1].

وعَنْ عَبْد اللَّه بْن عُبَيْد اللَّه الْأَنْصَارِيّ : كنتُ فيمن دَفَنَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ[2]، وقد قُتل باليمامة، فسمعناه في القبر يقول : «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّه، أَبُو بَكْر الصّدّيقُ، عُمَرُ الشَّهيدُ، عُثْمَانُ الْبَرُّ الرَّحِيمُ». فَنَظَرْنَا فَإِذَا هُوَ مَيِّتٌ[3]. وعنِ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ أَنَّ زَيْدَ بن خَارِجَةَ[4] خَرَّ مَيِّتًا فِي بَعْضِ أَزِقَّةِ، المَدِينَةِ فَرُفِعَ وَسُجّيَ، إِذْ سمعوه بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ وَالنّسَاءُ يَصْرُخْنَ حَوْلَهُ، يَقُولُ : أَنْصِتُوا. فَحَسَر عَنْ وَجْهِهِ، فقال: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله النبي الْأُمّيُّ وَخَاتِمُ النَّبِيّينَ، كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الأَوَّلِ. ثمّ قال : صَدَقَ، صَدَقَ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ وعمر وَعُثْمَانَ، ثُمَّ قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّه وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ. ثُمَّ عَادَ مَيّتًا كَمَا كَانَ[5].

---

(1) أورده القاضي عياض في الشفا : 320/1. والأثر رواه ابن عدي في الكامل : 95/5. وهو ضعيف.

(2) هو ثابت بن قيس بن شماس الخزرجي الأنصاري (.. - 12هـ= .. - 633م). صحابي، كان خطيب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشهد أحدًا وما بعدها من المشاهد. قتل يوم اليمامة شهيدًا في خلافة أبي بكر. انظر الأعلام. الزركلي : 98/2.

(3) أورده القاضي عياض في الشفا : 320/1. ولم أقف عليه مسندًا.

(4) هو زيد بن خارجة بن زيد بن أبي زُهَيْر بن مالك بن الحارث بن الخزرج الأنصاريّ. مدني، شهد بدرا وبيعة الرضوان، توفي في خلافة عثمان. وهو الذي تكلّم بعد الموت، وذلك أنه غُشِيَ عليه قبل موته. انظر تاريخ الإسلام. الذهبي : 187/2.

(5) أورده القاضي عياض في الشفا : 320/1. ورواه الطبراني في الكبير : 218/5. رقم الحديث : 5144. وقال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر مجمع الزوائد. الهيثمي : 328/5. رقم الحديث : 8925.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[ابن مرزوق يذاكر بعض فضلاء المصريين]

ولقد ذاكرتُ بعض فضلاء المصريين في هذا الإشكال، فذكر عن بعض فضلاء العجم أنّه أجاب عنه بأنّ قال : إنْ سلّم النّاظم شرف الحروف والأصوات أو مساواتها لقدره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكنّه إنّما بنى شرطيته على أنّ كلَّ آية لو ناسبت لكان كذا، لكنّه لم يكن، فلم تُناسب كلُّ أَيَّةَ آية، ولا يضرّه كون البعض مناسباً؛ لأنّه إنّما علّق الحكم على مناسبة كلّ فرد فردًا، وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ آياتٍ جمعٌ أضيف فيَعُمّ، ودلالة العام من باب الكليّة، لا من باب الكلّ. واستحسنتُ هذا الجواب حين ذكره، ثمّ نظرتُ فيه، فرأيتُه يقضي إلى خلاف المقصود؛ لأنّه : إنَّ مَا يُستثني في هذه القضيّة نقيضُ الثّاني، فينتج نقيضُ المقدّم؛ أيْ لم يُناسب كلُّ فرد مِن آياته قدرَه. نَعَم؛ لو كانت دلالة العام من باب الكلّ من حيث هو كلّ، لصحَّ كلامه، فإنّه لا يلزمُ من نفيُ الحُكْم عن المجموع من حيث هو مجموع نفيَه عن كلّ فرد. واعتُرِض كلام النّاظم أيضاً بأنّ هذا المدح يجوز معه أنْ يكون هناك نبيّ متّصف بهذه الأوصاف، ولا يكون أَعْظَم، بل يجوز في سائر الأنبياء أنْ لا تتخيّل آية من آيات كلٍّ منهم، إلاّ وهي دون قَدْره، ولا يلزم أيضاً أنْ يكون الآتي بأعْظَم الآيات أعْظَم الأنبياء، كعيسى عليه السّلام، فإنّه جاء بأعظم الآيات، وهي إحياء الموتى.

قلتُ : وهذا الاعتراض كالّذي تقدّم في قوله : "فإنّ فضلَ رسولِ اللهِ"؛ من أنّ ذلك إنّما كان من حيث كونه رسولاً من الرّسل عليهم السّلام، والجواب كالجواب. فراجعه.

وقوله : "لم يمتَحِنَّا.." البيت؛ إنّما أتى به بإِثْر ما قبله؛ لأنّه لمّا بيّن أنّ قدْره أكبر ممّا ظهر على يديه، أخذَ يعتذر بأنّه لو أتت آياتُه على مناسبة قدْره، لأعيانا فهم ذلك؛ لقصور أقدارنا عن قدْره، فأتت الآيات الّتي ظهرت على يديه على

مادة محمية بموجب حقوق النشر

قدْر رتبتنا، لنفهم المراد منها. وهذا المعنى قرّره الغزالي في "**الإحياء**"، على ما حكى من جواب الحكيم الّذي سأله الملِك : كيف أدرك البشر كلام الله؟ وهو فصل طويل كثير الفائدة، فاطلبه في موضعه، وأظنّه في كتاب آداب القراءة أو آداب الصّلاة من ربع العبادات(1)، ولولا الإطالة لجلبناه(2).

---

(1) هو في آداب التلاوة.

(2) ونصه في الإحياء : قال الملك للحكيم : أرأيتَ ما تأتي به الأنبياء إذا ادّعت أنه ليس بكلام الناس، وأنّه كلام الله عز وجل، فيكف يطيق الناس حمله؟ فقال الحكيم : إنّا رأينا الناس لما أرادوا أنْ يفهموا بعض الدواب والطير ما يريدون من تقديمها وتأخيرها وإقبالها وإدبارها، ورأوا الدواب يقصر تمييزها عن فهم كلامهم الصادر عن أنوار عقولهم مع حسنه وتزيينه وبديع نظمه، فنزلوا إلى درجة تمييز البهائم، وأوصلوا مقاصدهم إلى بواطن البهائم بأصوات يضعونها لائقة بهم من النقر والصفير والأصوات القريبة من أصواتها، لكي يطيقوا حملها، وكذلك الناس يعجزون عن حمل كلام الله عز وجل بكنهه وكمال صفاته، فصاروا بما تراجعوا بينهم من الأصوات التي سمعوا بها الحكمة كصوت النقر والصفير الّذي سمعَت به الدواب من الناس، ولم يمنع ذلك معاني الحكمة المخبوءة في تلك الصفات من أنّ شرف الكلام - أيْ الأصوات - لشرفها وعظم لتعظيمها، فكان الصوت للحكمة جسدًا ومسكنًا، والحكمة للصوت نفساً وروحاً، فكما أنّ أجساد البشر تكرم وتعزّ لمكان الروح، فكذلك أصوات الكلام تشرفُ للحكمة التي فيها، والكلام على المنزلة رفيع الدرجة قاهر السلطان نافذ الحكم في الحق والباطل، وهو القاضي العدل والشاهد المرتضى يأمر وينهى، ولا طاقة للباطل أنْ يقوم قُدّام كلام الحكمة، كما لا يستطيع الظل أنْ يقول قُدّام شعاع الشمس، ولا طاقة للبشر أنْ ينفذوا غَوْر الحكمة، كما لا طاقة لهم أنْ ينفذوا بأبصارهم ضوء عين الشمس، ولكنهم ينالون من ضوء عين الشمس ما تحيا به أبصارهم، ويستدلّون به على حوائجهم فقط، فالكلام كالمَلِك المحجوب الغائب وجهه النافذ أمره، وكالشمس الغزيرة الظاهرة مكنون عنصرها، وكالنجوم الزهرة التي قد يهتدي بها من لا يقف على سيرها، فهو مفتاح الخزائن النفيسة وشراب الحياة الّذي مَن شرب منه لم يمت، ودواء الأسقام الّذي مَن سقى منه لم يسقم. انظر إحياء علوم الدين. الغزالي : 281/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

ولهذا المعنى الّذي أشرنا إليه : كان الرسل من جنس البشر، لا من جنس الملائكة، كما قال تعالى : ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا ..﴾ الآية[1]؛ لأنّ البشر لا يقدر ببُنيته – لضعفها - أنْ يتلقّى من المَلَك على حاله، ولذا ما كان جبريل عليه السّلام يلقى محمّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بل وغيره - إلاّ في صورة البشر، وأنّه حين سأله أنْ يراه على هيئته فسَاعَفه، لم يُطِق ذلك، وهو معنى قوله تعالى : ﴿لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا﴾[2]؛ أيْ في صفته؛ لأنّهم لا يطيقون ملاقاته إلاّ كذلك. فهو يقول: لعلوّ قدره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اختصّ من المعارف من رتب الإيمان وغيره بما لا نقدر نحن على إدراكه، وبَسْط هذا تَضِيق من حمله الدّفاتر، فاقنع بالإشارة.

---

(1) سورة الأنعام : من الآية 9. وهي بتمامها : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَا يَلْبِسُونَ﴾.
(2) سورة الأنعام : من الآية 9.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حرص النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إيمان أمّته]

فمن حرصه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على إيماننا، وتبليغ الخير إلينا، لم يخاطبنا بما يريد إبلاغه إلينا وفهمنا إيّاه على قدر منزلته، بل على قدر منازلنا، وإلى هذا أشار بقوله : "لم يَمْتَحِنّا"؛ أيْ لم يختبرنا في التّكليف والتفهيم بما تَعْيَى؛ أيْ تَكِلّ العقول؛ أيْ عقولنا به؛ أيْ بسببه، أو عن حمله. ويُروى "النّفُوس" بدل "العُقُول".

وقوله : "حِرصاً عَلَينا"؛ أيْ لأجل حرصه ورغبته على هدايتنا أو نحوه من المضاف - المقدّر - إلى "نا".

وقوله : "فَلَم نَرْتَب"؛ أيْ فلم نَشُك فيما يُلقي إلينا. "ولم نَهِم"؛ أيْ لم نتحيّر في ذلك. وهذا المعنى الّذي أشار إليه دلّ عليه الكتاب والسنّة، قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1]، ولا رحمة مع التّكليف بما لا يُفهم. وقال تعالى : ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾[2]. وقال : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾[3]، وهو كثيرٌ. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**مَا تَرَكْتُ شَيْئًا يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَلاَ شَيْئًا يُبْعِدُكُمْ مِنَ النَّارِ إلاَّ بَيَّنْتُهُ لَكُمْ**»[4].

ومن حرصه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على هدايتنا، كان كثيرًا ما يضرب المثل بالمحسوس، ليحصل الفهم سُنَّةَ القرآن، من ذلك ما رُوينا

---

(1) سورة الأنبياء : الآية 107.

(2) سورة النحل : من الآية 89.

(3) سورة النحل : من الآية 44.

(4) رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في مصنفه عن عمران مرفوعاً : 125/11. رقم 20100. وروى البيهقي حديثاً في معناه في شعب الإيمان عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مرفوعاً : 19/13 رقم 9891.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يُلِمُّ؛ أيْ يقارب القتل، وهو كالمُكثر من مال الدّنيا؛ يأخذه من غير وجهه، ويصرفه في غير حقّه، فهو يهلك أو يُقارب. ووجه التّشبيه : أنّ النّبات الأخضر زهرة الدّنيا، والمال كذلك، وآكِلَة الْخَضِرِ هي الدّابة تَرْعى، فإذا امتلأت تركت الرّعي، واستقبلت الشّمس لتتضاعف حرارتها الغريزية بحراة الشّمس، فيكون ذلك إعانة على الهضم، فتسلم بذلك، وتترك التّمادي على الرّعي من التُّخَم وغيرها من آفات الشّبع. والْخَضِر: النّبات الغضّ، وقيل : كَلَأ الصّيف. و الثَّلَط : خروج البراز بسهولة، ضَرَب مثلاً لمن يأخذ من مال الدّنيا على وجهه بقدر الحاجة، ويصرفه في حقّه، فهذا يسلم من آفات الدّنيا ومن التّباعات.

ومن ذلك أيضاً حديث عبد الله[1] : خطّ النّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطًّا مُرَبَّعًا، وخَطًّا فِي الْوَسَطِ خَارِجًا مِنْهُ، وخُطُوطا صِغَارًا مِن جَانبَي هَذا الّذِي في الوَسَط، فقال : «**هَذَا الْإِنْسَانُ**»؛ يعني ما في داخل المربّع من الخطّ الوَسَط، «**وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ**»؛ يعني المربّع، «**وَهَذَا الَّذِي خَارِجٌ أَمَلُهُ، والخطوط الصِّغَارُ الْأَعْرَاضُ، إِنْ أَخْطَأَهُ هَذَا، نَهَشَهُ هَذَا**»[2]. وجَعْل صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأملَ متّصلاً بخطّ الإنسان، وخروجَه عنه إشارة إلى طوله، حتّى أنّه جاوز أجلَه، وكان الأجل مربّعا إشارة إلى أنّ الأجل محيط من الجهات الأربع؛ من اليمين والشِّمال والخَلْف والأمام، أو المشرق والمغرب والجنوب والشَّمال، أمّا الفوق، فلا يفرّ من الأجل إليه؛ إذ لا يقدر على الصّعود، وأمّا

(1) أيْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(2) رواه البخاري في الرقاق. بَاب فِي الْأَمَلِ وَطُولِهِ. ورواه غيره.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التّحت، فلا يدخله إلاّ بانتهاء أجله، وهو القبر، والبحث فيه كما في قوله تعالى حكاية عن إبليس : ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم.. ﴾ الآية[1]، وفي بيانه وبيان: لِم ترك التّمثيل بحلقة الدّائرة؟ طولٌ، فلِذا تركناه.

فإن قلتَ : قول النّاظم : "فَلَمْ نَرتَبْ" نفيٌ للشكّ، ولا يلزم من انتفائه نفي الظنّ، بل قد يثبت الظنّ مع انتفاء الشكّ، فإذا لم نشكّ فيما أخبر به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قد يبقى لنا الظنّ به، وذلك لا يكفي في تصديق ما أخبر به.

قلتُ : أمّا ما يرجع إلى الأحكام في المسائل الظنيّة الاجتهادية، فلا نسلّم أنّ الظنّ لا يكفي فيها، لا بمعنى أنْ نظنّ صدق ما أخبر هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به من حيث هو خبره، بل من حيث أنّه مراده بخبره، لا سيما إنْ قلنا: لا شيء من الأدلّة اللّفظية يفيد القطع، على ما هو التّحقيق، وأمّا ما يرجع إلى مسائل الاعتقاد، فالظنّ لا يكفي فيها كما ذُكر. لكن لا نُسلِّم أنّه لم ينتف بقوله : "لَم نَرْتَبْ"، فإنّه نفي لجنس الرّيب؛ قويًّا كان كما في الشكّ المتساوي الطّرفَين، أو ضعيفاً كالوهم الباقي مع الظنّ؛ لأنّ نفي الأعمّ، يستلزم نفي الأخصّ، ونفي الشكّ يستلزم نفي الظنّ؛ لأنّ حقيقة الظنّ مهما وُجِدت وُجِد معها الاحتمال المرجوح، فلا ينتفي جنس الشكّ إلاّ بثبوت اليقين. أو نقول : المنفِيّ شكٌّ خاصٌّ، وهو الّذي يحصل به العَمَى والتحيّر، وذلك في المتساوي الطّرفَين، وأمّا الّذي مع الظنّ، فلمّا كان مرجوحاً، كان الحُكم للرّاجح، وهو الظنّ، ولا حِيرة معه، ولِذا أَرْدَفه بقوله : "ولَم نَهِم".

---

(1) سورة الأعراف : من الآية 17. والآية بتمامها : ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

التّعبير بالموصول في قوله : "مَا ادّعَتْه" لتعظيم مقالتهم؛ باعتبار جُرْأتهم على الله، وكفرهم؛ نحو : ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾[1]، وإن كانت نكرة موصوفة، فالتّنكير للتّعظيم، ولذا عبّر بالأمر في قوله : "دَعْ" دون النّهي؛ لأنّ هذا النّوع من الأوامر في ضِمنه النّهي، فاختاره حتّى يكون محرّضاً على ترك هذه المقالة بالأمر والنّهي، ولا يستفاد هذا من صيغة النّهي، واختار اللّفظة بعينها دون أنْ يقول "أُتْرُك"؛ لتحصيل التّجنيس[2].

و «أل» في "النّصارى" عند بعضهم للعهد، قال : «ومراده نصارَى نجران؛ الّذين حاجُّوا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شأن عيسى عليه السّلام، حتّى دَعَاهم إلى المباهلة بأمر الله في قوله تعالى : ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ..﴾ الآية[3]»[4].

والصّواب : أنّها للجنس لما قدّمنا من أنّ جميع النّصارى يجعلون لعيسى حظّا من الإلهية.

---

(1) سورة طه : من الآية 78.

(2) أيْ مع لفظ "ادّعته".

(3) سورة آل عمران : من الآية 61. والآية بتمامها : ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾.

(4) انظر قصة المباهلة في الشفا. القاضي عياض : 273/1.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وفائدة الإضافة في "نبيّهِم" : الردّ عليهم، فإنّهم يسلّمون أنّه نبيّهم، ثمّ يدّعون له الإلهية، والمعهود في النّبيّ أنّه مِن البشر، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ﴾[1]؛ أيْ: والإله ليس برسول، ولا يأكل الطّعام. وليست الإضافة للاختصاص، فإنّ ذلك يوهم نفي أنّه ليس بنبيّ لنا أيضاً، وليس كذلك، بل هو نبيّ لنا؛ بمعنى أنّا نؤمن بنبوّته، لا أنّه صاحب شريعتنا، وهو سيُبعث فينا، وإمَامُنا مِنَّا، ويوهم أيضاً أنّ محمّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس بنبيّ للنّصارى، وهو باطل.

والموصولية في "مَا شِئتَ" من المواضع الثّلاثة للعموم. وفي جميعها إبهامٌ و "مدحاً" و "شرف" و "عِظم" تفسيرٌ. وتنكير "مدحاً" للتّعظيم، وهو للاحتراس، وانظر هل يكون لفظ "فيه" احتراساً؛ نحو : ﴿ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾[2]؟ وتنكير "شرف" و "عِظم" للتّعظيم، وهما احتراسان.

وتنكير "حدّ" للجنس، وهو منفيّ. و "ناطق" و "فَم" للتّقليل؛ أيْ لا يوجد ولو نادرًا. والإضافة في "قدْره" و "آياته" و "اسمه" للاختصاص. و "عِظماً" احتراس، وتنكيره للتّعظيم. و "دارِس" فيه إجمال، و "الرِّمَم" فيه بيان واحتراس؛ لأنّ إحياء مَن بَلِيت عظامه أَقوى في الآية ممّن دَرس لحمه.

و «أل» في "العقول" نائبة عن الضّمير؛ أيْ عقولنا، وإنْ قدّرتَ : العقول منّا، فللعهد. وحُذف متعلّق "نَرْتَب" و "نَهِم"؛ أيْ في شيء؛ لإفادة عموم متعلّقهما.

---

(1) سورة المائدة : من الآية 75.

(2) سورة البقرة : من الآية 177.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَيَانُ

المجاز في إسناد "الإحْيَاء" إلى "اسْمه" و "الإعْيَاء" إلى "العقول"؛ من المجاز العقلي على ما مرّ مِن أنّه المختار، وهو مِن إسناد الفعل إلى سببه؛ لأنّ ببركة الاسم يُحيِي الله تعالى.. وتقدّم أنّ بعضهم جعله من الاستعارة، وإنْ شئتَ جعلتَ "تَعْيا العقول" من التّمثيل؛ نحو : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ .. ﴾ الآية[1].

---

(1) سورة الجمعة : من الآية 5. والآية بتمامها : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

تقرّر أنّ البيت الأوّل بكماله احتراسٌ عمّا يوهمه إطلاق المدح بـ "مَا شِئتَ"، كما تقدّم أنّ قوله : "مدحاً" و "شرف" و "عِظَم" احتراس. و "دَعْ ما ادّعَته" من التّجنيس الشّبيه بالاشتقاق. وأمّا "احْكُم" و "احْتَكِم" فمن تجنيس الاشتقاق. وفي البيت الطّباق؛ لأنّ "دَع" متضمّن النّهي، و "احْكُم" و "احْتَكِم" أمران.

قال بعضهم : «وفيه التّفريق».

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة التّفريق]

وهو كما تقرّر : «أَنْ يُحْكَمَ لِكُلِّ مِنَ المُتَنَاسِبَيْنِ بِضِدِّ مَا حَكَمَ لِلآخَرَ»[1].

قال : «وذلك أنّ صفات المدح يتناسب جميعها في المدح، ومنها مُحالٌ على البشر؛ كالنبوّة المدّعاة لعيسى، وممكن له؛ وهو ما عداها من صفات البشر، وحذّر النّاظم من الأولى، وحرّض على الثّانية».

قال : «وفيه الاسْتِتْبَاع؛ لأنّه لمّا أباح للمادح مدحه بما شاء، استتبع ذلك الإخبار باحتواء الممدوح على جميع صفات الكمال الممكنة له». انتهى.

وفي البيت الثّاني نوع من التّقسيم.

---

(1) انظر الإيضاح في علوم البلاغة. القزويني : ص 334.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وقال القصّار : «إنّه ضمير يعود على ما عاد عليه المخفوض بـ "اسم"، أو على نفس الاسم، أو التّقدير : يُدْعَى به، فحذف الجار، فاتّصل الضّمير بالفعل».

وجملة "أَحْيَى.." إلى آخر البيت جواب "لو".

ويمتحنّا : مجزوم بـ "لَم". و "نا" مفعوله؛ أُدغمت فيه النّون الأصلية. وفاعله ضميرٌ عائد على النّبيّ صلى الله عليه وسلم. وبما : يتعلّق بـ "يمتحن"، والباء للتّعدية. وامتَحَنَ يتعدّى إلى مفعولين، ثانيهما بحرف الجرّ، و"ما" موصولة، أو نكرة موصوفة.

وتَعْيا العقول به : صلة، أو صفة، والرّابط المجرور.

وحرصاً : مفعول من أجله، وناصبه "يمتحن" المنفي.

وتأمّل ما قاله بعضهم هنا قصدًا للقاعدة الّتي قرّرها ابن الحاجب وغيره على ما نقل صاحب "**المغني**"[1]، ومع التّأمّل لا يطابقها، والإطالة تمنع مِن بيان ذلك.

وعلينا : متعلّق بـ "حرصاً"، أو يُجعل صفةً له.

فلم نَرْتَب ولم نَهِم : معطوفان على "لَم يَمْتَحِنّا".

---

(1) أيْ كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. وصاحبه ابن هشام الأنصاري.

وتقريره: إذا قلت : جَاءَ زيد رَغْبَة؛ أَيْ يرغب رَغْبَة، أَو مَجِيء رَغْبَة، أَو رَاغِبًا، أَو للرَّغبة. فابْن مَالك يمْنَع الأول؛ لأنّه يمْنَع حذف عَامل الْمصدر الْمُؤَكّد إِلَّا فِيمَا اسْتثْنى، وَابْن الْحَاجِب يمْنَع الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِخْرَاج الْأَبْوَاب عَن حقائقها؛ إِذْ يَصح فِي ضَربته يَوْم الْجُمُعَة، أَنْ يُقدَّر: ضرب يَوْم الْجُمُعَة. انظر مغني اللبيب. ابن هشام الأنصاريّ: 730.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

وروى ابن المبارك بسنده أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «**يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ**[1]**، فِي صُوَرِ الرِّجَالِ، يَغْشَاهُمْ الذُّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، يُسَاقُونَ إِلَى سِجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يقال له بُولَس، تَعْلُوهُمْ نَارُ الْأَنْيَارِ، يُسْقَوْنَ مِنْ عُصَارَةِ أَهْلِ النَّارِ طِينَةَ الْخَبَالِ**»[2].

وأرسل النّجاشي[3] إلى جعفر[4] وأصحابه - رضي الله عنهم - يوماً، فأتوه وعليه خُلْقَان[5] جالساً على التّراب، فأشفقوا مِن حاله، فقال: أُبشرّكُم، جاء مِن أرضكم عَينٌ لي، فأخبرني أنَّ الله عزّ وجلّ قد نَصَر نبيَّه، وأهلك عدوَّه، وأُسِر فلان، وقُتل فلان، التقَوا بوادٍ يُقال له بدر، كثير الآراك، كأنّي انظرُ إليه، كُنت أَرعى لسيّدي - رجل من بني ضمرة - إبلَه. فسألوه عن لباسه وجلوسه على التّراب؟ فقال : نَجِد فيما أُنزل على عيسى – على محمّد وعليه السّلام – إنّ حقًّا على عباد الله عزّ وجلّ أنْ

---

(1) هم صغار النمل.

(2) رواه ابن المبارك في الزهد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : 52/1. الحديث رقم : 191.

(3) هو ملك الحبشة المعروف.

(4) هو جعفر بن أبي طالب (عبد مناف) بن عبد المطلب بن هاشم (.. - 8هـ= .. - 629م). صحابي هاشمي. من شجعانهم. يقال له (جعفر الطيار) وهو من السابقين إلى الإسلام، وهاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية، فلم يزل هنالك إلى أنْ هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فقدم عليه جعفر، وهو بخيبر. وحضر وقعة مؤتة. واستشهد فيها. انظر الأعلام. الزركلي : 125/2.

(5) جمع خَلَق، وثوبٌ خَلَقٌ: بالٍ.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

يُحدِثوا لله عزّ وجلّ تواضعاً عند كلّ ما أحدَثَ لهم مِن نعمة، فأحدثتُ هذا التّواضع؛ لنَصْر الله نبيّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [1].

وقالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله، لو أكلت مُتَّكِئًا، كان أَهْوَنُ عَلَيْكَ، فَأَصْغَى بجبهَتِه حتّى كاد يَمَسُّ بها الأرضَ، قال : «**بَلْ آكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَنَا جَالِسٌ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ، وَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ**». وكان صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْلِسُ مُحْتَفِزًا[2].

وقيل : إنّ المراد بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**أَحْثُوا التُّرَاب في وُجُوهِ المدّاحِينَ**»[3]؛ أنّه في الّذي يقول في الممدوح ما ليس فيه، وهذه إشارة أخرى؛ أيْ لا تَقل في أحد ما ليس فيه؛ تُطرِيه بذلك.

---

(1) رواه البيهقي في دلائل النبوة عن رجل من أهل صنعاء : الحديث رقم 993.

(2) رواه ابن المبارك في الزهد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : 53/1. الحديث رقم : 193.

(3) معنى الحديث في الصحيح. انظر صحيح مسلم في الزهد والرقاق. بَاب النَّهْيِ عَنْ الْمَدْحِ إِذَا كَانَ فِيهِ إِفْرَاطٌ وَخِيفَ مِنْهُ فِتْنَةٌ عَلَى الْمَمْدُوحِ. والحديث مروي عن الْمِقْدَاد مرفوعا.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[التّيسير على خَلق الله]

وقوله : "لَمْ يَمْتَحِنَّا.." البيت؛ هكذا فليكن المقتدي برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنْ يشفق على أمّته، ويحرِص على هدايتهم بكلّ وجه أمكن، لا سِيَّما العلماء، فإنّهم ورثة الأنبياء، فينبغي لهم التّبيين للأمّة، حتّى لا يرتابون ولا يتحيّرون، كما كان هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنّ الله – تعالى – وصفه بأنّه بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ، وبذلك كان يأمر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال لمعاذ وأبي موسى(1) – رضي الله عنهما – حين بعثهما إلى اليمن – حسبما في الصّحيح – : «**يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا**»(2).

وقال أيضاً : «**يَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا، وبَشِّرُوا وسَكِّنُوا ولا تُنَفِّرُوا**»(3).

و : «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا**»(4).

وقال : «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ، لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، ولعامّة الْمُسْلِمِينَ وخاصّتهم**»(5).

---

(1) هوعبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ابن حرب، أبو موسى، (21 ق هـ - 44هـ = 602 - 665م). صحابي، من الشجعان الولاة الفاتحين ولد في زبيد (باليمن) وقدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى إلى أرض الحبشة. وتوفي بالكوفة. انظر الأعلام. الزركلي : 114/4.

(2) رواه البخاري عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مرفوعا في الجهاد والسير. بَاب مَا يُكْرَهُ مِنْ التَّنَازُعِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْحَرْبِ وَعُقُوبَةِ مَنْ عَصَى إِمَامَهُ. ورواه غيره.

(3) رواه البخاري عن أَنَس بْن مَالِكٍ مرفوعا من غير قوله "وبَشِّرُوا" في الأدب. بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَكَانَ يُحِب التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ.

(4) رواه البخاري عَنْ أَبِي هرَيْرَةَ مرفوعا في الرقاق. بَاب الْقَصْدِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى الْعَمَلِ.

(5) سبق تخريجه.

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَيَانُ 139
اَلْبَدِيْعُ 140
[حقيقة المطابقة] 140
[حقيقة الموازنة] 141
[حقيقة التّقسيم] 142
[حقيقة المذهب الكلامي] 143
[حقيقة حسن التّعليل] 145
[حقيقة التّجنيس اللاّحق] 146
[حقيقة التّجنيس المحرّف] 147
اَلْإِعْرَاْبُ 148
اَلْإِشَارَاتُ 151
[البكاء حنينا إلى الجنة أو خوفا من النّار] 151
لولا الهَوَى لمَ تُرِقْ دَمْعًا عَلى طَلَلِ ... الخِيَمِ 153
شَرْحُ اَلْغَرِيْبِ 153
[ابن مرزوق ينقل كلاما سمعه من محب الدين ابن هشام] 154
[حقيقة العاريّة] 160
[حقيقة اللّون] 161
التَّفْسِيْرُ 163
[آثار الهوى تظهر على صاحبه] 163
[أقوال في بكاء الدّيار من أجل الهوى] 167

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَدِيْعُ 244
[حقيقة الجناس المطلق] 245
[حقيقة ردّ الصّدور على الأعجاز] 246
[حقيقة التّوجيه] 249
اَلْإِعْرَابُ 251
اَلْإِشَارَاتُ 253
[الاستغراق في طاعة الله] 253
[الدعاء لأهل المعاصي] 254
مَحَّضْتَنِي النُّصْحَ لكِنْ لَسْتُ أسمَعُهُ ... عَنِ التُّهَمِ 257
شَرْحُ اَلْغَرِيْبِ 257
[ترتيب الشّيب] 262
التَّفْسِيْرُ 263
[المحبُّ يصمّ عن نصح العذّال] 263
[أقوال في نصح الشّيب] 267
اَلْمَعَانِي 273
[حقيقة الاستئناف البياني] 275
اَلْبَيَانُ 277
اَلْبَدِيْعُ 278
[حقيقة القول بالموجب عند أهل البلاغة] 280
[حقيقة القول بالموجب عند أهل الأصول] 282

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[حقيقة الاستخدام]..283
[حقيقة الإدماج]..284
[حقيقة الرّجوع]..285
اَلْإِعْرَاْب 287
اَلْإِشَارَاتُ 288
[اتّهام النّفس والشّيطان في نصحهما]..288
فإِنَّ أَمَّارَتِي بالسُّوءِ مَا اتَّعَظَت ... مُحْتَشِمِ..292
شَرْحُ اَلْغَرِيْبِ 292
التَّفْسِيْرُ..296
[اتّهام النّفس الأمّارة بالسّوء]..296
[أقسام النّفس]..299
[أقوال في الشَّيب]..302
[أقوال في وعظ الشَّيب] 303
[أقوال في البكاء على الشّباب] 305
[أقوال في تسمية الشّيب ضيفا] 308
اَلْمَعَانِي 309
اَلْبَيَانُ..311
اَلْبَدِيْعُ 312
اَلْإِعْرَاْبُ 313
اَلْإِشَارَاتُ..314

مادة محمية بموجب حقوق النشر

[أقوال في معنى الأبيات] 394
اَلْمَعَانِي 397
اَلْبَيَانُ 400
اَلْبَدِيْعُ 403
[حقيقة التّورية] 405
[حقيقة اللفّ والنّشر] 407
اَلْإِعْرَاْب 409
اَلْإِشَارَاتُ 418
[صرف هوى النّفس قبل تمكن سلطانه] 418
[حمل النفس على ما تكرهه] 423
المعين على ترك شهوة النفس] 427
وَاسْتَفْرِغِ الدَّمْعَ مِنْ عَيْنٍ قَدِ امْتَلأَتْ ... وَالحَكَمِ 428
شَرْحُ اَلْغَرِيْب 428
[مذاهب العلماء في وجود الجنّ والشّياطين] 431
التَّفْسِيْرُ 434
[التّوبة ومخالفة النّفس والشّيطان] 434
[أوجه مكائد النّفس] 439
[عدم طاعة النفس والشيطان على كل حال] 440
[أقوال في مخالفة النّفس والشّيطان] 442
اَلْمَعَانِي 445

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْإِعْرَاْبُ 490
اَلْإِشَارَاتُ 492
[هضم النّفس واحتقارها] 492
[الاستغفار رأس التّوبة] 494
[مخالفة القول العمل] 497
[الارتقاء في مقامات الإنابة ومجاهدات النّفس] 498
ظَلَمْتُ سُنَّةَ مَنْ أَحْيَا الظَّلَامَ إِلَى ... عَلَى العَصِمِ 500
شَرْحُ اَلْغَرِيْبِ 500
[حقيقة السُنَّة] 501
التَّفْسِيْرُ 509
[عبادة الرّسول صلى الله عليه وسلم وزهده] 509
[أدلة ما أشار إليه الناظم من الأخبار] 519
اَلْمَعَانِي 524
اَلْبَيَانُ 526
اَلْبَدِيْعُ 528
[حقيقة حسن التخلّص] 529
[حقيقة التّفريع] 531
اَلْإِعْرَاْب 534
اَلْإِشَارَاتُ 538
[التزام المجاهدة والمعين عليه] 538

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اَلْبَدِيْعُ 612
اَلْإِعْرَاْبُ 613
اَلْإِشَارَاتُ 617
[الزّهد في الدّنيا] 617
فاقَ النَّبِيِّينَ فِي خَلْقٍ وَفِي خُلُقٍ... مُنْقَسِمِ 622
شَرْحُ اَلْغَرِيْب 622
التَّفْسِيْرُ 633
[وصف النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] 635
[طيب عَرَق الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] 650
[خُلُق الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] 651
[تفضّل النَبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأنبياء بالعلم والكرم] 656
[أقوال في معنى الأبيات] 672
اَلْمَعَانِي 675
اَلْبَيَانُ 678
اَلْبَدِيْعُ 679
[حقيقة الجوهر الفرد] 681
[حقيقة حصر الجزئي، وإلحاقه بالكلّي] 682
اَلْإِعْرَاْب 683
اَلْإِشَارَاتُ 688
[فضل حسن الخُلُق] 688

مادة محمية بموجب حقوق النشر